مؤسسة الخليج للإستثمار
Gulf Investment Corporation

التقرير السنوي والحسابات الختامية 2021

قائمة المحتويات

رسالة المؤسسة	2
المؤشرات المالية	3
أعضاء مجلس الإدارة	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	7
كلمة الرئيس التنفيذي	9
التقرير الاقتصادي	11
التقرير المالي	37
إدارة المخاطر	41
بازل 3 الإفصاح	53
البيانات المالية المجمعة	69
بيان المركز المالي المستقل	109
الاستثمارات المباشرة	110
الدليل الإداري للمؤسسة	111
العنوان	112

رسالة المؤسسة

إن رسالتنا هي المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع التنوع الاقتصادي وتطوير الأسواق الرأسمالية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المؤشـرات المالية

(مليون دولار أمريكي) للسنة المالية	2019	2020	2021
إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى	208	96	183
مصاريف التشغيل	52	46	47
صافي الربح / (الخسارة)	131	(35)	130
في نهاية العام			
إجمالي الموجودات	3,534	3,271	3,175
أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة	796	794	539
أسهم وصناديق مدارة	429	414	437
استثمارات ومساهمات في مشاريع	1,779	1,559	1,697
الودائع	418	418	314
حقوق المساهمين	2,623	2,353	2,594
نسب مختارة (%)			
الربحية			
العائد على رأس المال المدفوع	6.2	-	6.2
العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة	4.6	-	4.8
كفاءة رأس المال			
(حسب معايير بنك التسويات)			
– اجمالي كفاءة رأس المال	44.2	37.5	41.3
– كفاءة الفئة الأولى من رأس المال	44.2	37.5	41.3
نسبة حقوق المساهمين لمجموع الموجودات	74.2	71.9	81.7
جودة الموجودات			
نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات	27.2	28.9	22.9
نسبة مخاطر دول مجلس التعاون إلى إجمالي الموجودات	76.5	78.1	77.8
السيولة			
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	45.3	48.7	42.8
الإنتاجية			
ايراد التشغيل كمضاعف على مصاريف التشغيل	4.0	2.1	3.9

أعضاء
مجلس الإدارة

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد سعيد راشد اليتيم * *

رئيس مجلس الإدارة

وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية

وزارة المالية

سعادة السيد ماجد علي عمران الشامسي ** **

مستشار بوزارة المالية

مملكة البحرين

سعادة السيد مازن ابراهيم عبد الكريم * **

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية

رجل أعمال

سعادة السيد هشام عبد الغفار خنجي ** *

مدير أول – إدارة الأصول العالمية

شركة ممتلكات البحرين القابضة

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد وليد حمد الراشد الحميد * *

رئيس لجنة التدقيق

الرئيس التنفيذي الراجحي المالية

سعادة السيد تركي بن إبراهيم المالك ** **

نائب الرئيس التنفيذي

شركة سنابل للاستثمار

سلطنة عمان

معالي السيد عبدالسلام بن محمد المرشدي * *

رئيس لجنة المخاطر

رئيس جهاز الاستثمار العماني

سعادة السيدة ثريا بنت أحمد بن سويدان البلوشي ** **

مديرة – استثمارات التنويع الاقتصادي

جهاز الإستثمار العماني

دولة قطر

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني * **

رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية

وزير الدولة

سعادة الدكتور حسين علي العبدالله ** *

وزير دولة

دولة الكويت

سعادة السيد وليد عبدالله الروضان * *

رجل أعمال

* عضو اللجنة التنفيذية
** عضو لجنة التدقيق
*** عضو لجنة إدارة المخاطر
**** عضو لجنة المكافآت والموارد البشرية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اخواني وأخواتي أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للعام 2021 عن نتائج أعمال المؤسسة وأنشطتها الاستثمارية، حيث اتسم عام 2021 بتحقيق نتائج متميزة وتسجيل معدلات ربحية جيدة رغم التداعيات الاقتصادية العالمية، فحققت المؤسسة ولله الحمد أرباحاً صافية بلغت 130 مليون دولار أمريكي مقارنة مع خسائر بلغت 35 مليون دولار في عام 2020.

لقد واصلت المؤسسة مسيرتها رغم العديد من التحديات التي عصفت بالأسواق العالمية بعد جائحة كورونا وما صاحبها من تقلبات اقتصادية، فشهد عام 2021 انحساراً للوباء وتحسناً في الأوضاع الصحية، ولكن تبقى التداعيات الاقتصادية قائمة، حيث برزت خلال العام مخاطر التضخم ومشاكل سلسلة التوريد مما حدا البنوك المركزية للتلميح إلى رفع أسعار الفائدة وتشديد السياسات النقدية، مما يؤثر على رفع كلفة معدلات الربحية في الاستثمارات المختلفة، كذلك شهد عام 2021 زيادة الوعي البيئي ومخاطر التغيير المناخي مما حدا الكثير من الدول والشركات العالمية مواصلة التزامها نحو مصادر طاقة نظيفة في السنوات القادمة، مما يؤثر على مستقبل المصادر التقليدية للطاقة واقتصادات المنطقة، كذلك تبقى مخاطر ظهور متحورات للوباء والأوضاع الجيوسياسية تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، ولكن تمكنت المؤسسة بفضل من الله رغم هذه التحديات من تحقيق أهدافها والمحافظة على جودة أصولها واستثماراتها المتنوعة ذات التوزيع الجغرافي المتميز وعلى معدلات كفاية رأس المال الممتازة.

وانطلاقاً من حرص المؤسسة على تطوير الأداء بالتوازي مع تحسن مؤشرات الأسواق العالمية، ورغبةً في تحقيق عوائد تنافسية للدول المساهمة، استمرت المؤسسة في تطبيق سياستها الاستثمارية وتنويع أصولها وخفض حجم الالتزامات المالية والمحافظة على نسب السيولة والتدفقات النقدية الممتازة، ولا تزال محفظة الاستثمار المباشر تشكل النسبة الأكبر من محافظ المؤسسة، وذلك لتحقيق هدف المؤسسة في المساهمة في تنمية اقتصادات دول مجلس التعاون، مع الاستمرار في الحفاظ على محافظ مجموعة الاستثمارات العالمية لتوزيع المخاطر من أجل تحقيق أعلى عوائد ممكنة، وتمكنت المؤسسة في عام 2021 من خفض ديونها حتى وصلت نسبة الرافعة المالية إلى 1.2 واجمالي المطلوبات إلى 568 مليون دولار مقارنة ب 905 مليون دولار في عام 2020.

وحققت محافظ المؤسسة أداءً متميزاً خلال العام، فقد سجلت مجموعة الاستثمارات العالمية إيرادات ب 78 مليون دولار في 2021 متفوقةً بذلك على مؤشرات قياس الأداء المختلفة، وهذا الأداء يأتي بفضل الأداء الجيد لمحافظ المجموعة مثل محفظة الأسهم المدرجة ومحفظة صناديق التحوط، كذلك حققت مجموعة الاستثمار المباشر إيرادات ب 108 مليون دولار، وهذا بفضل الأداء الجيد لاستثمارات المؤسسة المباشرة في دول الخليج والمخصصات الاحترازية التي اتخذتها المؤسسة في عام 2020.

وخلال العام، واصلت المؤسسة مسيرتها في الاستثمار في اقتصادات دول الخليج، حيث لازالت استثمارات البنية التحتية تمثل النسبة الأكبر في قطاعات مجموعة الاستثمار المباشر، واستمرت المؤسسة في تنويع قطاعاتها في الاستثمار في قطاع التعليم وقطاع التكنولوجيا الناشئة، وشهد العام تطور في استثمارات المؤسسة مثل افتتاح مشروع محطة عبري للطاقة الشمسية في سلطنة عُمان واستكمال المرحلة الأولى من محطة مشروع المرحلة الخامسة لمجمع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية (ديوا 5) في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة وشركة أصول للدواجن في سلطنة عُمان واستمرار تنفيذ مشروع محطة الجبيل 3 (أ) لتحلية المياه في المملكة العربية السعودية، يأتي ذلك في إطار استراتيجية المؤسسة في الاستثمار المباشر في المشاريع الحيوية في دول الخليج في قطاعات مختلفة، ونجحت المؤسسة في تحقيق هدفها في التخارج من استثمارات مختلفة، محققةً تخارجات بقيمة 42.5 مليون دولار.

وقد حافظت المؤسسة على تصنيفها الائتماني على الرغم من التحديات الاقتصادية وعلى الرغم من تخفيض التصنيف الائتماني للعديد من الحكومات والمؤسسات في المنطقة، حيث أكدت وكالات موديز وفيتش تصنيفاتها ونظرتها المستقبلية للمؤسسة، وتعزو وكالات التصنيف ذلك إلى معدلات كفاية رأس المال القوية، وقوة ومتانة سيولة المؤسسة إضافة إلى الإدارة الحصيفة للمخاطر والجودة العالية لمعظم الأصول وكفاية المخصصات.

وفي الختام، يطيب لي بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع زملائي أعضاء مجلس إدارة المؤسسة أن أتقدم بالشكر الجزيل لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي على دعمهم المتواصل، وأتوجه بشكر خاص إلى دولة الكويت على استضافتها لمقر المؤسسة وتوفير كافة المتطلبات اللازمة لتيسير أعمال المؤسسة، كما أعرب أيضاً عن خالص تقديري لأصحاب المعالي وزراء المالية في دول المجلس على دعمهم ومساندتهم، وأتقدم بالشكر الجزيل لزملائي أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة من مجلس الإدارة على ما قاموا به من جهود مضنية وتوجيه ودعم مستمر، والشكر موصول أيضاً للإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالمؤسسة على التزامهم وتفانيهم وجهودهم في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

سعيد راشد اليتيم
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيـذي

بفضل من الله وتوفيقه، حققت مؤسسة الخليج للاستثمار أداءً متميزاً في عام 2021 رغم الظروف والتحديات الاقتصادية، حيث بلغ صافي ربح المؤسسة 130 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة المالية مقارنة بخسائر ب 35 مليون دولار أمريكي في عام 2020، حيث كان للإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها المؤسسة في عام 2020 من مخصصات احترازية وإدارة تفاعلية للمخاطر أثراً ايجابياً على أدائها هذا العام، وتابعت المؤسسة تطبيق سياستها الاستثمارية وحافظت على مركزها المالي وجودة أصولها، وواصلت هدفها الاستراتيجي في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم السوق المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، واستطاعت تحقيق معدلات التدفق النقدية المستهدفة إضافة إلى المحافظة على قوة القاعدة الرأسمالية وتعزيز مستويات السيولة العالية.

وهذا الأداء المتميز يأتي على الرغم مما شاب الأسواق العالمية من حالة عدم اليقين بسبب جائحة كورونا وما صاحبها من تقلبات في الأسواق المختلفة، حيث شهد عام 2021 بداية موجة التعافي من الجائحة وما تبعه من إجراءات حكومية مختلفة لتنشيط الاقتصادات مما أدى إلى استقرار نسبي في الأسواق مقارنة مع العام السابق، ولكن تبقى حالة عدم اليقين سارية لوجود مخاطر ظهور متحورات للوباء، إضافةً إلى حالة التضخم وما قد يصاحبها من رفع لأسعار الفائدة والخلل في سلسة التوريد وتقلبات أسعار النفط، حيث تلقي هذه العوامل بظلالها على عوائد الاستثمار.

وفي دلالة على جودة أصول المؤسسة وقوة مركزها المالي، وعلى الرغم من موجة تخفيضات التصنيف الائتماني التي عصفت بالقطاعين العام والخاص في المنطقة خلال العامين الماضيين، فقد حافظت المؤسسة على تصنيفها الائتماني من وكالات التصنيف المعتمدة، فقد أكدت وكالة موديز تصنيف المؤسسة على المدى الطويل عند مستوى A2، وتصنيفها قصير الأجل عند P1، ونظرة مستقبلية مستقرة، كما أكدت وكالة فيتش تصنيفها للمؤسسة على المدى الطويل عند مستوى BBB+، وعلى المستوى قصير الأجل عند F1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت وكالة RAM الماليزية تصنيفها للمؤسسة عند مستوى AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتؤكد وكالات التصنيف على أن سياسة المؤسسة في تخفيض الديون ومعدلات كفاية رأس المال القوية، إضافةً إلى قوة ومتانة سيولة المؤسسة والجودة العالية لمعظم الأصول وكفاية المخصصات لهي عوامل أساسية في تأكيد التصنيف الإئتماني للمؤسسة.

واستمرت المؤسسة في تطبيق سياستها الاستثمارية القائمة على تخفيض نسبة الرافعة المالية وتوزيع الأصول ومقارنة الأداء بمؤشرات السوق، حيث حققت مجموعة الأسواق العالمية إيرادات ب 78 مليون دولار، إضافةً إلى تحقيقها لمستويات أداء أعلى من المؤشرات السوقية الأخرى المستخدمة في قياس الأداء، حيث حققت المجموعة عائداً ب 6% مقارنة ب 3.62% للمؤشرات، وحققت محفظة الأسهم المدرجة عائد ب 17.8% ومحفظة الصناديق التحوطية عائد ب 9.8%.

وعلى رغم التحديات التي واجهت الاقتصادات الخليجية، واصلت مجموعة الاستثمار المباشر تحقيق هدفها في الاستثمار في اقتصادات دول الخليج، حيث شهد عام 2021 استثمار المؤسسة في قطاع التعليم من خلال الاستثمار في شركة ألفياء المتخصصة في الاستثمار في المدارس في دول الخليج، وكذلك الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الناشئة من خلال الاستثمار في شركة يونيفونك المتخصصة في التواصل التكنولوجي بين الشركات والعملاء، كذلك شهد العام تطور في المشاريع التي تملك المؤسسة حصص فيها، حيث تم افتتاح مشروع محطة عبري للطاقة الشمسية في سلطنة عمان، إضافةً إلى اكتمال وتشغيل المرحلة الأولى من محطة مشروع المرحلة الخامسة لمجمع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية (ديوا 5) في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة واستمرار تنفيذ مشاريع محطة الجبيل 3 (أ) لتحلية المياه في المملكة العربية السعودية وشركة أصول للدواجن في سلطنة عمان، ويأتي ذلك من ضمن إطار استراتيجية المؤسسة في الاستثمار المباشر في مختلف القطاعات في دول الخليج.

وانطلاقاً من سياسة المؤسسة في التخارج من بعض الاستثمارات وتقليص نسبة التمركز في المحفظة، نجحت المؤسسة في التخارج من 3 شركات وتخارج جزئي من شركة واحدة، حيث نجحت المؤسسة في بيع حصتها بشركة سدير للأدوية وشركة التصنيع الوطنية والشركة المتحدة للطاقة وتخارجت بشكل جزئي من شركة باريلا واينبيرغ محققة إيرادات ب 42.5 مليون دولار، لتصل إجمالي إيرادات مجموعة الاستثمار المباشر إلى 108 مليون دولار.

وواصلت المؤسسة في تحقيق هدفها من تقليل المخاطر والمحافظة على جودة الأصول، حيث انخفضت نسبة الرافعة المالية إلى 1.2 هذا العام، حيث التزمت المؤسسة بسداد ديونها المستحقة في 2021 في وقتها المحدد ودون أي تأثير على نسب السيولة ليصل إجمالي المطلوبات إلى 568 مليون دولار مقارنةً ب 905 مليون دولار في العام الماضي مما يشكل نسبة انخفاضاً ب 37%، مما أدى إلى انخفاض تكاليف التمويل إلى 8 مليون دولار مقارنة ب 20 مليون دولار في العام الماضي.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي لمساهمتهم الفاعلة والقيمة في تحقيق أهداف مؤسسة الخليج للاستثمار، كما أتوجه بخالص التقدير وعظيم الامتنان إلى أعضاء مجلس الإدارة الكرام واللجان الفرعية على مساهمتهم الفاعلة في تنمية المؤسسة وتحقيق رسالتها، كما أسجل شكري وعرفاني للعاملين في المؤسسة على التزامهم وجهودهم في مواصلة المسيرة وتحقيق رسالة المؤسسة والمساهمة بصورة فاعلة في دعم التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون وتحقيق قيمة مضافة لمساهمينا الكرام.

إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

التقرير الاقتصادي

1. الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي تعافياً بعد الركود في عام 2020 والذي يعتبر الأقوى منذ 80 عاماً، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021، مقابل انخفاض بلغت نسبته 3.1% في عام 2020. وساهم في هذا التعافي انتعاش الطلب العالمي نتيجة معاودة النشاط الاقتصادي في العديد من الدول. ومع نهاية العام، شهدت دول كثيرة عودة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياته في عام 2019، وذلك بفضل اتباع سياسات مالية توسعية وارتفاع نسبة الحصول على اللقاحات المضادة[1].

وفيما استمر التعافي الاقتصادي طوال العام، إلا أن درجته قد تفاوتت فيما بين الدول والمناطق. وبلغ حجم التجارة في السلع مستويات قياسية جديدة على الرغم من اختناقات جانب العرض. كما استمرت السياسات المالية في تقديم الدعم اللازم عالمياً، إلا أن تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة والدول النامية قد تراجعت مع تزايد الضغوط التضخمية، والتي فرضت اتباع سياسات نقدية تقييدية في بعض الدول. وبحلول النصف الثاني من عام 2021 استقرت أسعار السلع الأساسية - فيما عدا الطاقة، عند مستويات مرتفعة هي الأعلى منذ سنوات[2].

جدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

معدل نمو الناتج الحقيقي	متوسط النمو 2013-2019	2019	2020	2021
العالم	**3.3**	**2.7**	**-3.4**	**5.6**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.2	1.6	-4.7	5.3
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	2.2	-3.4	5.6
منطقة اليورو	1.9	1.3	-6.5	5.2
اليابان	0.8	0.7	-4.6	1.8
دول بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	4.3	3.6	-2.2	5.8
الصين	6.8	6.1	2.3	8.1
الهند	6.8	4.2	-7.3	9.4
البرازيل	-0.3	1.1	-4.4	5.0
معدل نمو التجارة العالمي الحقيقي	**3.4**	**1.0**	**-8.4**	**9.3**

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. « التوقعات الاقتصادية». العدد 2. ديسمبر 2021، وإدارة البحوث في المؤسسة.

وفي الاقتصادات المتقدمة، انتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% في عام 2021، بعد انكماش بلغ 4.5% في عام 2020، كنتيجة للدعم المالي الحكومي الكبير وارتفاع معدلات التطعيم مما ساهم في تخفيف الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة. ومع حلول النصف الثاني من العام، تراجع النمو في معظم الدول المتقدمة بشكل غير متوقع متأثراً باستمرار اختناقات جانب العرض وارتفاع حالات الإصابة بشكل ملحوظ في أوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[3].

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة والدول النامية (%)

المصدر: تقرير البنك الدولي، يناير 2022، وإدارة البحوث في المؤسسة.

1. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» يناير 2022.
2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. «التوقعات الاقتصادية». العدد 2. ديسمبر 2021.
3. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» . يناير 2022 وأكتوبر 2021.

وارتفع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بوتيرة أضعف من المتوقع خلال النصف الثاني من العام، حيث تراجع معدل نمو الاستهلاك الخاص والإنتاج الصناعي نتيجة تفشي فايروس كورونا وانخفاض حجم المعروض من السلع وارتفاع أسعار الطاقة، بالإضافة إلى تأثر حجم الدخل الشخصي للأفراد سلباً بانخفاض حجم الدعم المالي عموماً. هذا وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6% في عام 2021، بعد انخفاضه بنسبة 3.4% في عام 2020 ومتجاوزاً مستوياته في عام 2019، وذلك بفضل انتعاش حجم الاستهلاك الخاص[4].

أما في منطقة اليورو وبعد الانتعاش الملحوظ في الربعين الثاني والثالث من العام، فقد شهد الاقتصاد الأوروبي تراجعاً في النمو في الربع الرابع، وذلك نتيجة انتشار الفايروس بالتزامن مع استمرار حالة الاختناق في جانب العرض وارتفاع أسعار الطاقة بشكل حاد. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر الاقتصاد في التعافي بشكل عام لاسيما قطاع الخدمات. هذا وارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 بنسبة 5.2%، وذلك بعد أن شهد انكماشاً بلغ 6.4% في عام 2020 [5].

أما في المملكة المتحدة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ 7.2%، وذلك بعد أن شهد انكماشاً بنسبة 9.4% في عام 2020. ويأتي هذا النمو نتيجة لتعافي الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي خلال العام والتحسن في مستوى الاستثمار وإن كان بدرجة أقل متأثراً بحالة عدم اليقين[6].

وشهد أداء الاقتصاد الياباني انتعاشاً في نهاية العام مدعوماً بتعافي الطلب الخارجي مع توفر الدعم المالي غير المسبوق والذي تزامن مع توافر اللقاحات المضادة للفايروس. هذا وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.6% في عام 2021، بعد تراجع بلغ 4.5% في عام 2020، وذلك نتيجة لتعافي الطلب بفضل الحوافز المالية الحكومية التي تم إقرارها في شهر ديسمبر[7].

كما شهد اقتصاد الدول النامية والأسواق الناشئة نمواً بلغ 6.5% في عام 2021، بعد انكماش 2% في عام 2020، متأثراً بارتفاع الطلب المحلي والطلب الخارجي وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج. كما ساعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية على استقرار النشاط الصناعي خاصة في الدول المصدرة للسلع. إلا أن وتيرة النشاط الاقتصادي لم تكن كافية لإعادة حجم النمو إلى مستوياته في عام 2019 في العديد من تلك الدول، حيث تأثر التعافي الاقتصادي بعدم توفر الدعم الحكومي المناسب وصعوبة الحصول على تمويل خارجي بالإضافة إلى ضعف الطلب الخارجي[8].

وفي الصين، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.1% في عام 2021، بعد تحقيق نمو قدره 2.3% في عام 2020، وذلك بفضل أداء القطاع الصناعي وقطاع التصدير. هذا وظل الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار السكني ضعيفاً نتيجة تأثر التعافي في الاستهلاك الخاص بالقيود المفروضة على حرية التنقل والقوانين التنظيمية على قطاع العقارات والقطاعات المالية. هذا وساعدت التدابير الحكومية ومنها الاستثمار في البنية التحتية وضخ سيولة مالية قصيرة الأجل مع خفض متطلبات الاحتفاظ باحتياطي نقدي في منع حدوث تباطؤ اقتصادي أكثر حدة وكذلك التخفيف من الضغوط المالية[9].

1.1. التضخم

ارتفعت أسعار السلع الأساسية، خاصة أسعار الطاقة والمعادن، ارتفاعاً كبيراً في عام 2021 بفعل انتعاش الطلب العالمي والظروف المالية المواتية والسياسات المالية التوسعية في الاقتصادات المتقدمة، لتعكس حالة الانتعاش الاقتصادي عقب الانخفاض الحاد خلال الركود العالمي في عام 2020، والذي تفاقم نتيجة اختناقات جانب العرض، كما ارتفعت أسعار النفط والغاز، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في عام 2021 خاصة في دول أوروبا. واستمرت معدلات التضخم في الارتفاع خلال النصف الثاني من العام مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والدول النامية على السواء بمتوسط بلغ 3.1% و5.7% على الترتيب في شهر ديسمبر على أساس سنوي، وذلك مقابل 1.2% في شهر مايو 2020. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي بخلاف أسعار الطاقة والغذاء عالمياً ليعكس ارتفاع أسعار المساكن في بعض الدول[10].

وفي الدول المتقدمة، ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال العام وإن كانت بدرجات متفاوتة، كما ارتفعت مستويات الأجور خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص مستمر في العمالة لاسيما في الولايات المتحدة واليابان. هذا وارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً طفيفاً في معظم الدول النامية والأسواق الناشئة مع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، حيث شهد ما يقرب من ثلثي تلك الدول ارتفاعاً كبيراً في أسعار الغذاء مع احتواء مستويات الأجور وتقييد الاستهلاك الخاص نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، ليعكس حالة الركود في أسواق العمل بتلك الدول. وتراوح معدل التضخم بين 5.4% في الولايات المتحدة و4.4% في أوروبا و2% في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. كما بلغت معدلات التضخم 2.2% في الصين و2.7% في باقي دول الأسواق الناشئة والنامية. وإقليمياً، فقد تراوح معدل التضخم بين 11.7% في أسواق دول الشرق الأوسط ووسط آسيا و9.3% في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي و8.4% في أسواق أوروبا الناشئة، إلا أنه انخفض إلى 2.3% في أسواق آسيا الناشئة والنامية [11].

---

4. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» تحديث. يناير 2022 والبنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2022.
5. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» –تحديث. يناير 2022 والبنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2022.
6. بنك انجلترا المركزي «تقرير السياسة النقدية». نوفمبر 2021.
7. بنك اليابان المركزي. «آفاق الأداء الاقتصادي والأسعار». يناير 2022.
8. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2022.
9. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2022.
10. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» . يناير 2022.
11. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية». أكتوبر 2021.

شكل 2: معدلات أسعار المستهلكين (التغير السنوي %)

المصدر: صندوق النقد الدولي وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.2. السياسات النقدية وميزانيات البنوك المركزية

ارتفعت الضغوط التضخمية في عام 2021 لتعكس تحول السياسة النقدية لتصبح أكثر تقييداً خاصة في الولايات المتحدة مع تزايد ضغوط ارتفاع الأسعار والأجور. وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتسريع وتيرة خفض عمليات شراء الأصول في نوفمبر مع الإشارة إلى توجه البنك نحو رفع أسعار الفائدة أكثر من مرة في عام 2022 لاحتواء التضخم والذي تجاوز المعدل المستهدف من قبل البنك. هذا وقام البنك المركزي الأوروبي بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستوى الصفر مع إعلان البنك نيته بتخفيض عمليات شراء الأصول في الربع الأول من عام 2022 بالمقارنة مع الربع الرابع لعام 2021. وقام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة في ديسمبر 2021 وللمرة الأولى منذ ثلاث سنوات لتصل إلى 0.25%[12].

واستمرت البنوك المركزية الكبرى خلال العام في تعزيز أصولها المالية لتصل بنهاية شهر ديسمبر إلى 31 تريليون دولار، وبزيادة قدرها 8.4% عن عام 2020 والذي بلغ 28.6 تريليون دولار في عام ديسمبر 2020. وارتفع إجمالي أصول الاحتياطي الفيدرالي ليصل إلى 8.7 تريليون دولار وبزيادة سنوية قدرها 17.6%، فيما ارتفع إجمالي أصول البنك المركزي الأوروبي ليصل إلى 9.7 تريليون دولار وبزيادة سنوية قدرها 14.1%، فيما انخفضت في اليابان لتصل إلى 6.4 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 5.9%، فيما بلغت 6.2 تريليون دولار لبنك الصين المركزي وبزيادة سنوية بلغت 5.1%. وبنهاية الربع الثالث من عام 2021، زادت موجودات مجلس الاحتياطي الفيدرالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 35.6%، بينما ارتفعت موجودات البنك المركزي الأوروبي لتصل إلى 64.8% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو. هذا وبلغت أصول بنك الصين المركزي 33.4% من الناتج المحلي الإجمالي للصين بحلول الربع الرابع من عام 2021. أما في اليابان، فقد بقيت عند 6.4 تريليون دولار أو ما يعادل 134.6% من الناتج المحلي الإجمالي الياباني[13].

شكل 3: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

12. مكتبة مجلس العموم البريطاني. المملكة المتحدة، يناير 2022.
13. يارديني للبحوث. البنوك المركزية: «التقرير الشهري للميزانية»، يناير 2022.

وبينما بدأت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة في الحد من سياستها النقدية التوسعية، قامت مثيلاتها في الأسواق الناشئة والنامية برفع أسعار الفائدة بهدف احتواء التضخم لاسيما في دول أمريكا اللاتينية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة بمقدار 2300 نقطة أساس في أكثر من 12 دولة. ففي البرازيل قام البنك المركزي برفع الفائدة بمقدار 725 نقطة أساس لتصل إلى 9.25% بينما قام بنك روسيا المركزي برفع الفائدة سبع مرات خلال العام من 4.25% لتصل إلى 8.5%، كذلك قام بنك شيلي المركزي برفع الفائدة بمقدار 350 نقطة أساس لتصل إلى 4%[14].

جدول 2: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)

التاريخ	الولايات المتحدة	كندا	منطقة اليورو	المملكة المتحدة	اليابان	الصين *	الهند *
الربع الأول 2016	0.50	0.50	0.00	0.50	0.10	2.25	5.75
الربع الثاني 2016	0.50	0.50	0.00	0.50	0.10	2.25	6.00
الربع الثالث 2016	0.50	0.50	0.00	0.25	0.10	2.25	6.00
الربع الرابع 2016	0.75	0.50	0.00	0.25	0.10	2.25	5.75
الربع الأول 2017	1.00	0.50	0.00	0.25	0.10	2.45	5.75
الربع الثاني 2017	1.25	0.50	0.00	0.25	0.10	2.45	6.00
الربع الثالث 2017	1.25	1.00	0.00	0.25	0.10	2.45	5.75
الربع الرابع 2017	1.50	1.00	0.00	0.50	0.10	2.50	5.75
الربع الأول 2018	1.75	1.25	0.00	0.50	0.10	2.55	5.75
الربع الثاني 2018	2.00	1.25	0.00	0.50	0.10	2.55	6.00
الربع الثالث 2018	2.25	1.50	0.00	0.75	0.10	2.55	6.25
الربع الرابع 2018	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	6.25
الربع الأول 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	6.00
الربع الثاني 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	5.50
الربع الثالث 2019	2.00	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	5.15
الربع الرابع 2019	1.75	1.75	0.00	0.75	0.10	2.50	4.90
الربع الأول 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	4.00
الربع الثاني 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثاني 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2021	0.25	0.25	0.00	0.25	0.10	2.20	3.35

** سعر الفائدة المستخدم للصين والهند هو سعر إعادة الشراء العكسي لمدة أسبوع.*

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.3. أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال

1.3.1. تحركات أسعار الصرف

ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بما يقرب من 7% مع نهاية العام، لتعكس تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي واستمرار الضغوط التضخمية. وظلت قيمة الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي ثابتة خلال العام ليحقق أفضل أداء بين العملات الرئيسية، ومدعوماً بتوقعات قيام البنك المركزي بتقييد سياسته النقدية، في حين كان الين الياباني هو الأسوأ أداءً مقابل الدولار، حيث انخفضت قيمته بنسبة 10% في عام 2021. هذا وانخفضت قيمة اليورو بما يقارب 7% على خلفية إبقاء البنك المركزي الأوروبي على سياسته التوسعية دون تغيير. كما انخفضت عملات الأسواق الناشئة، حيث سجلت الليرة التركية أسوأ أداء مقابل الدولار والتي انخفضت بنسبة 44%، كنتيجة لارتفاع التضخم بالتزامن مع اتباع الحكومة لسياسة نقدية غير تقليدية[15].

---

14. بلومبيرغ، يناير 2022 وصندوق النقد الدولي، «توقعات الاقتصاد العالمي». يناير 2022.

15. رويترز، 31 ديسمبر 2021.

1.3.2. تدفق المحافظ في الأسواق الناشئة

جذبت الأوراق المالية في الأسواق الناشئة حوالي 16.8 بليون دولار في ديسمبر، فيما بلغت تدفقات المحفظة الداخلة بشكل عام 380.6 بليون دولار في عام 2021، منخفضة عن مستواها في عام 2020 بمقدار 2.2 بليون دولار، ليعكس هذا الانخفاض حالة عدم اليقين بخصوص سياسات البنوك المركزية الكبرى وانخفاض درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمرين. وبلغت تدفقات الأسهم والدين عبر أمريكا اللاتينية حوالي 111.1 بليون دولار، تليها الأسواق الناشئة في آسيا بنحو 100.9 بليون دولار، ثم منطقة أوروبا الناشئة بتدفقات داخلة بلغت 85.7 بليون دولار، وأخيراً منطقة أفريقيا والشرق الأوسط بتدفقات بلغت 82.9 بليون دولار. وفي شهر ديسمبر، وبينما شهدت الأسواق الناشئة بخلاف الصين تدفقات ديون خارجة بلغت 9.6 بليون دولار، استقبلت الصين تدفقات دين داخلة بلغت 10.1 بليون دولار، إضافة إلى تدفقات لشراء الأسهم بلغت 16.3 بليون دولار مدعوماً بتعافي الأسهم الصينية[16].

جدول 3: صافي تدفقات غير المقيمين للأسهم والسندات الخاصة بالأسواق الناشئة (بليون دولار)

تدفقات الديون	آسيا الناشئة	أمريكا اللاتينية	أوروبا الناشئة	منطقة أفريقيا والشرق الأوسط	الإجمالي
تدفقات الديون					
2018	133.13	60.89	30.15	20.06	244.22
2019	154.99	72.76	38.93	34.85	301.54
2020	134.76	78.09	52.13	98.62	363.61
2021	144.03	71.36	35.31	60.80	311.50
الإجمالي	**566.92**	**283.10**	**156.52**	**214.33**	**1,220.87**
تدفقات الأسهم					
2018	29.64	-4.05	-0.86	-5.13	19.59
2019	65.74	1.75	1.25	-8.47	60.26
2020	-55.50	10.99	40.55	23.14	19.19
2021	-43.13	39.76	50.34	22.08	69.05
الإجمالي	**-3.26**	**48.45**	**91.28**	**31.62**	**168.09**
إجمالي المحفظة (أسهم وديون)					
2018	162.76	56.84	29.29	14.93	263.81
2019	220.73	74.51	40.17	26.38	361.80
2020	79.26	89.08	92.68	121.77	382.80
2021	100.90	111.12	85.65	82.88	380.55
الإجمالي	**563.66**	**331.55**	**247.80**	**245.95**	**1,388.96**

المصدر: معهد التمويل الدولي، يناير 2022، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.4. التجارة العالمية

ومع تعافي الاقتصاد العالمي زاد حجم التجارة العالمي وخاصة خلال النصف الثاني من العام ليصل حجم التجارة في السلع والخدمات إلى مستوياته قبل الجائحة مع نهاية عام 2021. هذا وتأثر حجم التجارة بشكل كبير بزيادة الطلب العالمي على السلع الصناعية خاصة السلع المعمرة وارتفع حجم التجارة بالتوازي مع نمو الإنتاج الصناعي بشكل كبير. إلا أن استمرار اختناقات العرض قد أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن في أكتوبر من العام لتصل إلى ستة أضعاف مستوياتها في عام 2019. ووصل النمو في حجم التجارة العالمية إلى 9.3% في عام 2021، حيث ارتفع حجم التجارة في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 8.3% مقابل نمو بلغ 11.1% في الأسواق الناشئة والنامية بعد انخفاض بلغت نسبته 9% و6.7% على الترتيب في عام 2020 [17].

16. *معهد التمويل الدولي. «تقرير تدفق رأس المال». يناير 2022.*
17. *صندوق النقد الدولي. «توقعات الاقتصاد العالمي». تحديث يناير 2022.*

جدول 4: نمو حجم التجارة العالمي ومساهمات الدول والمناطق فيها

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أ. نمو التجارة العالمي (%)						
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.8	5.1	3.7	2.1	-9.4	7.9
دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1.8	7.0	4.8	0.2	-6.9	11.5
الصين	4.0	9.2	4.9	1.0	0.5	12.7
البرازيل	-5.1	6.3	5.2	-0.6	-6.5	14.5
الهند	2.0	9.4	12.7	0.7	-13.3	20.4
روسيا	0.3	9.9	4.3	1.9	-7.6	7.3
دول أخرى منتجة للبترول	-2.5	0.5	-1.5	-0.6	-13.7	3.1
إجمالي العالم	**2.4**	**5.8**	**4.1**	**1.4**	**-8.4**	**9.3**
ب. المساهمة في نمو التجارة العالمية (%)						
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1.7	3.2	2.3	1.3	-5.8	4.9
دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.7	2.6	1.8	0.1	-2.6	4.4
الصين	0.4	1.0	0.5	0.1	0.1	1.5
البرازيل	-0.1	0.1	0.1	0.0	-0.1	0.2
الهند	0.0	0.2	0.3	0.0	-0.3	0.5
روسيا	0.0	0.2	0.1	0.0	-0.1	0.1
دول أخرى منتجة للبترول	-0.1	0.0	-0.1	0.0	-0.7	0.1
إجمالي العالم	**2.4**	**5.8**	**4.1**	**1.4**	**-8.4**	**9.3**

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ديسمبر 2021. وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وسجل حجم الصادرات في الاقتصادات المتقدمة نمواً بلغ 8% في عام 2021، بعد انكماش بلغت نسبته 9.4% في عام 2020، مرتفعاً عن المتوسط طويل الأمد والبالغ 2.6%. وبالمثل، سجل حجم الصادرات في الأسواق الناشئة والدول النامية نمواً قدره 11.6% في عام 2021، وذلك بعد انكماش بلغت نسبته 5.2% في عام 2020. هذا وارتفع حجم واردات الدول المتقدمة بنسبة 9% بعد انكماش قدره 9% في عام 2020، في حين ارتفع حجم واردات الأسواق الناشئة والدول النامية بنسبة 12.1% في عام 2021 بعد انكماش بلغ 8% في عام 2020 [18].

جدول 5: حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

حجم التجارة العالمية (%)	متوسط 2013-2022		2020		2021	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الدول المتقدمة	2.6	3.0	-9.4	-9.0	8.0	9.0
الأسواق الناشئة والدول النامية	3.5	3.2	-5.2	-8.0	11.6	12.1
حجم التجارة العالمية (%)	**3.0**		**-8.2**		**9.7**	

المصدر: إدارة البحوث بالمؤسسة وصندوق النقد الدولي

18. صندوق النقد الدولي. «توقعات الاقتصاد العالمي». يناير 2021.

2. ديناميكيات أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عام 2021 وذلك بفضل تعافي أداء الاقتصاد العالمي والذي عزز الطلب العالمي على النفط. وقد ساهم ارتفاع معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا وتخفيف القيود الاحترازية في دفع وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي وذلك في خضم نقص الإمدادات النفطية وتراجع حجم المخزون من النفط الخام.

واستهلت أسعار نفط خام برنت عام 2021 عند مستوى 51.22 دولار للبرميل ثم بلغت بحلول شهر نوفمبر أعلى مستوياتها للعام عند 85.7 دولار للبرميل، بينما افتتح خام غرب تكساس الوسيط العام عند مستوى 48.52 دولار للبرميل وسجل أعلى مستوى سعري والذي بلغ 84.65 دولار للبرميل في أواخر شهر أكتوبر. هذا وبدأت أسعار النفط بالتراجع مختتمة العام عند حوالي 77 دولار للبرميل.

شكل 4: المتوسط السعري لخام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2021 (دولار/برميل)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

ومنذ الربع الأخير من عام 2020، استمرت أسعار النفط في الصعود خلال الربع الأول لعام 2021، مدعومة بعدة عوامل من أهمها تقليص حجم الإنتاج من قبل تحالف أوبك، والظروف الجوية القاسية خلال موسم الشتاء في الولايات المتحدة، إضافة إلى تزايد حدة التوترات الجيوسياسية. هذا وبلغ متوسط سعر خام برنت 60.66 دولار للبرميل في الربع الأول من 2021 مقارنة مع 50.72 دولار للبرميل في الربع الأول من عام 2020، بينما بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 57.86 دولار للبرميل في الربع الأول من 2021 مقابل 46.19 دولار للبرميل في الربع الأول من عام 2020.

شكل 5: المتوسط السعري لخام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2021 (ربع سنوي - دولار/برميل)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع خلال الربع الثاني من العام مع تحسن توقعات الأداء الاقتصادي العالمي، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت 66.4 دولار للبرميل فيما بلغ خام غرب تكساس الوسيط متوسطاً بلغ 63.5 دولار للبرميل، وذلك مقارنة بالمتوسط السعري للربع الثاني من عام 2020 والذي بلغ 27.5 دولار للبرميل و23.4 دولار للبرميل لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط على التوالي. كما قام تحالف أوبك في شهر مايو برفع بعض قيود الإنتاج والتي تم فرضها في عام 2020، فيما بدأت معدلات الإصابة بفايروس كورونا بالارتفاع في العديد من الدول الآسيوية وعلى الأخص في الهند. وعلى الرغم من ذلك، فقد بقيت أسعار النفط الخام متماسكة بفضل التوقعات المتعلقة بشح الإمدادات والتعافي الملحوظ في اقتصادات الولايات المتحدة والصين وأوروبا. ومع بداية شهر يونيو، سجلت أسعار النفط الخام مكاسباً بلغت حوالي 40% للعام والذي تزامن مع إعلان تحالف أوبك الاتفاق على زيادة الإنتاج للمرة الثانية على التوالي بعد الزيادة السابقة في شهر مايو. ومع نهاية الربع الثاني، حققت أسعار النفط أفضل أداء نصف سنوي لها منذ عام 2009 [19].

ومع بداية الربع الثالث، سجلت أسعار النفط ارتفاعاً بلغ 50% منذ بداية العام، وذلك بفضل الإقبال على لقاح فايروس كورونا واستمرار التعافي في الاقتصادات الرئيسية كالولايات المتحدة والصين وأوروبا. إلا أن أسعار النفط قد تأثرت نتيجة انتشار متحور دلتا وإعادة فرض الاحترازات الصحية المتشددة، حيث ساهم ذلك في زيادة درجة المخاوف المرتبطة بمستقبل الطلب على النفط وخاصة في الاقتصادات الآسيوية. هذا وتحجمت المكاسب السعرية بالتزامن مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نيته بتشديد السياسة النقدية مع نهاية العام. إلا أن الأسعار قد بدأت بالارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الغاز وشح الكميات المعروضة من النفط الخام. هذا وبلغ المتوسط السعري لخام برنت 72.54 دولار للبرميل في الربع الثالث من عام 2021 مقابل 42.34 دولار للبرميل في الربع الثالث من عام 2020 فيما سجل خام غرب تكساس الوسيط متوسطاً بلغ 70.67 دولار للبرميل في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة مع 40.44 دولار للبرميل في الربع الثالث من عام 2020.

وقد أدى تعافي الطلب على النفط وتقلص العرض إلى دعم أسعار النفط الخام في الربع الأخير من العام حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في سبع سنوات، الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة على تنسيق الجهود مع مستهلكي النفط الرئيسيين بهدف استخدام الاحتياطيات الاستراتيجية لكبح الارتفاع في الأسعار [20].

هذا وقد أدى إعلان السحب من الاحتياطي الاستراتيجي إضافة إلى انتشار متحور أوميكرون وما ترتب على ذلك من اتخاذ إجراءات صحية احترازية إلى تراجع أسعار النفط بحوالي 20% خلال شهر نوفمبر. وحقق خام برنت متوسطاً سعرياً بلغ 78.13 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2021 مقابل 43.63 دولار للبرميل في الربع الأخير من عام 2020، كما بلغ المتوسط السعري لخام غرب تكساس الوسيط 75.92 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2021 مقارنة مع 41.88 دولار للبرميل لنفس الفترة من عام 2020.

وقد بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 68 دولار للبرميل خلال عام 2021 مقابل 39.52 دولار للبرميل في عام 2020، فيما بلغ متوسطاً قدره 62 دولار للبرميل في النصف الأول من العام و74 دولار للبرميل في النصف الثاني، وذلك بالمقارنة مع 37.28 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2020 ومتوسطاً بلغ 41.74 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2020.

ويعتبر هذا المستوى أدنى من متوسط سعر خام برنت والذي بلغ 70.42 دولار للبرميل خلال العام مقارنة مع 42.37 دولار للبرميل خلال عام 2020، فيما بلغ متوسطاً سعرياً قدره 64.62 دولار للبرميل في النصف الأول من العامل مقارنة مع 41.16 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2020، بينما بلغ متوسطاً قدره 76.12 دولار للبرميل في النصف الثاني، وذلك بالمقارنة مع 43.57 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2020.

شكل 6: المتوسط الشهري لأسعار خام غرب تكساس الوسيط في عامي 2020 و2021 (دولار/برميل)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

19. بلومبيرغ، 1 يوليو 2021.
20. رويترز، 18 نوفمبر 2021.

شكل 7: المتوسط الشهري لأسعار خام برنت في عامي 2020 و 2021 (دولار/برميل)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وبالمقارنة مع النصف الأول من العام، فقد ارتفعت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بحوالي 19.4% وذلك خلال النصف الثاني من عام 2021، فيما ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 17.8% خلال النصف الثاني من العام. هذا وانخفض متوسط معامل التذبذب لخام غرب تكساس الوسيط بشكل كبير من 344% في عام 2020 إلى 34.31% لعام 2021، بينما تراجع متوسط معامل التذبذب لخام برنت من 76.5% لعام 2020 إلى 33.76% في عام 2021.

جدول 6: متوسط أسعار وتقلبات خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل)

	خام غرب تكساس الوسيط		خام برنت	
	المتوسط	معامل التذبذب (%)	المتوسط	معامل التذبذب (%)
النصف الأول 2011	98.37	33.83	111.14	31.95
النصف الثاني 2011	91.73	35.66	111.18	27.33
النصف الأول 2012	98.14	26.60	113.80	22.88
النصف الثاني 2012	90.19	25.75	110.26	22.50
النصف الأول 2013	94.23	18.41	107.84	17.99
النصف الثاني 2013	101.73	18.44	109.82	17.51
النصف الأول 2014	100.91	15.40	108.90	13.09
النصف الثاني 2014	85.36	30.75	89.08	24.93
النصف الأول 2015	53.23	46.93	58.11	43.67
النصف الثاني 2015	44.34	45.90	46.82	42.93
النصف الأول 2016	39.48	57.58	40.23	52.64
النصف الثاني 2016	47.02	39.39	47.92	36.30
النصف الأول 2017	50.06	26.81	52.20	24.92
النصف الثاني 2017	51.77	23.55	56.60	23.84
النصف الأول 2018	65.44	24.91	70.79	23.77
النصف الثاني 2018	64.28	36.59	71.46	34.05
النصف الأول 2019	57.36	29.35	65.88	25.97
النصف الثاني 2019	56.66	38.11	62.27	33.21
النصف الأول 2020	37.28	486.84*	41.15	103.59*
النصف الثاني 2020	41.74	32.68	43.57	32.68
النصف الأول 2021	73.11	36.66	75.28	35.02
النصف الثاني 2021	73.97	35.8	76.12	34.26

** وفقاً لوكالة الطاقة الأمريكية، فقد شهد عام 2020 تذبذبات حادة في أسعار النفط على أساس يومي وذلك عند مقارنتها بالسنوات الماضية حتى عام 1987.*

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 8: متوسط أسعار وتقلبات خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، إدارة البحوث بالمؤسسة.

2.1. أساسيات سوق النفط والأسعار

تأثرت أسعار النفط خلال عام 2021 بعوامل عدة من أهمها انتشار متحوري دلتا وأوميكرون والتوقعات المرتبطة بأداء الاقتصاد العالمي وتقلص العرض العالمي من النفط مقابل الطلب إضافة إلى التوترات الجيوسياسية في أنحاء متفرقة من العالم.

وبلغ إنتاج منظمة أوبك من النفط الخام متوسطاً قدره 31.59 مليون برميل يومياً في عام 2021 مرتفعاً بحوالي 6 مليون برميل يومياً عن مستواه في عام 2020 والذي بلغ 25.6 مليون برميل يومياً. وبلغ حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام 95.5 مليون برميل يومياً وبارتفاع قدره 1.6% عن مستواه لعام 2020 والذي بلغ 93.9 مليون برميل يومياً[21].

وحسب تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد انخفض حجم المخزون العالمي من النفط بمتوسط بلغ 1.4 مليون برميل يومياً في عام 2021 وذلك بالمقارنة مع نمو في المخزون في عام 2020 والذي بلغ 2.1 مليون برميل يومياً. هذا وسجل حجم الاستهلاك العالمي من النفط متوسطاً قدره 96.9 مليون برميل يومياً لعام 2021 وبارتفاع قدره 5 مليون برميل يومياً مقارنة بعام 2020.

جدول 7: الإنتاج العالمي من البترول في عام 2021 (مليون برميل/يوم)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	30.08	30.75	31.12	32.13	**31.02**
الولايات المتحدة	17.62	19.05	18.93	19.66	**18.815**
كندا	5.62	5.37	5.55	5.78	**5.58**
أوبك	30.36	30.76	32.19	33.05	**31.59**
أوراسيا (إقليم أوروبي آسيوي)	13.38	13.61	13.58	14.23	**13.7**
الصين	4.99	5.03	5.01	4.97	**5.0**
دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	13.86	14.46	14.71	13.77	**14.2**
إجمالي العالم	92.66	94.61	96.62	98.15	**95.51**

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2022.

21. وكالة معلومات الطاقة الأمريكية. «توقعات الطاقة – المدى القصير». يناير 2022.

شكل 9: الإنتاج العالمي من البترول في 2021 مقابل 2020 (مليون برميل/يوم)

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2022، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

جدول 8: الاستهلاك العالمي من البترول في عام 2021 (مليون برميل/يوم)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	42.25	43.94	45.61	45.66	**44.37**
الولايات المتحدة	18.45	20.03	20.21	20.3	**19.75**
أوروبا	11.91	12.61	13.83	13.45	**12.95**
اليابان	3.73	3.08	3.18	3.33	**3.33**
دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	17.53	18.11	18.7	18.67	**18.25**
الصين	15.26	15.46	14.98	15.33	**15.26**
إجمالي العالم	94.03	96.13	98.1	99.27	**96.88**

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2022.

شكل 10: الاستهلاك العالمي من البترول في 2021 مقابل 2020 (مليون برميل/يوم)

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2022، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 11: الاستهلاك والإنتاج العالمي من الوقود السائل (مليون برميل/يوم)

المصدر: المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2022، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.2. إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط

بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام 11.2 مليون برميل يومياً في عام 2021. وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج النفط الصخري من 8.2 مليون برميل يومياً في عام 2020 إلى 8.3 مليون برميل يومياً في عام 2021، إلا أن حجم الإنتاج من المصادر الأخرى من النفط قد تراجع بالمتوسط من 3.2 مليون برميل يومياً في عام 2020 إلى 2.9 مليون يومياً في عام 2021. وعلى أساس سنوي، ارتفع حجم إنتاج النفط الصخري من 7.9 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2020 إلى 8.6 مليون برميل يومياً في ديسمبر 2021.

شكل 12: إنتاج الولايات المتحدة من النفط: حصة مساهمة النفط الصخري إلى الإجمالي (مليون برميل/يوم)

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

3. اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

انتعش اقتصاد دول مجلس التعاون في عام 2021 بعد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة لتفشي جائحة كورونا. وتمكنت الاقتصادات الخليجية من النمو بنسبة تزيد عن 1.5%، مقارنة بانخفاض تجاوز 3% خلال عام 2020. هذا وتفوقت دولة قطر على مثيلاتها من دول المنطقة بنسبة نمو بلغت 3.36%، وتبعتها الدول الخليجية الأخرى بمعدلات نمو متقاربة تراوحت بين 2% و3%. وكانت دولة الكويت هي الاستثناء الوحيد محققة أقل معدل نمو سنوي بمعدل 1.76%. وبالرغم من ذلك، إلا أنها تمكنت من تحقيق أفضل مستوى تعافي في المنطقة على أساس سنوي.

جدول 9: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير النسبي %)

البلد	2018	2019	2020	2021
البحرين	2.14	2.14	-5.08	2.82
الكويت	2.62	-0.35	-8.51	1.76
عمان	0.92	-0.83	-3.09	2.74
قطر	1.23	0.77	-3.65	3.36
السعودية	2.43	0.24	-4.11	2.77
الإمارات	1.19	3.41	-6.13	2.35

المصدر: معهد التمويل الدولي.

وفي ذات الوقت، ظل متوسط مساهمة قطاع الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قريباً من مستوياته في الأعوام السابقة. فما زالت دولة الكويت الدولة الأكثر اعتماداً على هذا القطاع، والذي يمثل حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن ناحية أخرى، تعتبر مملكة البحرين هي الدولة الأقل اعتماداً على قطاع الهيدروكربونات وبنسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الست قد تمكنت من تخفيض اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات خلال عام 2021، باستثناء سلطنة عمان والتي ارتفعت فيها مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الأعوام السابقة.

شكل 13: مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون (%)

المصدر: معهد التمويل الدولي.

كما حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني نمواً خلال العام بمتوسط بلغ 3.87% مع تسجيل جميع الاقتصادات الستة تغيرات إيجابية على أساس سنوي. وتفوق أداء المملكة العربية السعودية في هذا الجانب على بقية دول المنطقة بارتفاع بلغ 5%، تبعتها دولة الكويت بتحقيق معدل نمو بلغ 4.47%، وذلك بعد انخفاض بلغ 7.79% في عام 2020. وعلى الرغم من تراجع أداء سلطنة عمان، إلا أنه قد أظهر تحسناً مقبولاً حيث سجل زيادة بنسبة 2%.

جدول 10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير نفطي (التغير النسبي %)

البلد	2018	2019	2020	2021
البحرين	2.90	2.13	-6.15	3.22
الكويت	3.16	-0.56	-7.79	4.47
عمان	-0.04	-1.55	-4.64	2.08
قطر	2.25	2.45	-4.62	4.10
السعودية	2.25	3.23	-2.19	5.04
الإمارات	0.68	3.76	-6.17	4.31

المصدر: معهد التمويل الدولي.

وبالرغم من تقلص حجم الموازنة المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنة الماضية، إلا أن الموازنات العامة ما زالت سالبة عند دول الخليج باستثناء كل من قطر والكويت. حيث تفوقت دولة قطر على بقية دول المجلس وحولت عجز موازنتها من 2.11% إلى فائض بنسبة 5.88% في عام واحد فقط، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات الخليجية الأخرى تحاول جاهدة لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها في خضم الجائحة. هذا وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة عجزاً بسيطاً في الموازنة العامة وبنسبة 0.05% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في سلطنة عمان، فقد كان العجز الموازنة أقل من 1%. وعلى الرغم من تسجيل مملكة البحرين لأعلى مستوى عجز مقارنة بنظيراتها، إلا أن الحكومة تمكنت من تقليص العجز بأكثر من 63% مقارنة بحجمها في العام السابق.

جدول 11: الموازنة المالية لدول الخليج (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %)

البلد	2018	2019	2020	2021
البحرين	-6.30	-4.70	-12.79	-4.64
الكويت	4.61	2.06	-3.25	0.66
عمان	-8.64	-8.94	-15.31	-0.95
قطر	2.26	0.99	-2.11	5.88
السعودية	-5.89	-4.46	-12.18	-1.41
الإمارات	1.90	0.59	-7.29	-0.05

المصدر: معهد التمويل الدولي.

من ناحية أخرى، ظل سعر تعادل الميزانية لمملكة البحرين الأعلى في المنطقة عند 88.20 دولار للبرميل بينما تمكنت دولة قطر من الحفاظ على أدنى سعر تعادل عند 43.11 دولار للبرميل، والذي يعتبر أقل من مستواه قبل الجائحة. وتمكنت المملكة العربية السعودية من تخفيض سعر التعادل إلى 76.25 دولار للبرميل فيما كانت دولة الكويت الدولة الوحيدة التي شهدت زيادة في سعر تعادل الميزانية، إلا أن هذه الزيادة كانت طفيفة حيث بلغت 1.23 دولار للبرميل.

جدول 12: سعر برميل النفط لتعادل الميزانية العامة لدول الخليج (دولار/برميل)

البلد	2018	2019	2020	2021*
البحرين	94.27	80.57	100.38	88.20
الكويت	53.57	54.98	68.08	69.31
عمان	96.67	85.08	95.80	72.27
قطر	49.16	50.02	46.22	43.11
السعودية	88.56	81.87	77.90	76.25
الإمارات	64.17	61.73	68.24	64.60

** توقعات صندوق النقد الدولي.*

المصدر: صندوق النقد الدولي. «آفاق الاقتصاد الإقليمي: النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل». إبريل 2021.

3.1. التضخم

تباينت معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي بمتوسط 1.45% مقابل -0.37% في العام السابق. وواجهت الإمارات العربية المتحدة نمواً سلبياً في أسعار المستهلك لعام 2021 كما في العام السابق. وشهدت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو في أسعار المستهلك بنسبة 3.09%، تليها دولة الكويت بنسبة 2.95%.

جدول 13: متوسط أسعار المستهلك (التغير النسبي %)

البلد	2018	2019	2020	2021
البحرين	2.09	1.01	-2.32	2.00
الكويت	0.56	1.09	2.10	2.95
عمان	0.88	0.13	-0.90	1.61
قطر	0.11	-0.89	-2.58	1.11
السعودية	2.45	-2.09	3.44	3.09
الإمارات	1.97	3.07	-1.93	-2.08

المصدر: معهد التمويل الدولي.

3.2. التجارة الخارجية لدول المجلس

انتعشت صادرات النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي مع ارتفاع أسعار النفط وبعد تخفيف القيود المفروضة خلال فترة انتشار الوباء. ولقد ارتفع حجم الصادرات الهيدروكربونية في كل من مملكة البحرين ودولة قطر بنسبة 68% و67% على التوالي، في حين ارتفعت الصادرات الهيدروكربونية للدول الخليجية الأخرى بنسبة 50% على الأقل. هذا وقد قفز حجم إجمالي صادرات النفط والغاز لدول المنطقة من 267 بليون دولار إلى 422 بليون دولار.

وكذلك تمكنت كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة من تصدير المواد غير الهيدروكربونية بنسبة أعلى من الهيدروكربونية. كما شكلت الصادرات غير الهيدروكربونية لدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 81% من إجمالي صادراتها محققة بذلك المزيد من التنويع الاقتصادي واعتماداً أقل على النفط.

ولقد نمت واردات دول المجلس بشكل ملحوظ من 419 بليون دولار في عام 2020 إلى 498 بليون دولار في عام 2021. وسجلت سلطنة عمان أعلى زيادة في حجم الواردات على أساس سنوي، تلتها دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ناحية أخرى، جاءت زيادة الواردات متواضعة نسبياً في المملكة العربية السعودية ودولة قطر.

جدول 14: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (بليون دولار)

	2018	2019	2020	2021
الصادرات الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي)				
البحرين	11	10	6	10
الكويت	66	59	36	57
عمان	27	26	18	27
قطر	75	65	45	75
السعودية	232	201	120	190
الإمارات	66	65	42	63
الصادرات الغير هيدروكربونية				
البحرين	7	8	8	11
الكويت	6	6	4	6
عمان	14	12	12	17
قطر	9	8	7	10
السعودية	62	60	54	71
الإمارات	255	249	231	265
إجمالي الواردات				
البحرين	19	17	14	17
الكويت	31	29	25	31
عمان	24	20	19	24
قطر	33	31	24	27
السعودية	126	140	126	142
الإمارات	235	233	211	256

المصدر: معهد التمويل الدولي.

4. أسواق الأسهم

4.1. نظرة عامة على أسواق الأسهم العالمية

سيطرت الأصول المحفوفة بالمخاطر على الأسواق المالية خلال معظم عام 2021، مدفوعة بتحسن النشاط الاقتصادي بشكل عام، الأمر الذي حفز الاقتصادات الأوروبية وغيرها من الاقتصادات الكبرى على اللحاق بالاقتصاد الأمريكي، الذي تمكن بدوره من تسجيل أعلى مستويات له في مناسبات متعددة طوال العام. وعلى الرغم من التراجع في أداء الأسواق في شهر سبتمبر والذي جاء نتيجة المخاوف المرتبطة بشأن ارتفاع التضخم، وتوجه الاحتياطي الفيدرالي نحو تشديد سياسته النقدية، إضافة إلى احتمالات تباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أن معظم الأسواق قد حققت انتعاشاً سريعاً في الربع الرابع من العام، مع تسجيل المؤشرات الأمريكية الرئيسية أعلى مستوياتها على الإطلاق مرة أخرى في الجولة الأخيرة.

شكل 14: أداء مؤشرات السوق الأمريكية، 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

بدأ العام بشكل إيجابي حيث سجلت الأسهم العالمية ارتفاعات قوية خلال الربع الأول، مدعومة بتدفق لقاحات فايروس كورونا إضافة إلى الأخبار المتعلقة بإطلاق المزيد من الحوافز المالية في الولايات المتحدة، وكذلك تحقيق العديد من مؤشرات الأسهم المرجعية ارتفاعات قياسية جديدة خلال الربع. وفي الأسواق الأخرى، فقد تفوقت الأسهم ذات رؤوس الأموال الصغيرة وأسهم القيمة في الأداء وحققت أداءً جيداً مقارنة بأقرانها. واستمر هذا الزخم في معظم الربع الثاني، على الرغم من عودة الصدارة لأسهم النمو على حساب الأسهم ذات القيمة خلال الربع.

ومع ذلك، فقد تعرضت الأصول المحفوفة بالمخاطر لضغوط في الربع الثالث وذلك نتيجة تحديات متعددة ومنها الارتفاع القياسي في الأسهم الدورية، وإعلان موعد إطلاق سياسة التشديد النقدي من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والاضطرابات في سلسلة التوريد عالمياً، والارتفاع المستمر في معدلات التضخم، إضافة إلى الهدوء النسبي في مستوى النمو الاقتصادي. وقد أدت هذه العوامل إلى حدوث عمليات بيع وذلك بعد المكاسب القوية المحققة في النصف الأول من العام. ونظراً لاختلاف واقع السوق الفعلي عن توقعات البيانات الاقتصادية وتدني توقعات الأرباح، فقد انخفضت مراجعات المحللين العالميين فيما أدى حجز الأرباح المستمر إلى حدوث أول تراجع كبير هذا العام.

شكل 15: الأداء النسبي للمؤشرات المرجعية الرئيسية، 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وعلى الرغم من تفوق الأسواق الناشئة ولفترة وجيزة على الأسواق المتقدمة، إلا أن الأسواق الناشئة قد واجهت ضعفاً مستمراً منذ نهاية الربع الأول وضغوطاً متزايدة مع بداية النصف الثاني من العام، وذلك تأثراً بأداء السوق الصيني، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأداء في الأسواق الناشئة بشكل عام وفي أسواق آسيا الناشئة بصورة خاصة. كما شهدت الصين قرارات تنظيمية متشددة غير متوقعة، حيث تم الإعلان عن قيود حكومية ضد كبرى شركات التكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى حدوث عمليات بيع لأسهم العقارات والبنوك.

وأخذت معنويات المستثمرين في نهاية الربع الثالث منحى إيجابي، وتعافت الأسواق حيث أخذ المستثمرون في اعتبارهم تأثير التشدد النقدي وفق اقتناعهم بأن الجدول الزمني لرفع سعر الفائدة سيظل بعيداً عن المفاجآت إلى حد كبير. هذا وبلغت معظم المؤشرات في الولايات المتحدة مستويات قياسية جديدة، مع تمرير قانون حزمة البنية التحتية بقيمة 1.2 تريليون دولار والذي لاقى قبولاً جيداً من قبل السوق. هذا وأدى تخفيف قيود السفر والزيادة في حركة انتقال الأشخاص والسلع عبر الحدود إلى زيادة درجة التفاؤل. كما ظل المستثمرون واثقين من استمرار السياسة النقدية بصورتها الميسرة في الاقتصادات المتقدمة، خاصة في منطقة اليورو واليابان، حيث تستمر العديد من البنوك المركزية في تقديم حزم تحفيزية نقدية إضافية. هذا وقد كان من المتوقع أيضاً استمرار السياسات المالية التوسعية في الاقتصادات المتقدمة من خلال الاستثمار العام في الصحة، والبنية التحتية الرقمية والأقل انبعاثاً لأوكسيد الكربون، والتغييرات في النظام الضريبي.

4.2. نظرة عامة على أسواق الأسهم الخليجية

شهدت أسواق الأسهم الخليجية أداءً جيداً بشكل عام خلال عام 2021، حيث أنهت العام كواحدة من أفضل أسواق الأسهم أداءً في العالم. وأضاف مؤشر (S&P GCC) المركب نسبة صافية قدرها 35.2% لهذا العام، متفوقاً بذلك على معظم المؤشرات القياسية المرجعية والإقليمية، ومحققاً أفضل عائد سنوي لمؤشر دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2008. وعلى الرغم من ارتفاع حدة التقلبات، فقد حظيت أسواق الأسهم الخليجية بدعم من تعافي أسعار النفط وتحسن أساسيات الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء المنطقة.

شكل 16: أداء المؤشرات المرجعية الرئيسية لعام 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

كما استفادت معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من التدفقات القوية للأموال على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي انجذبت بنجاح العطاءات الضخمة المدفوعة بالتوجهات الحكومية نحو زيادة درجة تعقد السوق وعمقه. هذا وأدى تحسن بيئة الاقتصاد الكلي، وارتفاع أرباح الشركات، إضافة إلى تقلص العجز المالي وانتعاش النشاط العقاري واستئناف منح العقود الكبيرة إلى تعزيز معنويات المستثمرين.

شكل 17: مؤشر أداء دول مجلس التعاون الخليجي، 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

هذا وارتفع نشاط السوق الأولية خلال العام، حيث أدت 20 عملية طرح عام أولي جديدة إلى تراكم 7.5 بليون دولار، مرتفعة بشكل ملحوظ عن مستوياتها المتدنية في عام 2020. وقد استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على عمليات الطرح إلى حد كبير، حيث استحوذت المملكة العربية السعودية على 15 اكتتاباً من أصل 20 لهذا العام، بما في ذلك التفكيك المؤجل لمجموعة تداول السعودية، وهي الشركة التي تقوم بإدارة البورصة السعودية.

4.3. أداء الدول

حققت جميع مؤشرات الأسهم الخليجية مكاسب في هذا العام، وبرزت سوق أبوظبي كأفضل سوق من حيث الأداء مسجلة مكاسب صافية بنسبة 75.1%، ليصبح مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية أفضل سوق من حيث الأداء على مستوى دول المجلس ومن ضمن أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم خلال 2021. كما اختتم مؤشر تداول في المملكة العربية السعودية العام كثاني أفضل مؤشر من ناحية الأداء على مستوى مجلس التعاون، وإن تخلف عن المتصدر بفارق كبير، حيث حقق صافي ربح بلغ 35.9%. هذا وحقق مؤشر سوق دبي المالي ومؤشر الكويت مكاسب بلغت 32.1% و30% على التوالي، فيما اختتمت مؤشرات مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر العام بمكاسب قوية.

شكل 18: أداء مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.4. نشاط التداول في أسواق دول المجلس

شهدت بورصة أبوظبي ارتفاعاً حاداً في نشاط التداول بفضل زخم الإصدارات الجديدة وإعادة طرح العديد من الأسهم المدرجة في البورصة، وكذلك بفضل التدفقات الإقليمية والأجنبية القوية إلى السوق. وارتفعت القيمة المتداولة التراكمية في البورصة لهذا العام بنحو أربعة أضعاف لتصل إلى 93.1 بليون دولار. هذا وارتفع نشاط التداول في سلطنة عمان بنسبة 31% إلى 1.18 بليون دولار، فيما ارتفع حجم التداول في دولة الكويت بنسبة 20% على أساس سنوي ليصل إلى 41.73 بليون دولار. كما سجلت سوق قطر وسوق دبي زيادة متواضعة نسبياً في حجم التداول خلال العام وذلك بمعدلات نمو بلغت 6% و9% على التوالي. وعلى أساس نقدي، فقد تم تسجيل أكبر زيادة في المملكة العربية السعودية، حيث ارتفعت قيمة نشاط التداول للعام بنسبة 7% لتصل بذلك إلى 584.73 بليون دولار. وقد ساهم ذلك في زيادة إجمالي نشاط التداول في بورصات دول المجلس مجتمعة بنسبة 19% خلال السنة المالية 2021 إلى 760.84 بليون دولار، مرتفعاً من 641.36 بليون دولار في السنة المالية 2020. ولقد سجلت مملكة البحرين التراجع الوحيد في نشاط التداول بين أقرانها في دول المجلس، حيث تقلص إجمالي النشاط بمقدار 6% خلال العام ليبلغ 0.49 بليون دولار.

شكل 19: نشاط التداول على مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي لعامي 2020 و2021 (بليون دولار)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وقد أدى هذا إلى زيادة حجم نشاط التداول الإجمالي في السوق الخليجي بنسبة 117% خلال العام ليصل إلى 641.1 بليون دولار. وعلى الرغم من ذلك، وباستثناء السوق السعودية، فقد ارتفع إجمالي التداول في بقية دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تراكمية قدرها 30% للعام ليصل إلى 91.2 بليون دولار. كما استحوذت دولة الكويت على ثاني أكبر حصة في نشاط التداول، مرتفعة بذلك بمعدل 33% لهذا العام لتصل إلى 34.6 بليون دولار، حيث ارتفع حجم التداول قبل وبعد إدراج سوق الكويت في مؤشر (MSCI EM) للأسواق الناشئة. هذا وسجلت كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين انكماشاً في حجم التداول خلال العام.

4.5. تقلبات الأسواق الخليجية

جدول 15: مؤشر التقلبات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، 2021

	افتتاح العام	إغلاق العام	أعلى سعر للعام	أدنى سعر للعام	مستوى تذبذب المؤشر
مجلس التعاون S&P	201.12	271.9	283.11	200.3	%9.3
الإمارات (أبوظبي) - ADSM	2491.97	3195.91	3287.21	2495.51	%14.7
الإمارات (دبي) - ADSM	5045.32	8488.36	8999.32	5079.1	%12.0
السعودية (Tadawul)	8689.53	11281.71	11939.58	8542.55	%11.7
قطر (QE)	3199.41	3698.05	12040.68	9952.86	%9.2
الكويت (KWSE)	6675.86	8676.31	9005.64	6656.15	%7.3
عمان (MSM 30)	3658.77	4129.54	4141.09	3554.14	%7.2
البحرين (BSE)	1489.78	1797.25	1797.25	1447.55	%6.4

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شهدت مؤشرات أسواق دول المجلس خلال عام 2021 مستوى أقل من التقلبات مقارنة بالعام السابق، حيث سجل مؤشر (S&P GCC) المركب 12 يوماً من صافي التغيير اليومي بما يزيد على 1%، وذلك مقارنة مع 47 يوماً في العام السابق. ومع ذلك، استمرت التقلبات في أسواق دول المجلس في الارتفاع إلى حد ما من حيث القيمة المطلقة، حيث أظهرت بورصتي الإمارات العربية المتحدة أعلى مستويات التقلب بالنسبة لبقية الأسواق الخليجية. ولقد كان للارتباط الوثيق بالتغيرات في الأسواق العالمية وأسعار النفط تأثيراً كبيراً على أسواق دول المجلس، والذي تفاقم بسبب التغيرات الحادة في الاتجاه والتدفقات خلال عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة وإعادة فتح الاقتصادات لاحقاً.

4.6. القيم السوقية لأسواق دول المجلس

ارتفع إجمالي القيمة السوقية لمؤشر (S&P GCC) المركب بنسبة 13% خلال 2021، ليختتم العام عند 3.17 تريليون دولار، مدفوعاً إلى حد كبير بالتوسع في الأسواق السعودية والإماراتية. وسجلت القيمة السوقية لمؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية أكبر معدل نمو، مرتفعة بذلك إلى 412 بليون دولار وبنمو سنوي بلغ 108%، في حين نمت القيمة السوقية لمؤشر سوق دبي المالي بنسبة 33% لتصل إلى 96.17 بليون دولار. هذا وارتفعت البورصة السعودية بنسبة 10% من حيث القيمة النسبية لتصل إلى 2.65 تريليون دولار لتحافظ على مركزها المتصدر من حيث حجم السوق. كما سجلت القيمة السوقية لمؤشر قطر أقل معدل نمو بين دول المجلس، حيث ارتفعت بنسبة 8% فقط لتصل إلى 160.41 بليون دولار، فيما استمرت في احتلال المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية على مستوى أسواق دول المجلس.

شكل 20: القيمة السوقية لأسواق رأس المال في مجلس التعاون الخليجي لعامي 2020 و2021 (بليون دولار)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.7. الأداء النسبي لمؤشرات الأسواق بالمقارنة مع أسعار النفط

ظل الارتباط بين أسواق الأسهم الخليجية وأسعار النفط قوياً للغاية خلال معظم العام، وذلك على الرغم من ظهور بوادر انفصال قصيرة في بداية النصف الثاني من العام عندما تراجعت أسعار النفط لفترة وجيزة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تراجع الزخم في مؤشر (S&P GCC) المركب. وأدى ثبات أسعار النفط وما نتج عنه من تحسن في أساسيات الاقتصاد الكلي في دعم معنويات المستثمرين، وخلال الربع الأخير من العام، ارتفعت درجة الارتباط حيث شهدت أسعار النفط ارتفاع قوياً ومستداماً خلال الأشهر الأخيرة من العام.

شكل 21: الأداء النسبي لمؤشر دول مجلس التعاون الخليجي (S&P) مقابل سعر خام برنت 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

ولم يكن لأسعار النفط تأثيراً قوياً على أسواق دول المجلس فحسب بل وعلى الأسواق العالمية أيضاً، حيث يتضح ذلك من الارتباط القوي بين خام برنت ومؤشر (MSCI) العالمي ومؤشرات الأسواق العالمية المتقدمة. وتأثرت الأسواق المتقدمة إيجابياً بارتفاع أسعار النفط على الرغم من تأثيره على معدلات التضخم، إلا أن الأسواق الناشئة قد تأثرت بشكل مغاير والذي يظهر جلياً من خلال الارتباط السلبي بين التغير في أسعار خام برنت ومؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة العالمية.

شكل 22: أداء المؤشرات العالمية المرجعية نسبة إلى سعر خام برنت، 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

5. مؤشرات مختارة

5.1. سندات الخزانة

افتتحت عوائد السندات الأمريكية العام عند مستوى 0.913% واختتمته عند 1.51%، وقد شهدت عوائد السندات خلال الربع الأول ارتفاعات متعددة حيث بلغت عند نهاية الربع 1.74%، إلا أن هذه العوائد شهدت انخفاضات في القيمة فيما بعد ذلك. هذا وشهدت الاقتصادات الأوروبية زيادات ملحوظة في عوائد السندات الحكومية ذات أجل 10 سنوات. ولا تزال اليونان الدولة ذات العوائد الأعلى في منطقة اليورو، حيث افتتحت العام عند مستوى 0.628% فيما اختتمته عند مستوى 1.38%. أما في إيطاليا، فبلغت العوائد في بداية العام 0.543%، ووصلت إلى 1.172% بنهاية العام.

الشكل 23: عوائد سندات منطقة اليورو والولايات المتحدة، 2021

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

جدول 16: تقلبات الفوارق السعرية، 2021

	الولايات المتحدة	البرتغال	اليونان	إسبانيا	إيطاليا
القيمة الافتتاحية	0.913	0.030	0.628	0.047	0.543
قيمة الاغلاق	1.510	0.465	1.338	0.565	1.172
المتوسط	1.433	0.287	0.892	0.355	0.781
الانحراف المعياري	0.185	0.146	0.214	0.134	0.168
الأدنى	0.913	-0.024	0.550	0.023	0.456
الأعلى	1.740	0.618	1.383	0.631	1.213

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

جدول 17: عوائد السندات لمنطقة اليورو والولايات المتحدة، 2021 (%)

	الولايات المتحدة	البرتغال	اليونان	إسبانيا	إيطاليا
الربع الأول	1.740	0.227	0.869	0.337	0.668
الربع الثاني	1.468	0.390	0.833	0.412	0.819
الربع الثالث	1.487	0.355	0.877	0.459	0.858
الربع الرابع	1.510	0.465	1.338	0.565	1.172

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

5.2. مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر

أدى عدم الاستقرار الاقتصادي وتزايد الغموض في التوقعات الاقتصادية إلى حدوث تباين واضح في مؤشرات التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر (CDS) من دولة إلى أخرى. ففي أوروبا على سبيل المثال، شهدت كل من البرتغال وإيرلندا وإسبانيا انخفاضاً في قيمة السندات الخاصة بها بحوالي 6 نقاط أساس ونقطتي أساس و9 نقاط أساس على التوالي، في حين ارتفعت في اليونان وإيطاليا بمستوى بلغ 10 نقاط أساس و15 نقطة أساس على التوالي مما يشير إلى ارتفاع مستوى المخاطر المالية. من ناحية أخرى، فقد تمكنت الولايات المتحدة من خفض مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر من 14.17 نقطة أساس إلى 12.99 نقطة أساس، كما بلغت أقصى قيمة لمؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر في الولايات المتحدة 17.21 نقطة أساس بينما سجلت أدنى قيمة عند 9.21 نقطة أساس خلال العام.

أما بالنسبة لدول المجلس، فقد سجلت مملكة البحرين أعلى مستوى لمؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر في عام 2021، حيث ارتفع من 238.93 نقطة أساس إلى 293.83 نقطة أساس، وبمتوسط تراوح حول 244 نقطة أساس. وشهدت أبوظبي ارتفاعاً طفيفاً في مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر، حيث افتتح المؤشر عام 2021 عند مستوى 37.99 نقطة أساس وأختتم العام عند 43.59 نقطة أساس. هذا وتمكنت دبي من خفض قيمة مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر من 112.06 نقطة أساس إلى 94.06 نقطة أساس وبمتوسط بلغ 95.97 نقطة أساس.

جدول 18: تقلبات الفوارق السعرية، مؤشرات التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر ، 2021

	البرتغال	إيرلندا	اليونان	إسبانيا	إيطاليا	الولايات المتحدة	البحرين	أبوظبي	دبي
القيمة الافتتاحية	37.41	16.75	101.41	43.08	76.305*	14.17	238.93	37.99	112.06
قيمة الإغلاق	31.32	14.46	111.99	34.24	91.43	12.99	293.83	43.59	94.06
المتوسط	30.40	15.24	83.08	33.26	82.34	11.62	244.00	43.11	95.97
الانحراف المعياري	26.15	13.26	68.26	28.21	71.87	9.21	190.63	37.99	85.90
الأدنى	38.39	17.33	123.49	43.08	93.14	17.21	315.24	51.60	115.29
الأعلى	37.41	16.75	101.41	43.08	76.305*	14.17	238.93	37.99	112.06

** يونيو 2021.*

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

5.3. السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي

تباينت التغيرات في معدل نمو الائتمان للقطاع الخاص بين دول مجلس التعاون حيث سجلت دولة الكويت أعلى معدل نمو في الائتمان وذلك بنسبة 14.2%، تليها المملكة السعودية ودولة قطر ثم سلطنة عمان. هذا وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً في معدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 2.6%.

جدول 19: نمو الائتمان المحلي (التغير النسبي %)

	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	2.5	9.9	2.1	6.8	4.3
الكويت	2.8	3.9	4.4	3.6	14.2
عمان	6.8	6.0	2.7	2.4	8.1
قطر	6.4	13.0	19.5	8.3	9.3
المملكة العربية السعودية	-1.0	2.7	7.6	14.8	10.5
الإمارات	5.8	0.7	4.0	0.6	-2.6

المصدر: معهد التمويل الدولي، فبراير 2022.

وحافظت البنوك المركزية الخليجية على سياساتها النقدية الميسرة خلال العام، وقد قام مصرف الإمارات المركزي بخفض معدل الفائدة من 2.5% في عام 2020 إلى 1.3% في عام 2021.

جدول 20: معدل الفائدة (نهاية الفترة)

	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	1.8	2.8	2.3	1.0	1.0
الكويت	2.8	3.0	2.8	1.5	1.5
عمان	1.9	2.9	2.2	0.5	0.5
قطر	2.2	2.25	2.0	2.5	N.A
المملكة العربية السعودية	1.5	2.5	1.8	0.5	0.5
الإمارات	1.5	2.3	3.3	2.5	1.3

المصدر: معهد التمويل الدولي، فبراير 2022. مصرف قطر المركزي.

وكان معدل نمو المعروض النقدي متقارباً في جميع بلدان المنطقة باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تراوح معدل النمو بين 9.3% و10.7%، كما شهدت انخفاضاً بنسبة 4.6% عن المتوسط في المنطقة.

جدول 21: التغير في عرض النقد في دول الخليج (M3)

	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	4.2	0.8	8.3	3.5	10.7
الكويت	3.8	3.9	-1.2	2.7	10.1
عمان *	4.2	8.3	2.0	8.9	10.6
قطر *	21.3	-6.5	2.5	3.8	9.3
المملكة العربية السعودية	0.1	2.6	7.0	8.2	9.6
الإمارات	3.3	4.1	2.5	8.0	4.6

**عرض النقد (M2).*

المصدر: معهد التمويل الدولي، فبراير 2022

التقرير المالي

تحليل صافي الدخل

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباح تشغيلية بلغت 183 مليون دولار أمريكي مقابل أرباح تشغيلية بلغت 96 مليون دولار أمريكي عن العام السابق، ويأتي الارتفاع في الأرباح التشغيلية مقارنة بالسنة السابقة أساسا إلى ارتفاع حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة التي ارتفعت بمقدار 47 مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب تحسن أداء الشركات الزميلة التي تعمل في قطاع المعادن وشركات الكهرباء والماء، بالإضافة إلى تحقيق المؤسسة ربح وقدره 15 مليون دولار أمريكي نتيجة التخارج من شركة زميلة وايضا استلام المؤسسة لأتعاب وعمولات بمقدار 17 مليون دولار أمريكي خلال العام.

تم تكوين مخصصات انخفاض القيمة وقدرها 6 مليون دولار أمريكي (2020: 85 مليون دولار أمريكي) والتي تتعلق أساساً بالموجودات الأخرى لإحدى الشركات التابعة. وبذلك سجلت المؤسسة أرباح صافية مجمعة بلغت 130 مليون دولار أمريكي عن عام 2021، مقارنة مع خسائر صافية بلغت 35 مليون دولار أمريكي عن عام 2020، فيما بلغت الأرباح الشاملة الأخرى للعام 111 مليون دولار أمريكي (2020: خسارة 130 مليون دولار أمريكي) لتسجل المؤسسة إجمالي أرباح شاملة مجمعة بلغت 241 مليون دولار أمريكي (2020: الخسارة الشاملة المجمعة 165 مليون دولار أمريكي).

ايرادات الفوائد

تأتي إيرادات الفوائد من كل من محفظة السندات والودائع لدى البنوك.

بلغت ايرادات الفوائد لهذا العام مبلغ 24 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 6 مليون دولار أمريكي عن السنة السابقة. وتسهم محفظة السندات بنسبة 92% من تلك الايرادات، ويرجع الإنخفاض في ايرادات الفوائد من محفظة السندات إلى انخفاض متوسط حجم محفظة السندات الخليجية مقارنة بالسنة السابقة.

صافي الربح من الاستثمارات

تتمثل صافي أرباح الاستثمارات في الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمار في الشركات الزميلة والاستثمار في الشركات التابعة، بالاضافة إلى التغير في تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار صافي أرباح بلغت 61 مليون دولار أمريكي خلال 2021 (2020: 40 مليون دولار أمريكي). تتكون من 23 مليون دولار أمريكي قيمة أرباح محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (2020: 32 مليون دولار أمريكي) وأرباح التقييم البالغة 19 مليون دولار أمريكي (2020: 8 مليون دولار أمريكي) تتعلق بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. خلال سنة 2021، سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار ربح محقق نتيجة تخارج من شركة زميلة بلغ 15 مليون دولار أمريكي وكذلك سجلت المؤسسة ربح تقييم نتيجة إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بلغ 4 مليون دولار أمريكي.

ايرادات توزيعات الارباح

بلغت ايرادات التوزيعات النقدية 11 مليون دولار أمريكي (2020: 10 مليون دولار أمريكي) وتتكون من المبالغ المستلمة من توزيعات المساهمات في المشاريع، وصناديق الأسهم الخاصة، والأسهم والصناديق المدارة. سجلت التوزيعات من مساهمات المشاريع 8 مليون دولار أمريكي. في حين ساهمت بالرصيد المتبقى من تلك الإيرادات محفظة الأسهم الخليجية المدرجة بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي.

الحصة في نتائج الشركات الزميلة

بلغت الحصة في ارباح الشركات الزميلة خلال العام 72 مليون دولار أمريكي مقارنة مع ربح في السنة السابقة بقيمة 25 مليون دولار أمريكي. يعود العامل الرئيسي لارتفاع الحصة في نتائج الشركات الزميلة مقارنة بالسنة السابقة أساسا إلى ارتفاع أداء الشركات الزميلة التي تعمل في قطاع المعادن، وكذلك الأداء التشغيلي الجيد المتواصل من شركات الكهرباء والماء.

الاتعاب والإيرادات الأخرى

بلغت إيرادات السنة لهذا البند 21 مليون دولار أمريكي (2020: 4 مليون دولار أمريكي) ويتضمن استلام المؤسسة لعمولات وأتعاب بمقدار 17 مليون دولار أمريكي (2020: لاشيء) واستلام المؤسسة مبلغ 2 مليون دولار أمريكي (2020: 4 مليون دولار أمريكي) من استثمار تم شطبه خلال فترات مالية سابقة. خلال سنة 2021، سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار ربح ناتج عن التغير في القيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل لإحدى الشركات الزميلة المستحوذ عليها بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي.

إيرادات تشغيلية أخرى

تمثل الإيرادات التشغيلية للشركات التابعة التي تم إدراجها ضمن القوائم المالية المجمعة، والتي بلغت 2 مليون دولار أمريكي (2020: 7 مليون دولار أمريكي) (ايضاح 17 من البيانات المالية).

مصروفات الفوائد

انخفضت مصروفات الفوائد بنسبة 60% مقارنة مع السنة السابقة، لتصل إلى 8 مليون دولار أمريكي في هذا العام ويرجع ذلك إلى انخفاض الالتزامات نتيجة سداد المؤسسة لتمويل لأجل بقيمة 209 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021.

المصروفات التشغيلية

تم تحقيق الكفاءة في التشغيل وزيادة نسبة الانتاجية مع السيطرة الحصيفة على نفقات التشغيل مما أدى إلى الحفاظ على مستوى المصروفات التشغيلية عند 47 مليون دولار أمريكي (2020: 46 مليون دولار أمريكي).

خسائر الانخفاض في القيمة

بلغ صافي مخصصات انخفاض القيمة مبلغ 6 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 85 مليون دولار أمريكي سجلت في عام 2020. ترتبط مخصصات انخفاض القيمة خلال عام 2021 بخسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالموجودات الأخرى لإحدى الشركات التابعة بقيمة 6 مليون دولار أمريكي. بينما ترتبط مخصصات انخفاض القيمة خلال عام 2020 بصفة أساسية ببعض الاستثمارات في الشركات الزميلة بقيمة 75 مليون دولار أمريكي وخسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالموجودات الأخرى بقيمة 8 مليون دولار أمريكي وكذلك صافي خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى بقيمة 2 مليون دولار أمريكي.

يتوفر تفصيل شامل في الإيضاح رقم 18 من البيانات المالية.

تحليل قائمة المركز المالي

تلتزم المؤسسة بتطبيق سياسة استثمارية تهدف إلى تخفيض الرافعة المالية وإعادة توزيع اوزان المحافظ الاستثمارية لتحقيق عوائد أعلى في ظل مستويات المخاطر المقبولة. تم تنفيذ عديد من المبادرات على مستوى كل من الموجودات والمطلوبات. ولتحقيق النتائج المرجوة تم تخفيض الموجودات بمبلغ 96 مليون دولار أمريكي لتسجل 3,175 مليون دولار أمريكي. وسجلت حقوق المساهمين مبلغ 2,594 مليون دولار أمريكي بارتفاع قدره 241 مليون دولار أمريكي مقارنة بالرصيد للسنة السابقة.

تستمر المؤسسة في التركيز الاستراتيجي على دول مجلس التعاون الخليجي. ايضاح رقم 21 في البيانات المالية يوضح التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية للمؤسسة.

البنود الآتية تقدم تفصيلا للعناصر الأساسية في قائمة المركز المالي:

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

في 31 ديسمبر 2021، انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إلى 1,107 مليون دولار أمريكي بمقدار 252 مليون دولار أمريكي عن رصيد السنة السابقة. حيث انخفض رصيد أدوات الدين والتي تشكل 49% من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بمبلغ 255 مليون دولار أمريكي عن رصيد السنة السابقة.

تتكون محفظة أدوات الدين من سندات ذات فائدة ثابتة، وأخرى ذات فائدة عائمة، وأدوات دين مهيكلة. يتم مراقبة محفظة أدوات الدين بواسطة معايير داخلية صارمة وذلك لضمان الحفاظ على جودة عالية. يتكون جزء كبير من المحفظة من سندات ذات جدارة استثمارية عالية، علاوة على سندات سيادية خليجية. يتم عرض تحليل مخاطر الائتمان لمحفظة السندات لاحقا في هذا التقرير ضمن إيضاح إدارة المخاطر.

كما تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أيضاً استثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بقيمة 437 مليون دولار أمريكي، ومساهمات في حقوق ملكية تبلغ 64 مليون دولار أمريكي، وصناديق خاصة دولية وخليجية بقيمة تبلغ 67 مليون دولار أمريكي. ارتفعت الاستثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بمبلغ 23 مليون دولار أمريكي من خلال زيادة الاستثمارات في الأسهم المدرجة في الأسواق الناشئة والأسواق العالمية بمقدار 38 مليون دولار أمريكي، بينما تم خفض التعرض لصناديق التحوط والصناديق البديلة الأخرى بمقدار 15 مليون دولار أمريكي. بينما انخفض رصيد مساهمات حقوق الملكية للشركات نتيجة بيع بعض المشاريع بقيمة 10 مليون دولار أمريكي وكذلك انخفاض القيمة العادلة لاستثمارات غير مدرجة بمبلغ 8 مليون دولار أمريكي.

صناديق الأسهم الخاصة تستثمر اموالها في استثمارات ذات طبيعة مالية مهيكلة وقطاع متنوع من صناديق الأسهم الخاصة المدارة خارجياً. تستثمر تلك الصناديق في استحواذات ممولة وغير ممولة، ومشاريع الخصخصة، وإعادة الرسملة، والشركات سريعة النمو وتمويل عمليات التوسع وأوراق التسوية المالية، وغيرها من صناديق الأسهم الخاصة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في 31 ديسمبر 2021، بلغ رصيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 249 مليون دولار أمريكي مرتفعا بمقدار 122 مليون دولار أمريكي عن رصيد العام السابق بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمار في شركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم المحدودة (كريستال) والبالغ 73 مليون دولار أمريكي. خلال عام 2021، تم إعادة تصنيف الاستثمار في شركة الشقيق العالمية للمياه والكهرباء المحدودة من استثمار في شركة زميلة وذلك على إثر فقدان التأثير الجوهري عليها والبالغ قيمته 49 مليون دولار أمريكي.

الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس عليها المجموعة تأثيرا جوهريا. يتم المحاسبة على استثمارات المؤسسة في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. طبقا لطريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركات الزميلة في البداية يدرج بسعر التكلفة ثم يتم تعديلها لاحقا لتتماشى دائما مع حصة الملكية في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها.

يعتبر الاستثمار المباشر في مشاريع ذات جدوى بدول مجلس التعاون الخليجي هو النشاط الاساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار. وتركز المؤسسة على القطاعات المتميزة مثل المعادن والكيماويات والطاقة والمرافق والخدمات المالية ومواد البناء، حيث حققت المؤسسة ميزة وأفضلية تنافسية.

سجل حجم الاستثمار في الشركات الزميلة مبلغ 1,384 مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره 32 مليون دولار أمريكي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الحصة في أرباح الشركات الزميلة والتي بلغت 72 مليون دولار أمريكي. ترتبط التغيرات الأخرى إلى كل من الاستثمارات الجديدة في الشركات الزميلة والمساهمات الاضافية في الشركات القائمة، وكذلك التوزيعات المستلمة والحصة في التغير في احتياطي إعادة التقييم للشركات الزميلة.

الموجودات الأخرى

بلغ إجمالي هذا البند 93 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2021، منها 19 مليون دولار أمريكي قيمة رصيد الأصول الثابتة، ومبلغ 35 مليون دولار أمريكي قيمة الفروق المالية للمشتقات. أما المبلغ المتبقي فيشمل الإيرادات المستحقة، والذمم المدينة الخاصة بالشركات التابعة والقيمة العادلة الموجبة لأدوات المشتقات والنفقات المدفوعة مسبقاً وأصول أخرى متنوعة. التفاصيل مبينة في الإيضاح رقم 7 من البيانات المالية.

السيولة والتمويل

بلغ اجمالي رصيد الأموال المقترضة 488 مليون دولار أمريكي والذي يتكون من الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بقيمة 314 مليون دولار أمريكي والتمويل لأجل بقيمة 174 مليون دولار أمريكي. وقد انخفض التمويل لأجل بواقع 218 مليون دولار أمريكي عن مستوى السنة السابقة ويرجع ذلك إلى سداد شريحة مستحقة من التمويل لأجل خلال العام بقيمة 209 مليون دولار أمريكي ومبلغ 9 مليون دولار نتيجة حركة سعر الصرف الأجنبي.

يتضمن التقرير مناقشة أكثر تفصيلاً حول السيولة والتمويل، والمخاطر المختلفة المرتبطة بأنشطة أعمال المؤسسة، وقوة رأس المال في قسم إدارة المخاطر التالي.

المطلوبات الأخرى

تشمل المطلوبات الأخرى البالغة 93 مليون دولار أمريكي ذمم تجارية دائنة خاصة بالشركات التابعة، والفوائد المستحقة، والمصروفات المستحقة، والفروق المالية للمشتقات، والقيمة العادلة السالبة الخاصة بمشتقات الأدوات المالية.

حقوق المساهمين

سجلت حقوق المساهمين 2,594 مليون دولار أمريكي، مرتفعة بمبلغ 241 مليون دولار أمريكي ويرجع ذلك الى صافي أرباح العام البالغة 130 مليون دولار أمريكي والارتفاع في الدخل الشامل الآخر بقيمة 111 مليون دولار أمريكي.

إدارة المخاطر

تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وتستمر إدارة المخاطر كجزء مهم في استراتيجية المؤسسة فهي تسعى إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

يتمثل الهدف المالي للمؤسسة في تحقيق عوائد تنافسية بشكل مستمر مع إبقاء مستوى المخاطر ضمن الحدود المقبولة وذلك تجسيداً لمبدأ الاستعداد للمخاطرة. ولكونها تدرك العلاقة الوثيقة بين المخاطرة والعوائد، فإن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من الهدف الاستراتيجي للمؤسسة. ولقد ساهمت بيئة الأعمال المتغيرة في تعقيد المخاطر ودرجة تنوعها. ويتمثل هدف إدارة المخاطر في فهم وتحليل وإدارة هذه المخاطر. وإلى جانب دورها الحيوي المتمثل في حماية أعمال المؤسسة، فإن إدارة المخاطر تسعى وبشكل فعال إلى المساهمة في تمكين أعمال المؤسسة أيضاً.

إن أداء مؤسسة الخليج للاستثمار في عام 2021، والذي يعتبر عاماً حافلاً بالتحديات المختلفة، لهو دليل على ما تتمتع به المؤسسة من ريادة في مجال الأعمال وإطار قوي للمخاطر. تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وباعتبارها جزءاً مهماً في استراتيجية المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

نظرًا لأن العالم كان يتعافى من جائحة COVID-19 في عام 2021، كان رد فعل الأسواق إيجابيًا خصوصاً بعد تطوير اللقاحات وانخفاض معدلات الدخول إلى المستشفى والوفيات، ومع ذلك لا يزال تهديد ظهور متحورات جديدة للفايروس يمثل خطرًا كبيرًا حتى يومنا هذا، لهذا قامت إدارة المخاطر في المؤسسة بمتابعة أبرز تحديات المخاطر خلال عام 2021 والتأكد من أن جميع وسائل تخفيف المخاطر والضوابط المناسبة متاحة لصانعي القرار قبل اتخاذ أي تحركات في السوق، علاوة على ذلك تأكدت إدارة المخاطر من أن جميع خطط الطوارئ كانت جاهزة في حالة الإغلاق الحكومي الذي قد يعطل عمليات المؤسسة.

بالتطلع إلى عام 2022، فإن بعض التحديات قد تزيد من احتمالية المخاطر خلال العام، فقد تؤدي توقعات التضخم وعدم استقرار أسعار النفط والمعادن والتقلبات في أسواق الأسهم وظهور متحورات جديدة لفايروس COVID-19 إلى الضغط على مستويات ومعدلات الربحية في المؤسسة، لذلك ستواصل إدارة المخاطر في المؤسسة مراقبة جميع حدود المخاطر وفقًا لدرجات تحمل المخاطر لدى المؤسسة وستستمر الإدارة بالتواصل مع جميع الإدارات في المؤسسة للتأكد من تحديد هذه المخاطر قبل اتخاذ أي قرار.

لا يتمثل هدف إدارة المخاطر في تجنب المخاطر وحسب، بل في إدراك وفهم هذه المخاطر وإدارتها.

إن الأنشطة المتعددة والمتنوعة لمؤسسة الخليج للاستثمار تضع المؤسسة أمام مجموعة كبيرة من المخاطر، علماً بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على التوازن الملائم بين الأنشطة التي تنطوي على المخاطرة وبين العائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

وتقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر (RMD) باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) والذي يشمل جميع جوانب الإدارة الحصيفة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. وتمكن هذه الأدوات إدارة المخاطر من التعرف على الفرص الاستراتيجية والحد من حالة عدم اليقين من الناحيتين التشغيلية والاستراتيجية، كما أنها تعزز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء، وتخصيص رأس المال.

إطار إدارة مخاطر المؤسسة

ويقوم إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال وعمليات المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

وتحظى إدارة هذه المخاطر من قبل مؤسسة الخليج للاستثمار من خلال الاستثمار في المعرفة والأنظمة. ويوجد لدى المؤسسة فريق يجمع بين الموهبة والخبرة والذي يقوم بتطبيق أدوات التحليل الكمي، والاستخدام المستمر لأحدث التقنيات المتطورة والحديثة والتي تقوم المؤسسة باتباعها وتطبيقها من أجل إدارة المخاطر بشكل فعال. أن استخدام الأساليب النوعية والكمية المطبقة يعمل على تحقيق المستوى الأمثل للعائد مقابل المخاطر، والذي يستند على استخدام المعلومات التاريخية والتوجهات الحالية والناشئة في بيئة الأعمال جنباً إلى جنب مع التوقعات المستقبلية والمحتملة.

ومن المنظور الهيكلي، تبدأ عملية إدارة المخاطر بقيام لجنة إدارة المخاطر (RMC) والمؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة، حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر وتقديم توصيتها بهذا الشأن. ويلي ذلك عملية مكونة من ثلاث خطوات هي:

1- تحديد وقياس المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ،

2- مراقبة هذه المخاطر والإبلاغ عنها والسيطرة عليها، وأخيراً

3- تحقيق المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام المرتبطة عملها بالمخاطر، حيث يساعد الإدارة أولاً في تعريف وتحديد مدى استعدادها للمخاطرة، ثم يقوم الفريق بعد ذلك وعلى نحو فعال بإبلاغ مقاييس الاستعداد للمخاطر للجهات المعنية في المؤسسة حتى يتسنى لها التحقق من أن نشاطاتها المرتبطة بالمخاطر تقع ضمن حدود المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.

إن المسئولية عن إدارة المخاطر في المؤسسة لا تنحصر في إدارة واحدة فحسب، بل إن الفلسفة المعتمدة من قبل المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحصيفة للمخاطر في جميع وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

وانطلاقاً من منظور «الرقابة الداخلية»، فإنه يتم تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الوظائف المستقلة إلى جانب إدارة المخاطر (RMD). وتتبع هذه الوحدات الإدارة العليا مباشرة، وتشمل الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، والإدارة القانونية والالتزام. ويساعد هذا النهج متعدد الجوانب في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر عبر تحديد ومراقبة المخاطر من جوانب متعددة.

وتتناول الأقسام التالية من التقرير عرضاً لإدارة جوانب المخاطر بصورة مفصلة.

المخاطر الائتمانية

وهي المخاطر المتمثلة في الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

شهدت أسواق الائتمان العالمية خلال 2021 مرحلة تعافٍ إثر إجراءات الدعم النقدية والمالية غير المسبوقة حيث تمكن الاقتصاد العالمي من التعافي بنسب متفاوتة ما بين الدول والقطاعات. هذا وبدأت مخاوف بشأن آثار توقف تلك الإجراءات تلقي بظلالها بشكل موازٍ لمخاوف حول استمراريتها وما قد يسببه ذلك من تبعات مثل التضخم وأثره على المسار نحو التعافي وهو محور الاهتمام في نهاية العام. وبالتطلع إلى العام القادم، متوقع أن تستمر الأسواق بتذبذبها في ظل احتمالية إلغاء إجراءات الدعم وآثار التضخم، وحيث أن صافي أثر كل ذلك غير واضح، يجد المستثمرين أنفسهم بوضعية دفاعية. أضف الى ذلك التحديات السياسية والاقتصادية وارتفاع نسب ديون الحكومات والشركات واستمرار التركيز على المجالات الرقمية في خضم تطور متسارع للأسواق والعالم أجمع. رغم ذلك سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار مع إدارتها النشطة للمحافظ أداءً مذهلاً في المحافظ الائتمانية. بقيت مؤسسة الخليج للاستثمار سالمة نسبيًا خلال العام، مسجلة خسائر ائتمانية معدومة، وذلك بفضل الإجراءات الاستباقية الحكيمة، وأطر الرقابة الصارمة والمراقبة المستمرة. في حين أن المحفظة الائتمانية للمؤسسة، المكونة بشكل رئيسي من سندات الدين، تشكل جزءًا جوهريًا من قاعدة الأصول الإجمالية، وإرشادات قوية للمخاطر الداخلية وإدارة استباقية للمحفظة تضمن الحفاظ على الجودة العالية في جميع الأوقات. على الرغم من السياسات الصارمة والحكيمة للمؤسسة فيما يتعلق بالمخصصات، لم تكن هناك حاجة إلى تخفيضات جوهرية خلال عام 2021. وهذا يعكس الجودة الجيدة للمحفظة.

واستمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في التركيز على أسواق الائتمان الإقليمية حيث يتميز الفريق بفهم أعمق للمخاطر الكامنة، وهو ما ساهم في تعزيز وضع العائد مقابل المخاطرة.

. كما أبدت المؤسسة مرونة عالية ودرجة مرتفعة من التكيف السريع مع الأحداث الغير متوقعة، وذلك بفضل الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر التقليدية بما في ذلك النماذج الرياضية والإحصائية.

كما تتضمن الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بدقة وعناية. فإلى جانب التواصل مع الإدارات المعنية في مؤسسة الخليج للاستثمار حول مدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر وذلك من خلال اعتماد حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وحدود لكل منتج وصناعة وملتزم، فقد تم إدراج هذه السياسات بنحو مفصل لتشمل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقارير ذات الصلة، علماً بأن أطر اعتماد الائتمان الحازمة يوجب إجراء تقييم دقيق وشامل لكفاءة وقدرة كل ملتزم بالائتمان. وبعد ذلك، تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وعلاوةً على ذلك، يتم وضع حدود لكل منتج ولكل صناعة بهدف ضمان التنويع الواسع لمخاطر الائتمان، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان يتم تصميمها على نحو يتيح التعرف على مستويات التعرض للمخاطر في مرحلة مبكرة والتي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلاً.

هذا وتستخدم عملية إدارة مخاطر الائتمان أساليب وطرق إحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمختلف أنشطة المؤسسة. وهذا النظام القائم على منهج القياس الائتماني (Creditmetrics Methodology) يتيح إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس المراكز الفردية أو على أساس المحافظ. وتحتسب تقديرات الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD)، والتي يتم نشرها من قبل وكالات التصنيف الرئيسية.

إن محفظة أسواق الديون الرأسمالية (DCM) والتي تشكل أكبر فئات الموجودات والتي تمثل حوالي 17% من مجموع الميزانية، تخضع للمراقبة قياساً على حدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر (VaR) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد مخاطر الائتمان البالغ 175 مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة 99.96 % لسنة واحدة)، والذي يشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، يقوم على منهج القياس الائتماني الذي يستخدم أساليب «محاكاة مونت كارلو».

ويبين الجدول (1) قيم الائتمان المعرضة للمخاطر والمتعلقة بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وبلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة 539 مليون دولار في 31 ديسمبر 2021، مقارنة مع 796,2 مليون دولار في العام السابق. شهد العام اتجاه نحو الانخفاض في المتوسط والحساب الختامي للقيمة المعرضة للمخاطر الائتمانية حيث بلغ ذروته في فبراير وأدنى مستوله في نهاية العام، مما يتماشى مع تغييرات استراتيجية في المحفظة والمؤسسة بشكل عام. .

الجدول 1 : قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة 2021 - مستوى ثقة يعادل 99.96% لفترة حيازة تبلغ سنة واحدة.

ألف دولار أمريكي	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2021
محافظ الديون	123,787	97,680	159,200	97,693

وعلى الرغم من أن وحدات العمل مسئولة عن المحافظة على إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، إلا أن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة بما فيها إدارة المخاطر والادارة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وتشكل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في عملية المراقبة. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام نظم حديثة ومتطورة قادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على المخاطر أولاً بأول وبشكل آني تقريباً.

ويوضح الشكل (1) تفصيلاً لمصادر مخاطر الائتمان حسب نوع نشاط المصادر الرئيسية. وتعكس النسب مخاطر مراكز الائتمان المرجح، حيث يتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية (BIS) المتعلقة بكفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببازل 3 تفاصيل إضافية حول مسائل شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي وفترة الائتمان.

الشكل 1 : مصادر مخاطر الائتمان (المركز المرجح لمخاطر الائتمان)

على الرغم من الزيادة في إجمالي مصادر مخاطر الائتمان في نهاية عام 2021 مقارنة بالعام السابق، انخفض التعرض المرجح لمخاطر الائتمان للشركات والجهات السيادية بنسبة 72% و23% على التوالي. أما هما المشاريع وحقوق الملكية الخاصة والصناديق الأخرى ومؤسسات القطاع العام فقد ارتفعت بنسبة 21% و10% على التوالي في حين ارتفعت النسبة للبنوك بما يعادل 5%. وبشكل عام، تظل المكونات الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان ذاتها، وهي المشاريع وحقوق الملكية الخاصة والصناديق الأخرى، وسندات الدين للبنوك، والجهات السيادية والبورصة الخاصة والشركات.

ويركز نشاط المشاريع بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لفهمنا العميق لديناميكية المنطقة حيث نتمتع بإدارة أفضل للمخاطر الكامنة. وتتم الاستثمارات بعد إجراء تحليل نوعي وكمي صارم ودقيق وبعد تحقيق أهداف العائد على المخاطر. ويوضح الشكل (2) التنويع الجيد الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتمثل الاستثمارات مع مديري الصناديق كطرف ثالث وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، والذين يجري اختيارهم بعد تقييم دقيق لسجلاتهم وعمل الاستقصاءات الشاملة عنهم.

الشكل 2 : المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب (الصناعة)

الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل في أسواق الصرف لتلبية احتياجاتها المالية بهدف تحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافاتها على مخاطر السوق.

وفي حالة المشتقات المالية ومعاملات صرف العملات الأجنبية، تستخدم إجراءات مماثلة للمنتجات داخل الميزانية العمومية من أجل قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها. وبلغ الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان للمنتجات خارج الميزانية العمومية حوالي 0.3% تقريباً من إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان.

ومع نهاية عام 2021، لا توجد أي مشتقات مالية قائمة محتفظ بها للمتاجرة كما تتضمن المعاملات خارج الميزانية العمومية البنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والتي تم استحداثها لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة. ويتضمن الإيضاحان 20 و21 و22 حول البيانات المالية المجمعة تحليلاً تفصيلياً لمخاطر الائتمان الخاصة بالبنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والمشتقات المالية ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

ومع تصاعد حالة عدم اليقين والاضطراب التي تخيم على أسواق الائتمان العالمية، فإن المؤسسة ستواصل الالتزام بتطبيق آليات داخلية صارمة لاحتواء المخاطر.

وفي ظل الاستمرار في تعزيز وتطوير آلية مراقبة والسيطرة على المخاطر، أصبحت مهمة إدارة المخاطر أكثر مشاركة في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وإلى جانب إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار عقود التأمين على الديون السيادية (CDS) وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، كما زادت وتيرة أنشطة المراقبة والتقارير المنتظمة.

مخاطر السوق

وهي المخاطر المتمثلة في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية، والناجمة عن تغيرات عكسية في عوامل السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الملكية، ومخاطر العملات الأجنبية. واستناداً إلى مكونات المخاطر، يقدم الشكل (3) تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمعة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية بمفردها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية المبينة في الشكل متوسط القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كلا على حدة – دون الأخذ بعين الاعتبار آثار التنويع عبر فئات المخاطر.

الشكل 3 : مكونات مخاطر السوق - (بصورة كلية)

يتم قياس مخاطر السوق ومراقبتها وإدارتها وذلك على أساس نظري وباستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، ويتم تطبيق الأساليب الإحصائية الكمية مقرونة بالأحكام القائمة على الخبرة والتجربة من أجل إدارة مخاطر السوق على نحو فعال. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيد النشاط المعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وآجال الاستحقاق والتركزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر وما إلى ذلك. ويعمل ذلك على التأكد من بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ الافتراضية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لقياس مخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت الملائم تأثير التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

كما يتم احتساب القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها بشكل يومي وعلى مستويات مختلفة حيث تشمل المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل.

ويوضح الجدول التالي بيانات القيمة السوقية المعرضة للمخاطر وفقاً لإحصائية مجموعة الأسواق العالمية لعوامل المخاطر كل على حدة. (يرجى ملاحظة أن القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية تستثنى استثمارات المساهمات الاستراتيجية ضمن عملية استثمار المبلغ الأساسي). وتقوم قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة يبلغ 95% وفترة حيازة مدتها 25 يوماً وعلى استخدام بيانات تاريخية.

الجدول 2 : القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) بآلاف الدولارات الأمريكية والخاصة بمجموعة الأسواق العالمية فقط، مع فترة حيازة مدتها 25 يوماً وبمستوى ثقة يبلغ 95%

2021				
بآلاف الدولارات الأمريكية	**المتوسط**	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**	**31 ديسمبر 2021**
سعر الفائدة	10,074	7,325	17,127	8,655
الأسهم	20,509	14,089	28,964	14,089
صرف العملات الأجنبية	496	72	1,104	296
الإجمالي *	20,691	15,625	25,581	15,625
2020				
بآلاف الدولارات الأمريكية	**المتوسط**	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**	**31 ديسمبر 2020**
سعر الفائدة	20,036	13,535	26,331	14,722
الأسهم	20,381	10,730	25,432	25,363
صرف العملات الأجنبية	897	71	1,603	822
الإجمالي *	21,758	15,415	26,245	22,410

** إجمالي القيم المعرضة للمخاطر يشمل منافع التنويع.*

وعلى أساس متوسط، فقد انخفضت القيمة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق خلال 2021 مقارنة مع مستوى عام 2020. وكما هو في 31 ديسمبر 2021، فقد بلغ إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر 15.6 مليون دولار. وظل إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر ضمن نطاق الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. هذا وسوف تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة البيئة التشغيلية كما ستسعى إلى تحمل مخاطر السوق الملائمة في الأوقات المناسبة.

الشكل 4 : بيان يومي للقيمة السوقية المعرضة للمخاطر، مع فترة حيازة تبلغ 25 يوماً ومستوى ثقة يبلغ 95%، (القيمة المعرضة للمخاطر بآلاف الدولارات الأمريكية)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحافظ والمراكز غير مدرجة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق، وذلك لأن القيمة المعرضة للمخاطر لا تعتبر الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لهذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ 10%، وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. ويمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. ويبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لعامي 2021 و2020، علماً بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات في شركات تابعة وزميلة.

الجدول 3 : قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئات الموجودات	مقياس الحساسية بنسبة 10%	مقياس الحساسية بنسبة 10% (التأثير على حقوق الملكية العائدة للمساهمين)	
		31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الاستثمارات المباشرة	قيمة الموجودات الأساسية	172,274	158,721
صناديق الملكية الخاصة	قيمة الموجودات الأساسية	6,742	7,092

هذا ويعتبر «تحليل السيناريوهات» عنصراً أساسياً في إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي ترتكز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول نتيجة لظهور أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها بطلان السلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. ويتم بناء معظم هذه السيناريوهات انطلاقاً من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة على نحو يتلاءم مع ما قد يحدث في المستقبل.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة إلى بذل جهود غير ضرورية، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات. وقد تتزايد المخاطر نتيجة لعجز المؤسسة عن تدبير التمويل بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

تقوم المؤسسة بأخذ مصدرين لمخاطر السيولة بعين الاعتبار، وهما:

1- عدم سيولة التدفقات النقدية والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على تمويل بمعدلات معقولة وللآجال المطلوبة.

2- عدم سيولة الموجودات لافتقار السوق للسيولة خلال الأوقات التي سيتم فيها تسييل الموجودات على أساس اضطراري.

وترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دوراً خاصاً في التخطيط للسيولة، وذلك لأن مشاكل السيولة قد تنشأ على المدى القصير إذا كان هناك توقعات بانخفاض قيمة رأس المال على نحو لا يتيح للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل.

وتتبنى مؤسسة الخليج للاستثمار أسلوب الميزانية العمومية الشامل في إدارة السيولة والذي يجمع بين كافة مصادر واستخدامات السيولة. وبالتحديد، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تعالجها الإدارة العليا للمؤسسة. ومن بين هذه الاحتياجات ما يلي:

1- استيفاء التدفقات النقدية اليومية.

2- مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال.

3- مواجهة دورات التقلبات في الأحوال الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توفر التمويل.

4- تخفيف الأثر السلبي لأي تغيرات محتملة في المستقبل في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي.

5- تجاوز عواقب فقد الثقة التي قد تدفع الجهات الممولة إلى سحب التمويل المقدم لمؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

بوصفها جزءاً من خطة التمويل والسيولة، يتم تحديد واعتماد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات المتعلقة باختبارات التحمل الدورية. ويعتمد حجم هذه الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود على نحو يتيح للمؤسسة التمويل الذاتي في حالة أسوأ السيناريوهات.

تشمل حدود السيولة التي تخضع للمتابعة المنتظمة ما يلي:

1- الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملات الرئيسية.

2- الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي يجب أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناتجة عن سحب الالتزامات، وما إلى ذلك.

3- نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة إلى الموجودات السائلة القابلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري. ويتم احتساب هذا المعدل على أساس نسبة تلك الموجودات السائلة إلى الالتزامات المالية المتقلبة.

كما في 31 ديسمبر 2021، فلقد بلغت نسبة صافي الموجودات السائلة 407%. ولقد تم تحديد هذا الرقم عن طريق الأخذ بالمعايير الأساسية التالية:

1- يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أساس كونها سائلة أو غير سائلة، مستقرة أو غير مستقرة.

2- تطبق أساليب «التشذيب» (Haircut) المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.

3- يتم الاحتفاظ بوضع «مجريات العمل المعتادة» للتأكد من مستوى الموجودات المراد تسييلها أو رهنها لتفادي إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

كما تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته 50% تقريبا من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على مدى زمني يبلغ 30 يوماً كحد أقصى. وقد بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول حوالي 1 مليار دولار تقريباً في نهاية ديسمبر 2021. وتتكون هذه الاستثمارات بشكل أساسي من أوراق مالية من الدرجة استثمارية.

وتخضع قيم الأوراق المالية المرهونة لمراجعة دورية بحيث يمكن التحقق من أن قيمة الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة بالفعل لضمان التمويل أو لأي لأغراض أخرى. كما يتم وبأقصى قدر ممكن، اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية الأطول أجلاً أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بهدف الحصول على السيولة

تشمل الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الضروري الاحتفاظ بثقة السوق لتحقيق المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية والفعالة والحصيفة للسيولة تتطلب هيكل تمويل مستقر ومتنوع. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تأمين تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بقدر ما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية وبما يتسق مع أهدافها الأخرى.

كما يتم تنويع مصادر التمويل والعملات وآجال الاستحقاق بهدف الوصول إلى قاعدة عريضة من المستثمرين. إن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها مؤسسة الخليج للاستثمار خلال السنوات السابقة وعلى الأخص ما يتعلق بزيادة التمويل متوسط الأجل قد مكنت المؤسسة من تحقيق وضع سليم لاستحقاق الموجودات – المطلوبات. وكما في 31 ديسمبر 2021، بلغ التمويل لأجل لدى المؤسسة 174 مليون دولار.

كذلك، نجحت المؤسسة في تعزيز تنوع قاعدة المودعين لديها، وهو الأمر الذي يعكس تزايد ثقة السوق. وفي نهاية عام 2021 بلغت قاعدة الودائع لدى المؤسسة 314 مليون دولار أمريكي تقريباً والتي تستحق بالكامل بنسبة 75% لمودعين من دول مجلس التعاون. ولقد ثبت أن الودائع من دول مجلس التعاون تعد مصدر مستقر للأموال على مدار السنين.

ويوضح الجدول التالي مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة بين عامي 2020 و 2021.

مليون دولار أمريكي	2021 (دولار أمريكي)	2021 (%)	2020 (دولار أمريكي)	2020 (%)
ودائع من منطقة مجلس التعاون	234	%7.5	418	%13
ودائع دولية	80	%2.5		%0
تمويل اتفاقيات إعادة الشراء		%0		%0
تمويل لأجل	174	%6	392	%12
أموال المساهمين وأخرى	2,498	%84	2,461	%75
الإجمالي	2,986	%100	3,271	%100

خطة التمويل في حالات الطوارئ

تقوم مؤسسة الخليج للاستثمار بإدارة السيولة من خلال عملية محددة وواضحة وذلك من أجل التأكد من استيفاء متطلبات التمويل على النحو السليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الحالات الطارئة (CFP).

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ (CFP) تهيئة وإعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أوضاع السوق المالية بما فيها انخفاض مستويات التصنيف الائتماني. وتتضمن وثيقة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول خطة تمويل الطوارئ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

أ) سلسلة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في حال عدم حدوث أزمة سيولة وذلك لتعزيز السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في حال وقوع أي أزمة،

ب) تحديد المحفزات التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ،

ج) إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال هذا العام المليء بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة كافياً لتلبية متطلبات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها.

مخاطر فجوات أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة على نحو فعال وذلك لتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراض. وهذه هي إحدى المسئوليات الرئيسية لمجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات العقود الآجلة باليورودولار. ومن المقبول أن تكون النسبة المحتسبة من العقود الآجلة باليورودولار لفترة قصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي بالفعل سعر الفائدة الآجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي يزيد أجلها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها لأجل يزيد عن سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

ونظراً لامتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً مراكز أسعار فائدة بعملات رئيسية أخرى غير الدولار الأمريكي، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تقيم إلى ما يعادلها بالدولار بهدف تقدير عدد عقود الآجل المقابلة لها باليورودولار.

ويعتبر عقد الآجل بالنظر إلى سيولته وثيقة مقبولة لقياس مخاطر فجوات أسعار الفائدة على التمويل قصير الأجل. وتتمثل مبررات اللجوء إلى هذا النوع من القياس – في حالة الضرورة – في إمكانية تغطية الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق زمني محدد من خلال بيع (أو شراء) عقود الآجل باليورودولار والتي تعادل المبلغ الاسمي لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بشكل تراكمي لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات. ويبلغ الحد الأقصى لعدد العقود النظرية في الوقت الحالي 3500 عقد.

هذا وتضطلع إدارة الخزينة بالمسئولية عن متابعة والتحقق من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة الحادة سواء المؤقتة أو الدائمة.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة مراكز العقود الآجلة باليورو دولار 992 عقد، والتي تبلغ قيمتها التقديرية المعدلة بالمخاطر 138,750 دولار. وعلى الرغم من أن عدد العقود انخفض مقارنة بالسنة السابقة، إلا أن القيمة التقديرية المعدلة بالمخاطر شهدت زيادة (كما في ديسمبر 2020: 2,323 عقد بما يعادل قيمة تقديرية تقارب 106،400 دولار) وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

وضع الاستحقاق الخاص بالموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم 21.1 في البيانات المالية المجمعة تفصيلاً لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي 31 ديسمبر 2021، كان حوالي 34% من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال 3 أشهر وذلك استناداً إلى التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة وقدرتها على تسييل تلك الأدوات. في مقابل ذلك، وتطبيقاً للمبدأ نفسه، كان حوالي 37% من إجمالي الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في الارتفاع النسبي للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة المتعلق بالمحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الآجال القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها على نحو مستمر ومنتظم على امتداد السنوات الماضية. وبفضل نجاحها في تدبير تمويل متوسط الأجل، استطاعت المؤسسة إبقاء الفجوة بين الموجودات والالتزامات المالية المستحقة في النطاق الأمثل وخصوصا على المدى المتوسط والمدى الطويل.

التصنيف الائتماني

تم الاعتراف بالمؤشرات المالية القوية لمؤسسة الخليج للاستثمار في تقارير التصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني اعتبارا من نهاية عام 2021 تم تصنيف ودائع المؤسسة على المدى الطويل A2 من قبل وكالة موديز وBBB+ من قبل فيتش . وتحمل كافة التصنيفات توقعات مستقرة. هذا ويستمر تصنيف مؤسسة الخليج للاستثمار بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الماليزية (RAM).

	موديز	فيتش	وكالة التصنيف الماليزية
الودائع طويلة الأجل	A2	+BBB	AAA
الودائع قصيرة الأجل	P1	F1	P1

قوة رأس المال

يمثل رأس المال استثمار المساهمين ويعد أحد الموارد الاستراتيجية التي تدعم أنشطة العمل المنطوية على المخاطر لدى المؤسسة. وتماشياً مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استغلال هذا المورد بطريقة تتميز بالكفاءة والانضباط لكسب عائدات تنافسية. كما يعكس رأس المال القدرة المالية والأمان للدائنين والمودعين لدى المؤسسة. وتعد إدارة رأس المال عاملاً جوهرياً في فلسفة إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار، وتأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

وقد بلغت قاعدة رأسمال المؤسسة 2,563.5 مليار دولار في نهاية عام 2021. وتواصل مؤسسة الخليج للاستثمار الريادة كواحدة من أفضل المؤسسات المالية من حيث القيمة الرأسمالية في المنطقة.

المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات أو الأفراد أو الأنظمة سواء داخلياً أو خارجياً، والأحداث الهامة غير المتوقعة وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة.

- وتتعرض مؤسسة الخليج للاستثمار لأشكال أخرى من المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:
- المخاطرة الرقابية والتي تخضع للسيطرة من خلال إطار خاص بسياسات وإجراءات التقيد والالتزام.
- المخاطرة الاستراتيجية والتي تدار عبر المتابعة الوثيقة للتقارير والأهداف من قبل الإدارة العليا.
- المخاطرة المرتبطة بالسمعة والتي تخضع للسيطرة من خلال إرشادات واضحة وشفافة وتبني المؤسسة لمدونة قواعد السلوك.

الأهداف الرئيسية:

تسعى إدارة المخاطر التشغيلية إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- تحديد وضبط المخاطر التشغيلية والإبلاغ الفعال عن المخاطر القائمة والناشئة.
- نشر الوعي المتعلق بمكامن المخاطر التشغيلية لدى القائمين على كافة أنشطتنا بما فيها الممارسات وأدوات السيطرة المستخدمة لإدارة أشكال المخاطر الأخرى.

نظرة عامة:

يتألف برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر رئيسية، وهي:

أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة،

ب) إطار حالات الخسارة،

ج) إطار خطط الإجراءات التصحيحية،

د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يعزز إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يحفزهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والناشئة والمحتملة.

أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطارا منسقاً لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة، ومن ثم تخضع أدوات السيطرة تلك للتقييم بشكل منتظم. فهذه عملية تقييم شفاف للمخاطر وتحليل لمصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمدة لإدارة المخاطر المرصودة. كما أصبحت عملية تقييم أدوات رصد والسيطرة على التزوير جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها.

ب) إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجرى تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تتضمن معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج والسلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الرئيسية.

ومن منطلق تقيدنا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بالخسائر.

ج) إطار خطط العمل التصحيحية

يشكل إطار خطط العمل التصحيحية أحد المكونات الأساسية لآلية الإدارة للتعرف على، وتوثيق، وحل أي مسائل أو انكشافات ذات مستويات عالية من المخاطرة. ويشمل ذلك المسائل التي يتم تحديدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، وعمليات التدقيق الداخلي، والمراجعات التي تشمل مدى الالتزام ومدى قابلية النشاط للاستمرار أو الإبلاغ عن حالات الخسارة المرتبطة بالمخاطر التشغيلية. وسيمكن هذا الإطار القيام بتدقيق داخلي وخارجي والعمل على متابعة حل التطورات في الوقت الملائم. وسوف يتم إبقاء لجنة إدارة المخاطر على علم بالمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية المرصودة.

د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل 3. وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إصدار لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (بغض النظر عن الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.

الانكشاف الموزون بالمخاطر التشغيلية:

يعرض الانكشاف المرجح بالمخاطر التشغيلية إطار قياس المخاطر أي المعايير الكمية لاحتساب مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال والتي تتبع على نطاق واسع الأسلوب القياسي الذي اعتمدته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إن أنشطة المؤسسة مصنفة على نحو يتسق مع المجالات المحددة للأعمال، أي الاستثمار المباشر وسوق الدين الرأسمالي، والاستثمارات في الأسهم، والاستثمارات البديلة، والخزينة، وإدارة الموجودات، وتمويل الشركات، والمقر الرئيسي للمؤسسة.

التأمين:

في إطار الحل المطروح لإدارة مخاطر المشاريع، تطبق المؤسسة مجموعة متكاملة من السياسات التأمينية للحد من تأثير المخاطر التشغيلية وللتأكد من امتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار غطاء تأميني كاف. وتتوافق هذه السياسات مع الوضع المتعلق بالمخاطر التشغيلية وتعود بالنفع على المؤسسة من حيث التكلفة.

استمرارية النشاط وخطط التعافي من الكوارث:

يقوم فريق خطط ضمان استمرارية النشاط والذي تقوده مجموعتا المخاطر التشغيلية ونظم المعلومات بتحمل المسئولية عن وضع وإدارة والتحسين المستمر للخطط التي تمكن مؤسسة الخليج للاستثمار من التعافي من أية كارثة.

وتوجد في الوقت الراهن ثلاثة مواقع (مراكز) نشطة للتعافي من الكوارث:

- الكويت (محلي)،
- البحرين (إقليمي)،
- لوكسمبورغ (عالمي).

إدارة المخاطر القانونية:

إن لدى مؤسسة الخليج للاستثمار هيئة استشارية عامة تتولى الإدارة الفعالة للمخاطر القانونية على مستوى المؤسسة ككل من خلال تقديم المشورة القانونية وإدارة إجراءات التقاضي.

إطار أمن المعلومات:

تطبق المؤسسة إطاراً لضمان أمن المعلومات حيث تتمثل مهمته في تحديد المسئوليات في كل مستوى أو مرحلة من التعامل مع المعلومات أي منذ امتلاك البيانات (التشفير) حتى الدخول إليها. وتجرى عمليات تدقيق على فترات من أجل ضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المعتمدة وذلك من قبل فريق التدقيق الداخلي ومن خلال المراجعات التي تشمل مخاطر أمن المعلومات وإطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها. هذا وقد نالت إدارة أمن المعلومات في المؤسسة خلال عام 2015 شهادة الآيزو 27001:2013.

تأثير فيروس كوفيد - 19:

خلال الجائحة الحالية والمستمرة، لم تعاني مؤسسة الخليج للاستثمار من أي مخاطر تشغيلية تتعلق بوباء Covid-19. أثناء الإغلاقات في الكويت خلال عام 2021، عملت المؤسسة على التأكد من سرعة وصول آليات العمل عن بعد لجميع العاملين والمسؤولين الرئيسيين. تضمن استراتيجية استمرارية الأعمال في المؤسسة وصول التطبيقات المهمة عن بعد لجميع العاملين، وكانت جميع مواقع الكوارث الاحتياطية الثلاث متاحة للمؤسسة في حال الاحتياج لها. لم يكن هناك اي فشل للعمليات اليومية مثل المعاملات التجارية أو التسويات.

كذلك تم تحديث السياسات والإجراءات في المؤسسة بما يتماشى مع توصيات المنظمات المختلفة مثل وزارة الصحة في الكويت لضمان صحة وسلامة جميع عاملي المؤسسة.

بيانات أحداث الخسائر التشغيلية لعام 2021:

تقوم المؤسسة بمراقبة أحداث الخسائر عن طريق فئات أحداث الخسائر طبقا لاتفاق بازل 2.

لا توجد أي حدود بدء حيث يتم تسجيل كافة الأحداث سواء كانت خسارة أم ربح بما في ذلك الخسائر القريبة.

وخلال عام 2021، وقعت جميع الأحداث تحت فئة أحداث الخسارة في المرحلة 1: فئة «التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات».

بازل 3 الإفصـاح

الأساس المنطقي لبازل 3:

التوافق بين إدارة المخاطر المصرفية مع متطلبات رأس المال

تجاوباً مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، ولتناول إخفاقات السوق عبر القطاع المصرفي، فقد قامت لجنة بازل بإصدار إطار بازل 3، حيث تهدف لوائح بازل 3 إلى تعزيز وتقوية كفاءة رأس المال وزيادة متطلبات رأس المال التنظيمي وذلك للمساعدة على استيعاب الخسائر. بالاضافة إلى تطبيق إدخال رأس المال الوقائي كجزء من السياسات الاحترازية والذي يتم تطبيقه وتنفيذه من قبل السلطات الرقابية لمنع المخاطر العالمية وتعزيز الاستقرار المالي.

وتعمل لجنة بازل من خلال بازل 3 على تعزيز قدرة القطاع المصرفي وذلك من خلال تقوية إطار رأس المال المبني على المبادئ الثلاثة لإطار بازل 2. وتعمل الإصلاحات على زيادة كل من كمية ونوعية قاعدة رأس المال التنظيمي وتحسين تغطية مخاطر إطار رأس المال، حيث يتم تعزيز الإصلاحات من قبل نسبة الرفع المالي والتي تعتبر مساندة لأدوات المخاطر القائمة على مقاييس رأس المال، كما تهدف إلى تقييد استخدام الرفع المالي بشكل مبالغ فيه في النظام المصرفي كما توفر بعداً إضافياً للحماية من مخاطر النموذج (Model Risk) وخطأ المعايير. وأخيراً، تقوم اللجنة بتقديم مجموعة من المكونات الاحترازية الكلية إلى إطار رأس المال بهدف احتواء المخاطر النظامية والناجمة عن تقلبات الدورة الاقتصادية ومن الترابط بين المؤسسات المالية.

كما تقوم لجنة بازل بإدخال معايير متسقة للسيولة دولياً. وكما هو متبع طبقاً لمعايير رأس المال العالمية، فإن معايير السيولة ستعمل على تكوين حد أدنى من المتطلبات وستعزز لبيئة عمل دولية تساهم في الحد من التراجع.

بنية اتفاقية بازل 3 – رأس المال والسيولة

وبتطبيق بازل 3، تستمرلجنة بازل بالعمل مع المبادئ الثلاثة الرئيسية والتي تهدف إلى محاذاة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. وقد تم إدراج المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها في المعايير عند احتساب الدروس المستخلصة خلال الأزمة والمبنية على المراجعة الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية.

تعريف المبادئ الثلاثة الرئيسية

المبدأ الأول – الحد الأدنى لرأس المال المطلوب:

يقوم المبدأ الأول بتحديد الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويقدم هذا الإطار الجديد مزيداً من الاهتمام بنوعية ومستوى رأس المال، ومدى استيعاب خسارة رأس المال عند مستوى غير مجدي، والاحتفاظ الوقائي المؤهل لراس المال، والمخصصات احترازية لمواجهة التقلبات. كما يوفر إطار عمل جديد لتغطية المخاطر العالية لبعض العمليات المالية المعقدة (complex securitization)، وعلى الأخص مستوى أعلى لرأس المال الذي يستخدم في أنشطة المشتقات والمتاجرة، وتعزيز كبير لإطار مخاطر ائتمان الطرف الآخر، وتغطية المخاطر المرتبطة بمراكز البنك للأطراف الأخرى الاساسية. وبموجب الاتفاق الجديد، فقد تم تقديم مقياس رئيسي والمتمثل في نسبة الرفع المالي المبنية على الخلو من المخاطرة، وذلك لمساندة متطلبات رأس المال المبنية على المخاطرة، ولتساعد أيضاً على احتواء نظام شامل وتراكمي. كما يوفر الإطار الجديد سلسلة متصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية والمتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، كما يوفر هيكلاً مرناً تقوم بموجبه البنوك ووفقاً للمراجعة الرقابية بتبني الأساليب التي تتناسب مع مستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعمد الإطار إلى بناء حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني – إدارة المخاطر والإشراف:

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لحوكمة البنك وإطار إدارة المخاطر لديه وكفاية رأس ماله، ويقوم بتحديد المسؤوليات الإشرافية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات. ويتولى المراقبون الماليون مسؤولية تقييم مدى كفاءة البنوك في تقييم احتياجاتها من الملاءة الرأسمالية نسبة للمخاطر. هذا ويتم التدخل عند وجود حاجة لذلك.

المبدأ الثالث – نظام السوق:

يهدف هذا المبدأ إلى دعم انضباط السوق من خلال تحسين الإفصاح من قبل البنوك. ويحدد هذا المبدأ أيضاً متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال وطرق تقييم المخاطر. وتتمثل النتائج المنشودة في تحسين الشفافية وعمليات المقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. (المؤسسة) -

إفصاح السوق

توضح الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار والمعدة حسب متطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة ديسمبر 2010 والتنقيحات عليها - بازل III: إطار تنظيمي عالمي من أجل بنوك أكثر صلابة وأنظمة مصرفية أكثر متانة ، ومعايير الإفصاح عن نسب تغطية السيولة والمؤرخة في يناير 2014 والتنقيحات عليها.

1 . هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت في 15 نوفمبر 1983 كشركة مساهمة خليجية، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات مؤثرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في الأوراق المالية أو في كيانات مالية أخرى.

يقدم الجدول 1 موارد رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020. ويسمح اتفاق بازل 3 بالاعتراف بالمخصص العام (بالرغم من خضوعه لحد أقصى بنسبة 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان) كجزء من رأس المال المساند الفئة 2. وفي الوقت ذاته، فإن الجزء من الاستثمارات المهمة في الكيانات المالية والتجارية والتي تتجاوز حداً معينا، والانكشافات على التوريق التي تقل عن درجة مخاطر الحد المعين يتم خصمها بنسبة 50% من رأس المال الأساسي الفئة 1 وبنسبة 50% من رأس المال المساند الفئة 2 على الترتيب. وبالنسبة لعام 2021، تم استقطاع كامل من رأس المال الأساسي للفئة 1 بسبب تعديل القيمة العادلة السالبة. بلغ إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل 2,563.5 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2021 مقارنة بمبلغ 2,320.6 مليون دولار في ديسمبر 2020. وقد أقرت المؤسسة سياسة متحفظة لمعالجة احتياطي صافي القيمة العادلة، فإن كان سالباً يتم خصم المبلغ الإجمالي من رأس المال المؤهل إن كان موجباً، ويتم إدراج 45% فقط من احتياطي القيمة العادلة في رأس المال المؤهل.

الجدول رقم 1: رأس المال الرقابي المؤهل

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
رأس المال المدفوع	2,100.0	2,100.0
احتياطيات مفصح عنها	561.4	561.4
أرباح مرحلة	109.7	(20.8)
ناقصاً: الشهرة	30.4	30.4
ناقصاً: الخصومات	0.97	1.6
ناقصاً: تعديل احتياطي القيمة العادلة	176.3	288.0
إجمالي رأس المال الفئة 1	2,563.5	2,320.6
مخصص عام	-	-
ناقصاً: الخصومات	2,563.5	2,320.6
إجمالي رأس المال الفئة 2		-
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	2,592.4	2,530.4
مليون دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2021**	**31 ديسمبر 2020**
الفئة 1 (1 CET)	2,563.5	2,320.6
إضافي الفئة 1 (1 AET)	-	-
إجمالي رأس المال الفئة 1	2,563.5	2,320.6
إجمالي رأس المال الفئة 2	-	-
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	2,563.5	2,320.6

2 . إدارة كفاية رأس المال

تتضمن المبادئ الإرشادية للمؤسسة والمتعلقة بإدارة كفاية رأس المال الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية والتي من شأنها أن تساند النمو الحالي والمستقبلي في أنشطة الأعمال للمؤسسة، كما تهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة، ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال (RORAC) من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها. ويتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك أهمية ارتفاع قيمة العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلا أنها تؤمن أيضا بمزايا المحافظة على وضع رأسمالي قوي. وعليه، تحتفظ مؤسسة الخليج للاستثمار بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. هذا وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى يبلغ 16% من إجمالي معدل كفاية رأس المال (CAR).

من جهة أخرى، فإن مجلس الإدارة يقوم بتحديد واقتراح توزيعات الأرباح السنوية سعياً لتحقيق توقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو الذاتي.

وأخيراً، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار الحصول على تصنيف ائتماني "A" أو أعلى، مما يسهل الحصول على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما كانت هناك حاجة لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالتي التصنيف العالميتين الرئيسيتين (موديز وفيتش). وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في "الصفحة 49" من هذا التقرير.

الجدول 2: معدلات كفاية رأس المال

مليون دولار أمريكي	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	4,765.5	381.2
مخاطر السوق	1,078.9	86.3
المخاطر التشغيلية	357.2	28.6
الإجمالي	6,201.6	496.1
نسب كفاية رأس المال		
إجمالي نسب كفاية رأس المال	%41.3	
Common Equity Tier 1 (CET 1)	%41.3	
نسبة الفئة 1	%41.3	
نسبة الرافعة Leverage Ratio (غير مبنية على المخاطرة)	%15.4	

ويوضح الجدول (2) تفاصيل الموجودات المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الرقابي المقابلة لها كما في 31 ديسمبر 2021. ويتم احتساب إجمالي نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 بطريقة مماثلة. ولقد تم التوصل إلى الأرقام عن طريق تطبيق الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية بينما تم استخدام أسلوب «النموذج الداخلي» للوصول إلى مراكز مخاطر السوق. إن إجمالي المراكز المرجحة بالمخاطر البالغ 6,201 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2021 يتطلب رأسمال رقابي بمبلغ 496.1 مليون دولار أمريكي وذلك لتلبية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 والبالغة 8%. وفي حال ارتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى الهدف الداخلي للمؤسسة بنسبة 16%، يرتفع رأس المال الرقابي المطلوب إلى حوالي 992.25 مليون دولار امريكي. ويوفر رأس المال الرقابي المؤهل المصرح والبالغ 2,563.5 مليون دولار أمريكي حماية كافية لدعم توسعات الأعمال.

الجدول رقم 3: تفاصيل مخاطر الانكشاف/ المراكز

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021
مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بالمخاطر)	
مطالبات على صناديق سيادية	132.8
مطالبات على كيانات القطاع العام	39.7
مطالبات على البنوك	122.9
مطالبات على الشركات	50.2
توريق ووسيلة استثمار مركبة	1.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	194.7
موجودات أخرى	61.6
الإجمالي	4,765.5
مخاطر السوق (القيمة المعدلة بالمخاطر)	
مركز مخاطر أسعار الفائدة	0.0
مركز مخاطر الصرف الأجنبي	0.0
مركز مخاطر الأسهم	22.35
(إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر + القيمة المعدلة بالمخاطر تحت الضغط) × 3	66.9
مركز مخاطر محدد	19.4
إجمالي متطلبات رأس المال	86.3
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (متطلبات رأس المال × 12.5)	1,078.9
المخاطر التشغيلية (الموجودات المرجحة بالمخاطر):	
رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية	28.6
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (رأس المال اللازم × 12.5)	357.2

3 . هيكل إدارة المخاطر

تقوم المؤسسة بتبني عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر وذلك ليتسنى لها التعامل مع بيئة العمل المتشعبة والتي تشهد وجود تغيرات مستمرة. وتدرك الإدارة أنه لا ينبغي بالضرورة إزالة جميع المخاطر، إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منتظم لكي تتم إدارتها بشكل سليم. ولهذا الغرض، قامت المؤسسة باستحداث هيكل فعال لإدارة المخاطر وذلك لتحقيق التوازن السليم بين العوائد والمخاطر، وذلك من خلال زيادة الأرباح إلى المستوى الأمثل والتأكد من أن مؤسسة الخليج للاستثمار تتمتع بالحماية من من الانكشافات غير المعززة والتي من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

تشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تشكل لجنة إدارة المخاطر (RMC) من قبل مجلس الإدارة. وتركز لجنة إدارة المخاطر على فاعلية وملاءمة استراتيجية إدارة المخاطر الداخلية، وإطار إدارة المخاطر وأدوات الرقابة والسيطرة على المخاطر (الإدارة الكلية للمخاطر المؤسسية).

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر (RMD) فيما يلي:

أ) مراجعة وتقييم هيكل الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر.

ب) مراجعة إطار إدارة المخاطر (التي تشمل قواعد قياس المخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة وإدارة المخاطر التشغيلية).

ج) الإشراف على السياسات وقواعد تحديد مستويات المخاطر الكلية المرتبطة بأعمال المؤسسة ومراجعة مدى التقيد بهذه الحدود أو المستويات.

د) مراجعة مدى كفاية توزيعات رأس المال لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بما في ذلك رأس المال الاقتصادي والرقابي، ودمج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

هـ) مراجعة وتقييم اكتمال وكفاية قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة.

و) تلقي ومراجعة التقارير حول مسائل مرتبطة بالمخاطر وفقاً لما تراه الإدارة ملائماً من حين إلى آخر.

ويساهم في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة كل من لجنة إدارة المخاطر (RMC) ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات. وتقوم لجنة إدارة المخاطر (RMC) بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من العناصر لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولى مسؤولو المخاطر مسؤولية مراقبة التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر. ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. وتساهم هذه العلاقة الفعالة بين الأطراف المعنية بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث يؤدي ذلك إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة على النحو الملائم.

ويتمتع قسم إدارة المخاطر (RMD) بهوية مميزة، حيث يتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل. كما يعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة لرأس مال المؤسسة ومركزها المالي. ويخضع القسم للإشراف المباشر من قبل الرئيس التنفيذي، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر لكافة أنشطة المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر،

ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة،

ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة،

د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار :

وتتولى اللجان الإدارية المسؤولية كما تتوفر لديها الصلاحية فيما يتعلق بالأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة، وتمارس هذه الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC)، وهذه اللجان هي:

أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الأداء مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

ب) لجنة استثمارات مجموعة الأسواق العالمية والتي تعمل على ترجمة توجيهات إستراتيجية الاستثمار إلى إرشادات لتخصيص الموجودات، وترفع توصية بعروض الاستثمار، وتراجع المحافظ الاستثمارية. كما تقوم اللجنة بدور لجنة الموجودات والمطلوبات بالإنابة.

ج) لجنة الاستثمارات الرئيسية وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

د) لجنة الموارد البشرية تقوم بمراجعة مسائل الموارد البشرية الإستراتيجية.

ه) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

و) لجنة المخصصات تتأكد من أن كل نشاط المخصصات (تكوين أو رد المخصصات) يغطي كافة البنود داخل وخارج الميزانية العمومية للمؤسسة.

ويتضمن فصل إدارة المخاطر بالتفصيل أهداف وسياسات قياس مجالات المخاطر الرئيسية ورفع تقارير عنها، أي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما يتضمن نفس الفصل الأسلوب الذي تطبقه المؤسسة في إدارة هذه المخاطر والحد منه.

4 . الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في مستند السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. وتحدد هذه السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة، ولا ينحصر هدفها الأساسي في تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. كما تركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي استراتيجية وخطط المحافظ، وإطلاق الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

استراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام واستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المحافظ أهداف التكوين، والقيام بمتابعة نتائج تلك الاستراتيجيات المتنوعة المتعلقة باستمرارية العمل، وتسمح للمؤسسة بإدارة التركزات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة غير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مهمة إدارة المحافظ على وجه الخصوص وضع حدود التركز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدودا معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر الكلية للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة هذه الحدود سنوياً للتأكد من عدم وجود أي تركزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق المستويات التي تحددها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، تعتمد عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مستويات الصلاحية المناسبة إلى مسئولي الائتمان. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ)، فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC). ويقوم قسم إدارة المخاطر (RMD) بوضع التحديد الكمي لمستوي مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بتحملها وذلك بما ينسجم مع الاستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية، ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعة خلال مرحلة إعداد استراتيجية وخطة المحفظة. تتم مباشرة الاستثمارات ضمن معايير محددة وواضحة وبهيكل محدد للمنتجات، ويتم اعتمادها بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهدها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، كما يقوم فريق إدارة المخاطر وعلى نحو مستقل بمراجعة المقترحات الاستثمارية والمنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يضمن انسجام المقترحات ضمن مستوى المخاطر مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير بشأنه لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإدخال التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وتعتمد هذه المرحلة من عملية الائتمان على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات ذات درجة عالية من التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعة. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

أ) تركزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.

ب) العائد المحقق على رأس المال المستخدم.

ج) القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.

د) الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.

هـ) الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة. ولمعالجة هذه المخاطر، تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه " مؤسسة ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان (VaR) للمحفظة الكلية. ويقوم هذا النموذج باحتساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التخلف عن السداد، والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة، وأسعار السوق السائدة للتسهيلات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. وبهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر (RMD) يعكف على تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان (ICRR)، والذي سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الاستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن يستخدم هذا النموذج لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياساً بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، سيتم لاحقاً استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على نظام "مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل 3

بموجب الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطر الائتمان، يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحتساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحا. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل 3 بشأن التقييم متعدد المصادر. بهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياس موحد لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من 1 إلى 5 أو 6 لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل على السواء.

الجدول رقم 4: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات	موديز	فيتش
1	Aaa	AAA
	Aa1	AA+
	Aa2	AA
	Aa3	AA-
2	A1	A+
	A2	A
	A3	A-
3	Baa1	BBB+
	Baa2	BBB
	Baa3	888-
4	Ba1	BB+
	Ba2	BB
	Ba3	88-
5	81	B+
	82	B
	83	8-
6	Caa1	CCC+
	Caa2	CCC
	Caa3	CCC-
	Ca	cc
	c	c
		D

يمثل الجدول 4 نموذجاً لتخطيط رموز وكالات التصنيف بالنسبة لدرجات جودة الائتمان للشركات بالنسبة للمطالبات على الشركات. بتاريخ 31 ديسمبر 2021، شكلت انكشافات الائتمان المصنفة أكثر من 6% من إجمالي انكشافات الائتمان علماً بأن الأرقام تكون بعد تطبيق أوزان المخاطر المكافئة (تحويل الائتمان) كما هو منصوص عليه بموجب اتفاق بازل 3. وفي تلك الأثناء، تم تسجيل مجمل انكشاف الائتمان على الموجودات المصنفة بنسبة 16% تقريباً من إجمالي مجموع الانكشاف على الائتمان. وتشكل الموجودات التي تم تصنيفها بدرجة A أو أفضل ما نسبته 71% من مجمل انكشاف الائتمان المصنف.

يعرض الجدولان (5)، (6) تحليلاً للانكشافات على المخاطر قبل وبعد تحويل الائتمان.

الجدول رقم 5: الانكشاف الائتماني (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

	31 ديسمبر 2021		
مليون دولار أمريكي	مصنف	غير مصنف	الإجمالي
مطالبات على استثمارات السيادية	111.3	21.5	132.8
مطالبات على كيانات القطاع العام	31.8	7.8	39.7
مطالبات على البنوك	122.9	0	122.9
مطالبات على الشركات	27.6	22.6	50.2
التوريق ووسائل استثمار مركبة	1.5	-	1.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	-	78.4	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	-	4,083.8	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	-	194.7	194.7
موجودات أخرى	-	61.6	61.6
الإجمالي	295.1	4,470.3	4,765.5
بالمائة	%6	%94	%100.0

الجدول رقم 6: اجمالي الانكشاف الائتماني (قبل تطبيق معادل التحويل الائتماني)

	31 ديسمبر 2021		
مليون دولار أمريكي	مصنف	غير مصنف	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	320.6	21.5	342.1
مطالبات على كيانات القطاع العام	74.8	7.8	82.6
مطالبات على البنوك	405.8	0	405.9
مطالبات على الشركات	27.6	22.6	50.1
التوريق ووسائل استثمار مركبة	7.8	-	7.8
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	-	78.4	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	-	4,083.8	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	-	194.7	194.7
موجودات أخرى	-	61.6	61.6
الإجمالي	836.7	4,470.4	5,307.1
بالمائة	%16	%84	%100.0

الجدول رقم 7: إجمالي الانكشاف الائتماني قبل تخفيف مخاطر الائتمان

	31 ديسمبر 2021		
مليون دولار أمريكي	ممول	غير ممول	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	342.1	-	342.1
مطالبات على كيانات القطاع العام	82.6	-	82.6
مطالبات على البنوك	390.6	15.3	405.9
مطالبات على الشركات	50.2	-	50.2
التوريق ووسائل استثمار مركبة	7.8	-	7.8
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	67.4	11	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	3,910.3	173.5	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	194.7	-	194.7
موجودات أخرى	61.6	-	61.6
الإجمالي	5,107.3	199.8	5,307.1
بالمائة	%96	%4	%100.0

وبالنسبة لنوع التسهيلات (الجدول 7)، تم تمويل 5,107.3 مليون دولار أو ما يقارب 96%. كما تم إسناد الرصيد إلى ضمانات والتزامات صادرة من قبل المؤسسة وكذلك انكشافات الائتمان في معاملات عقود آجلة ومبادلات قائمة مع البنوك.

الجدول رقم 8: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب التوزيع الجغرافي

	31 ديسمبر 2021				
مليون دولار أمريكي	دول مجلس التعاون	أوروبا	الأمريكيتين	أخرى	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	247.1	-	95	-	342.1
مطالبات على كيانات القطاع العام	82.6	-	-	-	82.6
مطالبات على البنوك	369.8	0.4	0.2	35.4	405.9
مطالبات على الشركات	22.6	5.1	22.4	-	50.2
التوريق ووسائل استثمار مركبة	-	6.4	1.5	-	7.8
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	12.5	23.2	31.3	11.3	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	4,073.8	-	10	-	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	0	-	25.4	169.2	194.6
موجودات أخرى	10.1	0	3.8	47.6	61.6
الإجمالي	4,818.6	35.2	189.7	263.5	5,307.1
بالمائة	%90.8	%0.6	%3.6	%5	%100.0

يعتمد التوزيع الجغرافي (جدول 8) إما على الغرض الأساسي للانكشاف أو مكان تأسيس الجهة المصدرة لأوراق الدين أو تأسيس مدير الصندوق. ويوجد جزء كبير من انكشاف الائتمان في منطقة دول مجلس التعاون يصل إلى 4,816.6 مليون دولار أو 91.0% من الإجمالي. يلي ذلك الانكشافات على الأمريكيتين بنسبة 3.6%. وترجع هذه الانكشافات في جزء كبير منها إلى الاستثمارات في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات محاور الاستثمار المتباينة.

الجدول رقم 9: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب القطاع الصناعي

	31 ديسمبر 2021					
مليون دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مالية	تجارة وصناعة	طاقة ومرافق	مؤسسات حكومية	أخرى	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	56.5	-	10.8	274.8	-	342.1
مطالبات على كيانات القطاع العام	-	-	74.8	-	7.8	82.6
مطالبات على البنوك	405.9	-	-	-	-	405.9
مطالبات على الشركات	-	-	15.1	-	35.1	50.2
التوريق ووسائل استثمار مركبة	7.8	-	-	-	-	7.8
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	78.4	-	-	-	-	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	77.1	3,004.2	644.9	-	357.7	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	194.7	-	-	-	-	194.7
موجودات أخرى	34.9	15.6	1.9	2.6	9.1	61.6
الإجمالي	855.2	3,019.9	747.5	274.8	409.7	5,307.1
بالمائة	%16.1	%56.9	%14.1	%5.2	%7.72	%100.0

ويوضح ويوضح الجدول (9) " توزيع القطاعات الصناعية " بالنسبة لمراكز التعرض الإجمالي للائتمان مع وجود تركز في قطاعات التجارة والصناعة والمرافق والطاقة بنسبة إجمالية تتصل إلى 71% من إجمالي الانكشاف، الأمر الذي يتسق مع التزام مؤسسة الخليج للاستثمار لدعم الم بدعم النمو الصناعي في دول مجلس التعاون.

الجدول رقم 10: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

	31 ديسمبر 2021				
مليون دولار أمريكي	خلال 3 أشهر	3 شهور إلى 1 سنة	1 إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	-	-	146.6	195.5	342.1
مطالبات على كيانات القطاع العام	-	-	27.5	55.1	82.6
مطالبات على البنوك	349.6	-	56.3	-	405.9
مطالبات على الشركات	-	-	43.9	6.3	50.2
التوريق ووسائل استثمار مركبة	-	-		7.8	7.8
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	-	-	-	78.4	78.4
استثمارات في كيانات تجارية	-	-	-	4,083.8	4,083.8
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	-	-	-	194.7	194.7
موجودات أخرى	-	7.7	1.7	52.2	61.6
الإجمالي	349.6	7.7	275.9	4,673.8	5,307.1
بالمائة	%6.6	%0.15	%5.2	%88	%100.0

يوضح جدول (10) الاستحقاق المتبقي لمجمل انكشاف الائتمان الذي تم تحليله حسب انكشاف مخاطر الائتمان القياسي. يندرج 88% تقريباً من مجمل انكشاف الائتمان ضمن أطول فترة زمنية والتي تزيد عن خمس سنوات.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض ملموس أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل، علماً بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "ملموس" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتقدير. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل، وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين. وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه المخصصات. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتصفية أنشطتها في مجال الإقراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قرض لتمويل مشروع مقدم إلى شركة صناعية مقرها في منطقة الخليج.

5 . أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من وكالة موديز عند تحديد أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

يوضح الجدول (11) تحليل التصنيف الائتماني لاستثمار المؤسسة في التوريق ووسائل الاستثمار المركبة: الانكشافات التي صنفت بدرجة جودة ائتمان 5 فأقل يتم خصمها مباشرة من رأس المال الرقابي.

الجدول رقم 11: الانكشاف لمخاطر التوريق وأدوات الاستثمار المركبة (المهيكلة)

	31 ديسمبر 2021	
مليون دولار أمريكي	**مجمل الانكشاف**	**بعد تحويل الائتمان**
درجة جودة الائتمان 1	6.4	1.3
درجة جودة الائتمان 2	0.5	0.3
درجة جودة الائتمان 3	-	-
درجة جودة الائتمان 4	-	-
درجة جودة الائتمان 5	-	(خصم من رأس المال)
درجة جودة الائتمان 6	0.5	
غير مصنفة	0.4	
الإجمالي	7.8	1.5

6 . مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة. ويتضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي طبقاً لمعايير بازل 3. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتبط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مؤسسة "ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين– المشترك. وانسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة 10 أيام عمل ومعدل ثقة 99%. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للناتج الحسابي لهذا العناصر الثلاثة، ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظة المتاجرة)، والتي تشمل المحافظ الثانية. (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية المجمعة لعام 2021).

مليون دولار أمريكي	2021	2020
أوراق دين مسعرة	-	-
صناديق التحوط وغيرها من صناديق بديلة غير مسعرة	242	257
	242	257

وقد وردت بالتفصيل في الإيضاح رقم (2) حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والناتجة عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاثة فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويعد مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين - التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدراً ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد–في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كأداة إحصائية تستند إلى تبسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (ومثال ذلك: حدوث ظاهرة التوزيع الإحصائي متغير الوتيرة "Fat Tail" والتوزيعات غير الاعتيادية وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ) وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء "الاختبار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة. وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين - التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات (Scenario analysis) اختبار التحمل (Stress Test) عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي وللعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. معظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس والتحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء الاختبار المساند طبقا لـ "مستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حيازة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة 99 %. وينظر كلياً إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، كما ترى المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. وتتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدام عامل المضاعفة 3 في احتساب رأس المال تماشيا مع توجيهات بازل.

يقرر التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق على أساس المعادلة التالية:

التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة خلال الـ 60 يوم عمل الماضية اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة × عامل المضاعفة، وهو 3 تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

رأس المال اللازم لتغطية (مخاطر السوق) = (Max {Vavg,Vend} + Max {SVavg,SVend})X Mf

حيث Vavg تساوي: متوسط إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

Vend تساوي: نهاية فترة إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول

SVavg تساوي: متوسط القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

SVend تساوي: نهاية فترة القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول

Mf: عامل الضرب (عامل قيمته ثلاثة الصادر بناء على نتائج الاختبار اللاحق)

الجدول رقم 12: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بآلاف الدولارات) – بفترة حيازة 10 أيام عمل، ومعدل ثقة 99 % لفترة آخر 60 يوم عمل في 2021

مليون دولار أمريكي	سعر الفائدة	الأسهم	الصرف الأجنبي	الإجمالي
الحد الأقصى	0.0	18.7	0.0	18.7
الحد الأدنى	0.0	14.1	0.0	14.1
المتوسط	0.0	17.4	0.0	17.4
31 ديسمبر 2021	0.0	14.1	0.0	14.1
القيمة المعدلة بالمخاطر وفقاً لاختبار الضغط	0.0	14.5	0.0	14.5

7 . مخاطر التشغيل

تتبنى المؤسسة حالياً الأسلوب القياسي الموحد في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة.

ووفقاً لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويبين الجدول 13 مجال الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

الجدول رقم 13: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل :

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر، استثمارات وليدة عمليات الدمج والتملك، عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
أسواق الدين الرأسمالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير،أدوات استثمار مركبة، أدوات تمويل مركبة، صناديق ائتمانية، ديون الأسواق الناشئة، الدين ذات العائد المرتفع، سندات التداول والمشتقات
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم، صناديق إسلامية
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، الصناديق المدارة، أسهم الشركات الخاصة، الأسهم العالمية
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم المتاجرة بالعملات الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
	الخدمات الاستشارية	
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى،... إلخ

يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر لكل قسم أعمال ورفع تقرير به كل ثلاثة أشهر. يتضمن الجدول 14 متطلبات رأس المال لكل خط أعمال القيد الرأسمالي الخاص به.

الجدول رقم 14: مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال

	31 ديسمبر 2021		
مليون دولار أمريكي	متوسط اجمالي الدخل لمدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لمخاطر التشغيل
الاستثمارات الرئيسية	51	%18	9.2
أسواق الدين الرأسمالية	44.3	%18	8.0
الاستثمارات في الأسهم	11.4	%18	2.0
الاستثمارات البديلة	38.7	%18	7.0
الخزينة	6.1	%18	1.1
المقر الرئيسي للمؤسسة	7.4	%18	1.3
الإجمالي	158.9		28.6
الانكشاف المرجح بالمخاطر			357.2

وتطبق المؤسسة أعلى مستوى لمعامل بيتا والذي يبلغ 18% على كافة مجالات النشاط حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءاً من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطوراً. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعتزم المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطاً، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم إتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

1) إطار عمل التقدير الذاتي للمخاطر والرقابة.

2) إطار عمل حالات الخسارة.

3) إطار عمل خطط العمل التصحيحي.

4) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية.

8 . مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتراة كاستثمارات استراتيجية، ويتم التوصل إلى القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة، وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتماداً على مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استناداً إلى التطورات في قطاع السوق وإلى التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة ما إذا كانت ستقوم بتصفية هذه الاستثمارات أو زيادتها. ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح أو خسائر إعادة التقييم على أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية.

وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند " السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاستثمارات المطروحة للتداول العام تمثل أسهم مدرجة يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية أما الاستثمارات المملوكة ملكية خاصة تمثل استثمارات في كيانات ومشاريع غير مدرجة. وبنهاية شهر ديسمبر 2021، بلغ إجمالي قيمة استثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي 63.7 مليون دولار بالصافي بعد المخصصات (انظر الجدول 15)، بلغ إجمالي الربح الغير محقق المسجل في حقوق الملكية 4 مليون دولار.

جدول 15: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

	31 ديسمبر 2021		
مليون دولار أمريكي	مطروحة للتداول	ملكية خاصة	الإجمالي
القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم	0	63.7	63.7
خسارة غير محققة مسجلة في حقوق الملكية	0	4	4
خسائر أو أرباح غير محققة مسجلة في رأس المال المساند الفئة 2	0	4	4

9 . مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة على مدى 24 شهرا قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بتباين مراكز التعامل لمدة تزيد عن سنتين ما لم يتم الحصول على موافقة مناسبة من إدارة المؤسسة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعى إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعلياً سعر الفائدة الآجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليور والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأميركي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءا من أسبوع واحد إلى شهر ومن ثم لغاية 24 شهراً. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية على حدة.

ويتم حاليا تطبيق حد أقصى قدره 3500 عقد باليورودولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) والذي يبلغ 3.08 مليون دولار أميركي. ويتم التوصل إلى احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوماً من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورودولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه على قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة 95%.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة مركز العقود الآجلة باليورو دولار 992 عقداً بقيمة تقديرية معدلة بالمخاطر قدرها 0.1 مليون دولار. وعلى الرغم من أن العدد أقل منه في السنة السابقة إلا أنه لم يطرأ تغيير يذكر من حيث القيمة التقديرية المعدلة بالمخاطر مما يشير إلى ثبات نسبي في التوجه المتبع لاستغلالها (بلغ العدد كما في نهاية ديسمبر 2020 و 2,323 عقد بقيمة تقديرية معدلة بالمخاطر بلغت 0.1 مليون دولار، وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

10. تقييم تمويل السيولة

قامت لجنة بازل في عام 2008 بإصدار "المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها". وتوفر المبادئ السليمة تفاصيل استرشاديه فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإشراف على مخاطر سيولة التمويل والتي من شأنها تعزيز أداء إدارة المخاطر بصورة أفضل في هذا المجال الرئيسي وذلك في حال وجود تطبيق تام من قبل البنوك والمشرفين. ويعتبر إدخال نسبة تغطية السيولة (LCR) وبنسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) أحد التحسينات المهمة في سبيل تطوير القطاع المصرفي وجعله أكثر مرونة.

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR)

ويتمثل الهدف من نسبة تغطية السيولة (LCR) تعزيز صلادة بنود المخاطر لدى البنك في المدى القصير، وذلك من خلال ضمان تمتع البنك بمخزون كاف من الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة (HQLA)، والتي يمكن تسييلها في الأسواق بصورة سهلة وسريعة وذلك لمواجهة أي احتياجات في السيولة ولمدة ثلاثين يوم من سيناريو ضغط السيولة (liquidity stress scenario).

وبمقابل حد أدنى مقرر بقيمة 100%، فقد بلغت نسبة تغطية السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار 253% كما في 31 ديسمبر 2021.

جدول 16: نسبة تغطية السيولة

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021
قيمة الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة العالية الجودة (HQLA)	719.9
إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم	285.0
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%253

نسبة صافي التمويل المستقرة Net Stable Funding Ratio (NSFR)

و يمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) الحد من التوسع السريع في الميزانية العمومية من خلال الأعتماد على وسائل تمويل قصيرة الأجل و التي تعد قليلة التكلفة نسبيا و المحافظة على هيكل تمويل مستقر.

جدول 17: نسبة صافي التمويل المستقرة

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021
إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)	2,757.7
إجمالي التمويل المطلوب (RSF)	1,616.6
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	%170.5

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	70
بيان المركز المالي المجمع	72
بيان الدخل المجمع	73
بيان الدخل الشامل الآخر المجمع	74
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	75
بيان التدفقات النقدية المجمع	76
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	108-77

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الطابق 25
شارع عبد العزيز الصقر
صندوق بريد رقم 24، الصفاة 13001 الكويت

هاتف: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

السادة المساهمين المحترمين

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة»)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات المجمعة للدخل والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند «مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة» في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية") ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات القانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن المعلومات التي نصت عليها اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة. برأينا، أن المؤسسة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة على وجه يؤثر ماديًا في نشاط المؤسسة أو في مركزها المالي المجمع.

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 20 أبريل 2022

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	إيضاح	2021	2020
الموجودات			
النقد والنقد المعادل		**52**	9
ودائع لدى البنوك	3	**290**	334
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4	**1,107**	1,359
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5	**249**	127
استثمارات في شركات زميلة	6	**1,384**	1,352
موجودات أخرى	7	**93**	90
إجمالي الموجودات		**3,175**	3,271
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	8	**314**	418
تمويل لأجل	9	**174**	392
مطلوبات أخرى	10	**93**	108
إجمالي المطلوبات		**581**	918
حقوق الملكية			
رأس المال	11	**2,100**	2,100
احتياطيات إعادة تقييم		**(176)**	(287)
احتياطيات أخرى	11	**574**	561
أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)		**96**	(21)
إجمالي حقوق الملكية		**2,594**	2,353
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**3,175**	3,271

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

سعيد راشد اليتيم
رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

بيـــان الدخـــــل المجمـــع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	إيضاح	2021	2020
إيرادات فوائد	12	**24**	30
صافي الأرباح من الاستثمارات	13	**61**	40
إيرادات توزيعات أرباح	14	**11**	10
حصة في نتائج شركات زميلة	6	**72**	25
أتعاب وإيرادات أخرى	15	**21**	4
إجمالي الإيرادات		**189**	109
مصروفات فوائد	16	**(8)**	(20)
إيرادات تشغيل أخرى	17	**2**	7
صافي إيرادات التشغيل		**183**	96
تكاليف موظفين		**(36)**	(33)
تكاليف مباني الإدارة		**(1)**	(2)
مصروفات تشغيل أخرى		**(10)**	(11)
خسائر انخفاض القيمة	18	**(6)**	(85)
ربح / (خسارة) السنة		**130**	(35)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل الآخر المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	2021	2020
ربح / (خسارة) السنة	**130**	(35)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى التي يمكن أن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في الفترات اللاحقة		
حصة في الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى لشركات زميلة	**16**	(33)
إعادة تصنيف احتياطي تحوط التدفقات النقدية عند فقدان التأثير الجوهري	**22**	-
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في الفترات اللاحقة		
تغيرات القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**73**	(97)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**111**	(130)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**241**	(165)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيـــان التغيـــرات في حقـــوق الملكيـــة المجمـــع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	رأس المال	احتياطيات إعادة التقييم			احتياطيات أخرى			
		احتياطي إعادة تقييم استثمار	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2020	2,100	-	(94)	(63)	436	125	119	2,623
خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	(35)	(35)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	(97)	(21)	(12)	-	-	-	(130)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	(97)	(21)	(12)	-	-	(35)	(165)
توزيعات أرباح (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	-	(105)	(105)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	2,100	(97)	(115)	(75)	436	125	(21)	2,353
الرصيد في 1 يناير 2021	**2,100**	**(97)**	**(115)**	**(75)**	**436**	**125**	**(21)**	**2,353**
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**130**	**130**
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**-**	**73**	**44**	**(6)**	**-**	**-**	**-**	**111**
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**-**	**73**	**44**	**(6)**	**-**	**-**	**130**	**241**
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)	**-**	**-**	**-**	**-**	**13**	**-**	**(13)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**2,100**	**(24)**	**(71)**	**(81)**	**449**	**125**	**96**	**2,594**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	إيضاح	2021	2020
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح / (خسارة) السنة		**130**	(35)
تعديلات لـ:			
خسائر انخفاض القيمة	18	**6**	85
ربح محقق من بيع شركة زميلة	13	**(15)**	-
أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	13	**(19)**	(8)
صافي الربح عند إعادة تصنيف الاستثمار	13	**(4)**	-
حصة في نتائج شركات زميلة	6	**(72)**	(25)
		26	17
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
ودائع لدى البنوك		**44**	(43)
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**271**	62
ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(104)**	-
الحركة في الموجودات والمطلوبات الأخرى		**(33)**	45
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**204**	81
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
المحصل من بيع شركة زميلة		**31**	-
توزيعات أرباح من شركات زميلة		**28**	24
استثمارات إضافية في شركات زميلة		**(11)**	(13)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**48**	11
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
سداد تمويل لأجل		**(209)**	-
توزيعات أرباح مدفوعة	11	**-**	(105)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(209)**	(105)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		**43**	(13)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**9**	22
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر		**52**	9

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

1 التأسيس والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ («المؤسسة») هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في 15 نوفمبر 1983. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، الشرق – الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لقرار مجلس الإدارة للمؤسسة بتاريخ 17 مارس 2022. إن الجمعية العمومية العادية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي يمنحاها وضعاً قومياً خاصاً. ولا سيما المادة رقم 8 من اتفاقية التأسيس التي تنص على أن القوانين المحلية في كل دولة خليجية تكمل أحكام اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي، شريطة عدم تعارض هذه القوانين مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي. ويصل ذلك إلى حد أنه في حالة وجود مثل هذا التعارض، تكون الأسبقية لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي على تلك القوانين المحلية، بما في ذلك قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

2 السياسات المحاسبية الهامة

2.1 الأساس المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات المالية المجمعة قد تم إعدادها وفقاً لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

إن التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة مبينة في إيضاح 2.4.

2.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء القياس بالقيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومشتقات الأدوات المالية.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي، مع التقريب إلى أقرب مليون وهي عملة التعامل وعملة العرض للمجموعة.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تتفق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مع تلك المتبعة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

2.4 التغيرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي أدناه عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ولكن ليس لها تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية المجمعة للمجموعة:

- إعفاءات الإيجار ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16).
- الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة – المرحلة 2 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة والكيانات ذات الأغراض الخاصة. تسيطر المجموعة بشكل محدد على شركة مستثمر فيها فقط إذا كان لها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها).
- تتعرض لمخاطر، أو حقوق، العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

في حالة امتلاك المجموعة لأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها ، تأخذ المجموعة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيبات التعاقدية مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تتمكن المجموعة من السيطرة عليها ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر بمساهمي الشركة الأم للمجموعة وبالحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك الأمر إلى رصيد عجز للحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تحقق القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تحقق القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تحقق أي فائض أو عجز في بيان الدخل المجمع.
- تعيد تصنيف حصتها من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة، متى كان ذلك مناسباً، إذا استبعدت المجموعة مباشرةً الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.6 دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم تحميل تكاليف الحيازة كمصروف وتدرج ضمن بيان الدخل المجمع.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال في مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها إما في بيان الدخل المجمع أو كتغير في الدخل الشامل الآخر. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المحتملة. إذا كانت تكاليف الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرةً في بيان الدخل المجمع.

بعد التحقق المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيازة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزءا من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

2.7 الأدوات المالية

أ) الموجودات المالية

تصنف المجموعة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أوراق الدين والأسهم على التوالي)؛
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم الاعتراف مبدئيًا بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الدخل المجمع. ويتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال وتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية، أي إذا ما كانت هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الأصل أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. في حال عدم انطباق أي من ذلك (مثلاً يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال «البيع» وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، بل على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج «السيناريو الأسوأ» أو «سيناريو حالات الضغط» في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.7 الأدوات المالية (تتمة)

اختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي تحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف أصل المبلغ بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء للقسط/الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للإقراض متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة، تستعين المجموعة بالأحكام ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على المبلغ القائم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إضافة إلى ذلك، يتم لاحقا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر انخفاض القيمة. ويتم تحقق الدخل من القروض والسلفيات وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الدخل المجمع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أ) أدوات حقوق الملكية

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف استثماراتها في الأسهم كاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت تستوفي تعريف حقوق الملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. يتم لاحقًا استخدام القيمة العادلة لقياس الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك صرف العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات كجزء من حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم إعادة تدويرها في بيان الدخل المجمع.

ب) أدوات الدين

تطبق المجموعة أدوات الدين المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية;
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

يتم قياس أدوات الدين المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقا للقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل المجمع. وعند الاستبعاد، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

لا يوجد لدى المجموعة أي أدوات دين مدرجة في فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن كافة الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وعند الاعتراف المبدئي، قد تصنف المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بأنه مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان من شأن ذلك استبعاد أو تخفيض عدم تطابق محاسبي بدرجة كبيرة كان من الممكن أن ينشأ بخلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.7 الأدوات المالية (تتمة)

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الدخل المجمع طبقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام الدفعة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقا للاعتراف المبدئي بها ما لم تغير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

استبعاد الموجودات المالية

تستبعد المجموعة الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما تقوم المجموعة بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو إما لا تقوم فيها المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي المجمع، ولكنها تحتفظ إما بكافة أو معظم مخاطر ومزايا الموجودات المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد الموجودات المحولة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطرأ تغيرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثنا عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة الأدوات في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر مع الأخذ في الاعتبار فترة الأرصدة المدينة متأخرة السداد. ومع ذلك، وفي حالات معينة، قد تعتبر المجموعة أيضاً أن أصلاً مالياً معرض للتعثر عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل استلام المجموعة للمبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل الأخذ في الاعتبار أي تعزيزات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.7 الأدوات المالية (تتمة)

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأصل مالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون مناسبة ومتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. وهذا يشمل كل من التحليل والمعلومات الكمية والنوعية، استناداً إلى التجربة السابقة لخسائر الائتمان لدى الشركة وتشمل المعلومات المستقبلية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم خصم مخصصات الخسائر بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

ii) المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة أو إذا كان أداة مشتقة أو إذا تم تصنيف كذلك عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فوائد، ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقًا قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بمصاريف الفوائد والأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع. ويتم الاعتراف كذلك بأي ربح أو خسارة ناتجة عن الاستبعاد ضمن بيان الدخل المجمع.

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:-

ودائع من البنوك والمؤسسات المالية

تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المحاسبية.

تمويل لأجل

يتم تسجيل كافة التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس التمويل لأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المحاسبية.

استبعاد المطلوبات المالية

تستبعد المجموعة الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها. تستبعد الشركة كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه وعندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المُعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استنادًا إلى الشروط المُعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات متكبدة) ضمن بيان الدخل المجمع.

2.8 المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي المجمع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

2.9 القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الممكن استلامه من بيع أصل ما أو الممكن دفعه لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود أمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

بالنسبة للاستثمارات ومشتقات الأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقاً لآخر عرض شراء بتاريخ التقارير المالية. يستند تحديد القيمة العادلة للصناديق الاستثمارية المشتركة أو وحدات الائتمان أو شركات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة إلى آخر صافي قيمة موجودات مقررة من مدراء الصناديق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.9 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الأرباح، أو إلى مضاعف الأرباح الخاص بالصناعة أو إلى قيمة تستند إلى شركة عامة مدرجة تمارس نشاط مماثل، أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، أو إلى صافي قاعدة الأصول المتعلقة بذلك الاستثمار. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار معوقات السيولة وتحديد انخفاض القيمة.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم مناسبة للظروف، وحيث يتوفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بحيث تزيد استخدام المدخلات القابلة للقياس إلى الحد الأقصى، وتُقلل استخدام المدخلات غير القابلة للقياس إلى الحد الأقصى.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استنادا إلى التدفقات النقدية مخصومة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط مخاطر مماثلة.

يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفاصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح 24.

2.10 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمة الأصل غير المالي قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمعاملات التقييم أو أسعار الأسهم المدرجة لشركات متداولة بصفة عامة أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الموجودات التي انخفضت قيمتها.

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج أخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

2.11 استثمارات في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي تلك التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً كبيراً. يتمثل التأثير الكبير في القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها، ولكن لا تمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات، والتي تتضح عادة من خلال حصة الملكية تبلغ 20% إلى 50% من قوة التصويت في الشركة المستثمر بها. ويتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، يتم المحاسبة عنه كأصل غير متداول محتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم قيد الخسائر التي تزيد عن تكلفة الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عنها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها بشكل منفصل. تقيد المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير وحتى تاريخ التوقف الفعلي للتأثير في بيان الدخل المجمع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركات الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل الآخر المجمع، متى كان ملائماً.

تخفض التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.11 استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليل على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

إن تاريخ التقارير المالية للشركة الزميلة مماثل لتاريخ تقرير المجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ تقرير الشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير المجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمارات المجموعة في شركات زميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

عند فقدان التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمته العادلة. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به كما في ذلك التاريخ. ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل المجمع.

إن الشركات الزميلة للمجموعة مدرجة في إيضاح 27.

2.12 مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة عندما تكون على المجموعة التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

2.13 عقار وآلات ومعدات

يدرج العقار وآلات ومعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تسجل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الممكن استردادها. وتمثل القيمة الممكن استردادها للأصل القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للأصل أيهما أعلى. يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لكل فئة من فئات الموجودات.

2.14 مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التغطية

تحتفظ المجموعة بالأدوات المالية غير المشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر العملات الأجنبية وسعر الفائدة.

يتم قياس المشتقات مبدئيا بالقيمة العادلة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات التي تطرأ عليها بصورة عامة في بيان الدخل المجمع.

يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء التقاص لها عند وجود النية للخصم ووجود الحق القانوني للمقاصة.

في بداية علاقات التغطية المحددة، تقوم المجموعة بتوثيق أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتغطية. كما توثق المجموعة العلاقة الاقتصادية بين البند المغطى وأداة التغطية، ويشمل ذلك إذا ما كانت التغييرات في التدفقات النقدية للبند المغطى وأداة التغطية يتوقع أن تقابل كل منها الآخر.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التغطية إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المغطى الذي يتعلق بالمخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتقيد في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.14 مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التغطية (تتمة)

أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تعد التغطية تستوفي معايير محاسبة التغطية أو إذا بلغت أداة التغطية أو انتهت صلاحيتها أو تم إنهائها أو يتم ممارستها، فيتم إيقاف محاسبة التغطية بأثر مستقبلي. عندما يتم إيقاف محاسبة التغطية بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية، فإن المبلغ الذي تم تسجيله متراكما في احتياطي التغطية يظل في حقوق الملكية، بالنسبة لتغطية معاملة معينة الناتجة عن الاعتراف ببند غير مالي، يتم إدراجه في تكلفة البند غير المالي عند الاعتراف المبدئي، أو بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على بيان الدخل المجمع.

إذا لم يعد من المتوقع وجود تدفقات نقدية مستقبلية مغطاة، فإنه يتم إعادة تصنيف المبالغ المتراكمة في إحتياطي التغطية وتكلفة إحتياطي التغطية مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

2.15 تحقق الإيرادات والمصروفات

كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الموجودات والمطلوبات التي تحمل فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية المحاسبية، التي بموجبها يخصم المعدل المستخدم المقبوضات أو المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصل أو الالتزام المالي أو فترة أقصر حيثما انطبق ذلك إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي.

إيرادات الأتعاب والعمولات

تتحقق إيرادات الأتعاب المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الأتعاب الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق أتعاب الأداء عند اكتسابها، أو عندما تصبح مخاطر عدم تحقق هذه الأتعاب غير موجودة.

صافي الأرباح الناتجة من الاستثمارات

تتمثل إيرادات الاستثمار في نتائج أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

2.16 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإجباري بتاريخ التقارير المالية. ويتم سداد الالتزامات ضمن برنامج يتم إدارته من قبل أمين مستقل.

2.17 العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو يمثل أيضاً عملة التعامل للمؤسسة. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. ويتم إدراج أرباح أو خسائر التحويل على البنود غير النقدية المدرجة في حقوق الملكية كجزء من تعديل القيمة العادلة على الموجودات المالية المتاحة للبيع ما لم تكن جزءا من إستراتيجية التغطية الفعالة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.17 العملات الأجنبية (تتمة)

الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع ضمن صافي التغير في القيمة العادلة. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعملية الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم بتاريخ التقارير المالية تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمجموعة بسعر التحويل السائد في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط الموزون لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المتراكم في حقوق الملكية والمتعلق بعملية أجنبية معينة ضمن بيان الدخل المجمع.

2.18 تقارير القطاعات

تشكل القطاعات المكونات الرئيسية للمجموعة التي تقدم منتجات أو خدمات (قطاع الأعمال) أو تقدم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (القطاع الجغرافي) حيث تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن مخاطر ومزايا القطاعات الأخرى.

2.19 المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر، ومع ذلك، لم تطبق المجموعة أي معايير جديدة أو معدلة مبكراً في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة.

- امتيازات الإيجار ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16)؛
- العقود المثقلة بالالتزامات – تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37)؛
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 – 2020؛
- الممتلكات والمنشآت والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16؛
- الإشارات إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3)؛
- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين وتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2.
- تعريف التقديرات المحاسبية – (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8)؛ و
- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة فردية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12).

ليس من المتوقع أن يكون للمعايير والتعديلات الجديدة تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية المجمعة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

2.20 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من إدارة المجموعة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر في المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.20 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام المحاسبية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادًا إلى تقييم نموذج الأعمال المحتفظ من خلاله بالموجودات، بالإضافة إلى تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تقتصر على مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

قياس القيمة العادلة

عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع بناءً على الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، يتم قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة بالرجوع إلى معاملات حديثة بالسوق وأسلوب السوق المقارن. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق القابلة للقياس إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكنا، يتم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر التغيرات في تلك التقديرات وكذلك استخدام تقديرات مختلفة ولكن معقولة بدرجة مساوية على قيمتها الدفترية.

يتوجب على الإدارة اتخاذ أحكام رئيسية في تقدير القيمة العادلة للموجودات المكتسبة والمطلوبات المتحملة كنتيجة لدمج الأعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات الطارئة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركات زميلة

تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض في القيمة على أنها الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد وقيمتها الدفترية في حال وجود دليل موضوعي على أن الاستثمار انخفضت قيمته. إن تقدير القيمة القابلة للاسترداد يتطلب من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار مدخلات مناسبة للتقييم.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة عادةً إلى واحدة أو مزيج مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- التدفقات النقدية المخصومة؛
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

3 ودائع لدى البنوك

	2021	2020
بنوك محلية	**60**	-
بنوك في دول خليجية أخرى و بنوك دولية	**230**	334
	290	334

تحمل الودائع لدى البنوك متوسط معدل فائدة فعلي 0.54% سنويًا (2020: 1.27% سنويًا).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

4 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2021	2020
أدوات دين		
سندات دولية	**123**	254
سندات خليجية وإسلامية	**408**	531
أدوات دين مهيكلة	**8**	9
	539	794
أسهم وصناديق مدارة		
استثمارات في أسهم مدرجة	**195**	157
صناديق تغطية وصناديق بديلة أخرى غير مسعرة	**242**	257
	437	414
مساهمات حقوق الملكية		
استثمارات في أسهم مدرجة	**-**	2
استثمارات في أسهم غير مدرجة	**64**	78
	64	80
صناديق أسهم خاصة		
محفظة صناديق مدارة	**59**	63
محفظة صناديق عقارية	**8**	8
	67	71
	1,107	1,359

تحمل أدوات الدين معدل فائدة فعلي يتراوح من 0.13% إلى 7.63% (2020: 0.25% إلى 6.75%)

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حسب مستويات تسلسل القيمة العادلة في إيضاح 24.

5 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2021	2020
مساهمات حقوق الملكية		
استثمارات في أسهم غير مدرجة	**249**	127

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب مستويات تسلسل القيمة العادلة في إيضاح 24.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة

إن استثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية تبلغ قيمتها الدفترية 110 مليون دولار أمريكي (2020: 141 مليون دولار أمريكي) والقيمة السوقية بمبلغ 130 مليون دولار أمريكي (2020: 132 مليون دولار أمريكي).

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

	2021	2020
حصة في موجودات	**4,281**	4,134
حصة في مطلوبات	**(2,808)**	(2,693)
حصة في صافي الموجودات	**1,473**	1,441
شهرة	**67**	67
خسائر انخفاض القيمة المتراكمة	**(156)**	(156)
القيمة الدفترية	**1,384**	1,352
الحصة في الإيرادات	**2,563**	1,672
الحصة في نتائج السنة	**72**	25

الشركات الزميلة مفصح عنها في إيضاح 27.

خلال السنة، توقفت المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق باستثمارها في شركة الشقيق العالمية للمياه والكهرباء المحدودة عند فقدان التأثير الجوهري وأعادت تصنيف الاستثمار إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بلغ صافي الربح الناتج عن إعادة التصنيف 4 مليون دولار أمريكي، وهو مدرج ضمن صافي الأرباح من الاستثمارات (إيضاح 13).

فيما يلي ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الهامة للمجموعة:

2021	**شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)**	**شركة تريستار القابضة المحدودة**	**الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر**	**شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.**
الموجودات	**2,404**	**1,004**	**988**	**4,294**
المطلوبات	**(1,000)**	**(571)**	**(487)**	**(3,372)**
الحصص غير المسيطرة	**(224)**	**(9)**	**-**	**-**
صافي الموجودات	**1,180**	**424**	**501**	**922**
الإيرادات	**3,142**	**540**	**625**	**323**
نتائج السنة	**114**	**44**	**13**	**(66)**
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**6**	**(14)**	**(26)**	**-**

2020	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر	شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.
الموجودات	2,343	965	1,088	4,630
المطلوبات	(1,075)	(555)	(540)	(3,642)
الحصص غير المسيطرة	(208)	(6)	-	-
صافي الموجودات	1,060	404	548	988
الإيرادات	1,363	453	619	367
نتائج السنة	14	25	-	(67)
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة	(3)	(1)	(61)	1

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الأخرى للمجموعة غير الهامة بصورة فردية قبل أي استبعاد:

	2021	2020
الموجودات	**7,576**	7,014
المطلوبات	**(5,562)**	(4,931)
صافي الموجودات	**2,014**	2,083
الإيرادات	**624**	691
نتائج السنة	**54**	57
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**25**	(72)

أجرت الإدارة تقييماً لمؤشرات الانخفاض في القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة مع الأخذ في الاعتبار التغييرات السلبية الهامة في الاقتصاد أو عوامل السوق أو البيئة القانونية أو قطاع الصناعة أو العوامل السياسية التي تؤثر في أعمال الشركة المستثمر فيها بما في ذلك مقابل التغيرات في الوضع المالي للشركات المستثمر فيها.

قامت الإدارة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لاستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة من خلال تحديد قيمة الاستخدام ونتيجة لذلك، لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة (2020: 75 مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع (إيضاح 18).

7 موجودات أخرى

	2021	2020
موجودات أخرى، بما فيها المدينين التجاريين من شركات تابعة	**39**	39
ناقصًا: خسائر الائتمان المتوقعة	**(10)**	(10)
	29	29
فوائد ورسوم وعمولات وتوزيعات أرباح مستحقة	**8**	12
القيمة العادلة الموجبة لمشتقات أدوات مالية	**-**	4
مدفوعات مقدماً	**2**	2
عقار وآلات ومعدات	**19**	20
غطاء نقدي مدفوع لمشتقات أدوات مالية	**35**	23
	93	90

8 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2021	2020
ودائع من بنوك مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي	**30**	30
ودائع من مؤسسات مالية أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي	**204**	288
ودائع من مؤسسات مالية أخرى عالمية	**80**	100
	314	418

في 31 ديسمبر 2021، بلغت الودائع من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي 234 مليون دولار أمريكي (2020: 318 مليون دولار أمريكي).

تحمل الودائع من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى متوسط معدل فائدة فعلي قدره 0.45% سنويًا (2020: 1.23% سنويًا).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

9 تمويل لأجل

	معدل الفائدة %	2021	2020
ودائع متوسطة الأجل بالدولار الأمريكي تستحق في 2021	نسبة الليبور لمدة 6 أشهر زائدًا 180 نقطة أساس	-	100
إصدار سندات متوسطة الأجل:			
سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2021	5.10% سنويًا (نصف سنوي)	-	112
سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2022	5.10% سنويًا (نصف سنوي)	**41**	42
سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2023	4.52% سنويًا (نصف سنوي)	**96**	99
سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2027	5.30% سنويًا (نصف سنوي)	**37**	39
		174	392

10 مطلوبات أخرى

	2021	2020
فوائد مستحقة	**3**	7
القيمة العادلة السالبة لمشتقات الأدوات المالية	**52**	48
مطلوبات أخرى بما فيها الدائنون التجاريون لشركات تابعة ومصروفات مستحقة	**38**	53
	93	108

11 حقوق الملكية

11.1 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم (2020: 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم).

11.2 وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل 10% من أرباح السنة الخاصة بمساهمي المؤسسة إلى الاحتياطي الإجباري غير القابل للتوزيع ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.

خلال السنة، قامت المؤسسة بتحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري.

11.3 ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل نسبة 10% من أرباح السنة الخاصة بمساهمي المؤسسة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين. إن هذا الرصيد متاح للتوزيع على المساهمين وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة.

كما هو مبين في إيضاح 29، أوصى مجلس الإدارة بعدم تحويل نسبة 10% من ربح السنة الحالية إلى الاحتياطي الاختياري.

11.4 وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 6 أبريل 2020 على دفع توزيعات أرباح نقدية بقيمة 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

12 إيرادات فوائد

	2021	2020
ودائع لدى البنوك	**2**	5
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**22**	25
	24	30

13 صافي الأرباح من الاستثمارات

	2021	2020
ربح محقق من بيع شركة زميلة	**15**	-
أرباح محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**23**	32
أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**19**	8
صافي الربح عند إعادة تصنيف الاستثمار (إيضاح 6)	**4**	-
	61	40

14 إيرادات توزيعات أرباح

	2021	2020
أسهم وصناديق مدارة	**3**	2
مساهمات حقوق الملكية	**8**	8
	11	10

15 أتعاب وإيرادات أخرى

	2021	2020
أتعاب وعمولات	**17**	-
التغير في القيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل	**2**	-
إيرادات أخرى	**2**	4
	21	4

16 مصروفات فوائد

	2021	2020
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(2)**	(6)
تمويل لأجل	**(6)**	(14)
	(8)	(20)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

17 إيرادات تشغيل أخرى

	2021	2020
مبيعات	**41**	42
تكلفة المبيعات	**(35)**	(37)
مجمل الربح	**6**	5
إيرادات أخرى	**-**	6
مصروفات بيع وتوزيع	**(2)**	(2)
مصروفات إدارية	**(2)**	(2)
	2	7

تمثل إيرادات التشغيل الأخرى صافي الإيرادات من الشركات التابعة التي تعمل في أنشطة التصنيع والخدمات.

18 خسائر انخفاض القيمة

	2021	2020
موجودات أخرى	**(6)**	(8)
استثمار في شركات زميلة	**-**	(75)
خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى	**-**	(2)
	(6)	(85)

19 التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد لدى المؤسسة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل من المؤسسة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات.

وتقوم المؤسسة أيضاً بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لعاملين معينين طبقًا للمتطلبات القانونية في الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

بلغ إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في مصروفات موظفين مبلغ 7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: 7 مليون دولار أمريكي).

20 التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط الاعتيادي لأعمال المجموعة لتلبية متطلبات عمليات المجموعة، توجد على المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية واعتمادات مستندية لضمان أداء شركات المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 التزامات ومطلوبات محتملة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه القيمة الاسمية الأساسية للضمانات والالتزامات القائمة كما في تاريخ التقرير:

	2021	2020
مبالغ مخاطر الائتمان		
البنود الطارئة المتعلقة بالمعاملات:		
- خطابات ضمان	**347**	403

أصدرت المؤسسة بعض خطابات الضمان بالنيابة عن أطراف ذات صلة (إيضاح 25).

إن العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة سوف تنقضي بدون أن يتم منحها كلياً أو جزئياً. وعليه، فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

كان لدى المجموعة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ التقارير المالية:

	2021	2020
التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة	**22**	57
التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في شركات زميلة	**-**	18
التزامات أخرى	**2**	2
	24	77

21 إدارة المخاطر

يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه العملية في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة والإدارة العليا، وتحدد اللجنة مدى استعداد المجموعة لتحمل المخاطر لمجلس الإدارة. إن مجلس إدارة المؤسسة هو المسؤول عن الأسلوب العام لإدارة المخاطر واعتماد إستراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر.

21.1 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.1 مخاطر السيولة (تتمة)

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة سريان هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 هي كما يلي:

31 ديسمبر 2021	**خلال 3 أشهر**	**3 أشهر إلى سنة**	**سنة إلى خمس سنوات**	**أكثر من خمس سنوات**	**الإجمالي**
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**212**	**102**	**-**	**-**	**314**
تمويل لأجل	**-**	**48**	**104**	**38**	**190**
إجمالي مشتقات أدوات مالية مسددة:					
– مبلغ تعاقدي دائن	**239**	**54**	**123**	**49**	**465**
– مبلغ تعاقدي مدين	**(239)**	**(41)**	**(96)**	**(37)**	**(413)**
مطلوبات أخرى	**6**	**31**	**37**	**19**	**93**
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	**218**	**194**	**168**	**69**	**649**
التزامات	**-**	**2**	**22**	**-**	**24**
مطلوبات طارئة	**6**	**13**	**224**	**104**	**347**

31 ديسمبر 2020	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	278	140	-	-	418
تمويل لأجل	214	8	156	42	420
إجمالي مشتقات أدوات مالية مسددة:					
– مبلغ تعاقدي دائن	401	22	177	49	649
– مبلغ تعاقدي مدين	(403)	(22)	(142)	(39)	(606)
مطلوبات أخرى	37	5	45	21	108
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	527	153	236	73	989
التزامات	-	20	57	-	77
مطلوبات طارئة	180	17	92	114	403

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق المجموعة وقدرتها (وليس بالضرورة النية) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الخاصة بها.

31 ديسمبر 2021	**خلال 3 أشهر**	**3 أشهر إلى سنة**	**سنة إلى خمس سنوات**	**أكثر من خمس سنوات**	**لا يوجد تاريخ استحقاق ثابت**	**الإجمالي**
النقد والنقد المعادل	**52**	**-**	**-**	**-**	**-**	**52**
ودائع لدى البنوك	**290**	**-**	**-**	**-**	**-**	**290**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**726**	**256**	**18**	**107**	**-**	**1,107**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**-**	**-**	**249**	**-**	**249**
استثمار في شركات زميلة	**-**	**-**	**-**		**1,384**	**1,384**
موجودات أخرى	**19**	**16**	**32**	**7**	**19**	**93**
إجمالي الموجودات	**1,087**	**272**	**50**	**363**	**1,403**	**3,175**
المطلوبات						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**212**	**102**	**-**	**-**	**-**	**314**
تمويل لأجل	**-**	**41**	**96**	**37**	**-**	**174**
مطلوبات أخرى	**6**	**31**	**37**	**19**	**-**	**93**
إجمالي المطلوبات	**218**	**174**	**133**	**56**	**-**	**581**
صافي الفجوة	**869**	**98**	**(83)**	**307**	**1,403**	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.1 مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2020	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تاريخ استحقاق ثابت	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	9	-	-	-	-	9
ودائع لدى البنوك	334	-	-	-	-	334
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	945	273	26	115	-	1,359
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	127	-	127
استثمار في شركات زميلة	-	-	-		1,352	1,352
موجودات أخرى	19	12	38	1	20	90
إجمالي الموجودات	1,307	285	64	243	1,372	3,271
المطلوبات						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	278	140	-	-	-	418
تمويل لأجل	212	-	142	38	-	392
مطلوبات أخرى	37	5	45	21	-	108
إجمالي المطلوبات	527	145	187	59	-	918
صافي الفجوة	780	140	(123)	184	1,372	

21.2 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمار في أسهم.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالاستثمارات في سوق السندات والأسهم والاستثمارات البديلة وإدارة الخزينة يتم قياسها ومراقبتها على أساس القيمة الافتراضية وباستخدام مفهوم القيمة السوقية الموزونة بالمخاطر. يوضح الجدول التالي إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر حسب عوامل المخاطر. تستند قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة 95% وفترة احتفاظ 25 يوم واستخدام بيانات تاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر السوق (تتمة)

2021	***المتوسط***	***الحد الأدنى***	***الحد الأقصى***	***31 ديسمبر 2021***
أسعار الفائدة	**10**	**7**	**17**	**9**
أسعار الأسهم	**21**	**14**	**29**	**14**
أسعار تحويل العملات الأجنبية	**-**	**-**	**1**	**-**
الإجمالي*	**21**	**16**	**26**	**16**

2020	*المتوسط*	*الحد الأدنى*	*الحد الأقصى*	*31 ديسمبر 2020*
أسعار الفائدة	20	14	26	15
أسعار الأسهم	20	11	25	25
أسعار تحويل العملات الأجنبية	1	-	2	1
الإجمالي*	22	15	26	22

* يتضمن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر منافع التنويع.

21.3 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس إدارة المؤسسة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة – عند اللزوم – على ضمانات وتدخل في اتفاقيات معاوضة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في 31 ديسمبر 2021 و2020، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات فيما يتعلق بأي من الموجودات المالية.

كانت خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في بيان الدخل المجمع كما يلي:

	2021	2020
خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى	**-**	2

21.3.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2021	2020
النقد والنقد المعادل	**52**	9
ودائع لدى البنوك	**290**	334
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**539**	794
موجودات أخرى	**74**	70
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**955**	1,207
تعهدات ائتمانية	**347**	403
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,302**	1,610

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بمشتقات الأدوات المالية تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.3 مخاطر الائتمان (تتمة)

21.3.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد 95 مليون دولار أمريكي (2020: 116 مليون دولار أمريكي).

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

في 31 ديسمبر 2021	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا	أسيا/ أفريقيا	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	**52**	**-**	**-**	**-**	**52**
ودائع لدى البنوك	**270**	**-**	**-**	**20**	**290**
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**408**	**12**	**119**	**-**	**539**
موجودات أخرى	**27**	**10**	**-**	**37**	**74**
	757	**22**	**119**	**57**	**955**
تعهدات ائتمانية	**347**	**-**	**-**	**-**	**347**
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,104**	**22**	**119**	**57**	**1,302**

في 31 ديسمبر 2020	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا	أسيا/ أفريقيا	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	8	1	-	-	9
ودائع لدى البنوك	334	-	-	-	334
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	531	12	246	5	794
موجودات أخرى	39	3	-	28	70
	912	16	246	33	1,207
تعهدات ائتمانية	403	-	-	-	403
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	1,315	16	246	33	1,610

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

في 31 ديسمبر 2021	بنوك ومؤسسات مالية	تجاري وصناعي	طاقة ومرافق	وكالات حكومية	أخرى	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	**52**	**-**	**-**	**-**	**-**	**52**
ودائع لدى البنوك	**290**	**-**	**-**	**-**	**-**	**290**
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**143**	**-**	**82**	**289**	**25**	**539**
موجودات أخرى	**37**	**15**	**8**	**2**	**12**	**74**
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**522**	**15**	**90**	**291**	**37**	**955**
تعهدات ائتمانية	**-**	**-**	**347**	**-**	**-**	**347**
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**522**	**15**	**437**	**291**	**37**	**1,302**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.3 مخاطر الائتمان (تتمة)

21.3.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2020	بنوك ومؤسسات مالية	تجاري وصناعي	طاقة ومرافق	وكالات حكومية	أخرى	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	9	-	-	-	-	9
ودائع لدى البنوك	334	-	-	-	-	334
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	275	-	112	384	23	794
موجودات أخرى	33	14	2	3	18	70
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	651	14	114	387	41	1,207
تعهدات ائتمانية	-	-	403	-	-	403
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	651	14	517	387	41	1,610

21.3.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «فئة الاستثمار» في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «غير مصنفة» تشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض «لانخفاض القيمة». ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة.

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات:

في 31 ديسمبر 2021	**غير متأخرة أو منخفضة القيمة**		**الإجمالي**
	فئة الاستثمار	**غير مصنفة**	
النقد والنقد المعادل	**52**	**-**	**52**
ودائع لدى البنوك	**290**	**-**	**290**
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**539**	**-**	**539**
موجودات أخرى	**52**	**22**	**74**
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**933**	**22**	**955**
تعهدات ائتمانية	**347**	**-**	**347**
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,280**	**22**	**1,302**

في 31 ديسمبر 2020	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		الإجمالي
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
النقد والنقد المعادل	9	-	9
ودائع لدى البنوك	334	-	334
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	794	-	794
موجودات أخرى	37	33	70
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	1,174	33	1,207
تعهدات ائتمانية	403	-	403
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	1,577	33	1,610

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.3 مخاطر الائتمان (تتمة)

21.3.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه تعرض الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لمخاطر الائتمان بناءً على توزيع مرحلة نهاية السنة. إن المبالغ المعروضة هي إجمالي مخصصات النخفاض في القيمة.

2021	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
النقد والنقد المعادل	**52**	**-**	**-**	**52**
ودائع لدى البنوك	**290**	**-**	**-**	**290**
موجودات أخرى	**65**	**9**	**-**	**74**
الإجمالي	**407**	**9**	**-**	**416**

2020	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	9	-	-	9
ودائع لدى البنوك	334	-	-	334
موجودات أخرى	48	22	-	70
الإجمالي	391	22	-	413

22 مشتقات الأدوات المالية

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتغطية تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا تنتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية يستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أية ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات معاوضة رئيسية.

تستخدم مبادلات العملات الأجنبية لتغطية التمويل لأجل الصادر بعملة غير الدولار الأمريكي. كما في تاريخ بيان المركز المالي، بلغت القيمة الاسمية لمبادلات العملات المقابلة 226 مليون دولار أمريكي (2020: 333 مليون دولار أمريكي)، وصافي قيمتها العادلة كان خسارة مبادلة بمبلغ 52 مليون دولار أمريكي (2020: 44 مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيمة الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

	2021			2020		
	القيمة العادلة الموجبة	**القيمة العادلة السالبة**	**القيمة الاسمية**	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
مشتقات محتفظ بها للتغطية						
– مبادلات العملات الأجنبية	**-**	**(52)**	**226**	2	(46)	333
– عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**-**	**-**	**465**	-	(2)	649
	-	**(52)**	**691**	2	(48)	982

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

22 مشتقات الأدوات المالية (تتمة)

تحليل الاستحقاقات

في 31 ديسمبر 2021	خلال سنة واحدة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
القيم الاسمية				
مبادلات العملات الأجنبية	**54**	**123**	**49**	**226**
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**293**	**123**	**49**	**465**
	347	**246**	**98**	**691**

في 31 ديسمبر 2020	خلال سنة واحدة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
القيم الاسمية				
مبادلات العملات الأجنبية	108	176	49	333
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	424	176	49	649
	532	352	98	982

23 معلومات القطاعات

تنظم المجموعة وتدير عملياتها من خلال قطاعات الأعمال، وتنقسم بصورة أساسية إلى قطاعات الاستثمار المباشر وقطاع سوق السندات وقطاع الأسهم والاستثمارات البديلة وقطاع الخزينة وقطاع عمليات الشركات والعمليات الأخرى. تعامل المجموعة عمليات قطاعات الأعمال هذه بشكل منفصل لأغراض اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء قطاعات الأعمال استناداً إلى عائد استثمارات القطاعات.

يكون قطاع الاستثمار المباشر مسئولاً عن الاستثمار بصورة فعالة في مشروعات ومساهمات مشاريع.

يوفر قطاع سوق السندات إيرادات منتظمة في شكل عوائد/ هامش الربح كما تعتبر السندات احتياطي للسيولة الإضافية. تتكون الاستثمارات من سندات سوقية قابلة للتداول وذات جودة عالية تتنوع من خلال عدد كبير من القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال.

إن قطاع الأسهم والاستثمارات البديلة يدير مجموعة متنوعة من المحافظ في منظومة من فئات الموجودات المختلفة وأفكار الاستثمار التي تتضمن استثمارات تشتمل على الأسهم والأدوات المالية المنتظمة وصناديق الملكية الخاصة والاستثمار الحيادي بالسوق وصناديق التغطية والموجودات البديلة الأخرى.

يدير قطاع الخزينة سيولة المجموعة ومعدل الفائدة قصير الأجل وأنشطة تحويل العملات الأجنبية باستخدام مجموعة من نظم الخزينة داخل وخارج بنود الميزانية العمومية. يقوم القطاع بالمتاجرة في عقود تحويل العملات الأجنبية الحالية والآجلة والخيارات من السوق النقدي وسندات بمعدلات متغيرة وعقود المبادلة للفوائد والمشتقات الأخرى. يتم تحميل/ إضافة الفائدة إلى قطاعات الأعمال على أساس معدلات تقارب التكلفة الحدية للتمويل على القروض الخارجية مع اعتبار حقوق الملكية كرأسمال حر.

يتضمن قطاع «عمليات الشركات والعمليات الأخرى» بنود لا تتعلق مباشرة بقطاع أعمال معين. تتكون العمليات الأخرى للمجموعة من إدارة العمليات وإدارة المخاطر والإدارة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

23 معلومات القطاعات (تتمة)

31 ديسمبر 2021	الاستثمارات المباشرة	أسواق السندات	الأسهم والاستثمارات البديلة	الخزينة	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	مستبعدات	الإجمالي
إيرادات فوائد	2	22	1	13	-	(14)	24
مصروفات فوائد	(10)	(3)	(1)	(8)	-	14	(8)
حصة في نتائج شركات زميلة	72	-	-	-	-	-	72
إيرادات / (خسائر) تشغيل أخرى	42	(19)	72	-	-	-	95
صافي إيرادات التشغيل	106	-	72	5	-	-	183
مصروفات تشغيل أخرى	(9)	(2)	(2)	(3)	(31)	-	(47)
خسائر انخفاض القيمة	(6)	-	-	-	-	-	(6)
ربح / (خسارة) السنة	91	(2)	70	2	(31)	-	130
موجودات القطاع	1,744	543	515	2,846	4	(2,477)	3,175
مطلوبات القطاع	1,521	526	443	543	25	(2,477)	581
حقوق الملكية							2,594
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية							3,175
استثمار في شركات زميلة	1,384	-	-	-	-	-	1,384

31 ديسمبر 2020	الاستثمارات المباشرة	أسواق السندات	الأسهم والاستثمارات البديلة	الخزينة	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	مستبعدات	الإجمالي
إيرادات فوائد	5	26	1	27	-	(29)	30
مصروفات فوائد	(16)	(9)	(4)	(20)	-	29	(20)
حصة في نتائج شركات زميلة	25	-	-	-	-	-	25
(خسائر) / إيرادات تشغيل أخرى	(7)	37	29	1	1	-	61
صافي إيرادات التشغيل	7	54	26	8	1	-	96
مصروفات تشغيل أخرى	(10)	(2)	(2)	(3)	(29)	-	(46)
خسائر انخفاض القيمة	(84)	-	-	(1)	-	-	(85)
(خسارة) / ربح السنة	(87)	52	24	4	(28)	-	(35)
موجودات القطاع	1,615	799	486	3,428	4	(3,061)	3,271
مطلوبات القطاع	1,868	768	463	866	14	(3,061)	918
حقوق الملكية							2,353
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية							3,271
استثمار في شركات زميلة	1,352	-	-	-	-	-	1,352

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

24 معلومات عن القيمة العادلة

يقوم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر المستلم لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة أو التكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي لها:

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.

المستوى 2: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة فى السوق .

المستوى 3: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق، بما فيها صافي قيمة الأصل لصناديق الأسهم الخاصة التي تكون استثماراتها في شركات خاصة غير مدرجة / أصول عقارية.

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى تسلسل القيمة العادلة:

2021	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	516	15	8	539
صناديق تغطية وصناديق بديلة أخرى	-	242	-	242
أسهم	195	-	-	195
مساهمات حقوق ملكية	-	-	64	64
صناديق أسهم خاصة	-	-	67	67
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مساهمات حقوق ملكية	-	-	249	249
موجودات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات أدوات مالية				
مبادلات العملات الأجنبية	-	-	-	-
	711	257	388	1,356
مطلوبات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية				
مبادلات العملات الأجنبية	-	-	52	52
	-	-	52	52

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

24 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

2020	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	662	123	9	794
صناديق تغطية وصناديق بديلة أخرى	-	257	-	257
أسهم	157	-	-	157
مساهمات حقوق ملكية	2	-	78	80
صناديق أسهم خاصة	-	-	71	71
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مساهمات حقوق ملكية	-	-	127	127
موجودات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات أدوات مالية				
مبادلات العملات الأجنبية	-	-	4	4
	821	380	289	1,490
مطلوبات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية				
مبادلات العملات الأجنبية	-	-	46	46
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	-	-	2	2
	-	-	48	48

يوضح الجدول الآتي مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 من تسلسل للقيمة العادلة:

	في 1 يناير 2021	(خسارة)/ ربح مسجل في بيان الدخل المجمع	ربح مسجل في حقوق الملكية	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	في 31 ديسمبر 2021
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة					
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
أدوات دين	**9**	**-**	**-**	**(1)**	**8**
مساهمات حقوق ملكية	**78**	**(8)**	**-**	**(6)**	**64**
صناديق أسهم خاصة	**71**	**14**	**-**	**(18)**	**67**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
مساهمات حقوق ملكية	**127**	**-**	**73**	**49**	**249**
موجودات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية					
مبادلات عملات أجنبية	**4**	**(4)**	**-**	**-**	**-**
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
	289	**2**	**73**	**24**	**388**
مطلوبات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية					
مبادلات عملات أجنبية	**46**	**6**	**-**	**-**	**52**
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**2**	**(2)**	**-**	**-**	**-**
	48	**4**	**-**	**-**	**52**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

24 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

	في 1 يناير 2020	(خسارة) / ربح مسجل في بيان الدخل المجمع	خسارة مسجلة في حقوق الملكية	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	في 31 ديسمبر 2020
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة					
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
أدوات دين	11	-	-	(2)	9
مساهمات حقوق ملكية	103	(19)	-	(6)	78
صناديق أسهم خاصة	77	1	-	(7)	71
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
مساهمات حقوق ملكية	224	-	(97)	-	127
موجودات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية					
مبادلات عملات أجنبية	2	2	-	-	4
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	1	(1)	-	-	-
	418	(17)	(97)	(15)	289
مطلوبات أخرى – القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية					
مبادلات عملات أجنبية	49	(3)	-	-	46
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	-	2	-	-	2
	49	(1)	-	-	48

يتم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في صناديق الأسهم الخاصة المصنفة وفقا للمستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناءً على صافي قيم الموجودات التي أدرجها مديرو الصناديق بالنظر إلى طبيعة الموجودات الأساسية والموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية المتوقعة المتعلقة بالموجودات الأساسية.

فيما يتعلق بمساهمات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المصنفة وفقا للمستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، تقدر القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم المناسبة مثل التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات السوق للشركات المماثلة ومعاملات على أسس متكافئة والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية للموجودات المماثلة وأساليب التقييم الأخرى.

إن المدخلات الهامة غير القابلة للقياس التي تستخدمها الإدارة في تحديد القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية تمثل معدلات الخصم المستخدمة في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. فيما يلي تحليل الحساسية الكمية كما في 31 ديسمبر:

المدخلات الهامة غير القابلة للقياس	النسبة	حساسية المدخلات إلى القيمة العادلة
معدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	6.1% إلى 21% (2020: 5.6% إلى 14%)	إن الزيادة (النقص) بنسبة 5% (2020: 5%) في معدل الخصم ستخفض (تزيد) القيمة العادلة بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي (2020: 3 مليون دولار أمريكي)

مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة: تحتسب القيم العادلة باستخدام أسعار صرف العملات الأجنبية المتاحة في السوق.

قياس الأدوات المالية الأخرى وفقا للمستوى الثالث

أدوات الدين: تعتمد القيم العادلة على عروض الوسطاء وأسعار المعروضة في بلومبرغ ورويترز.

25 المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين والمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يسيطرون عليها أو التي يمارسون عليها تأثيراً هاماً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

25 المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (تتمة)

فيما يلي الأرصدة القائمة مع الشركات الزميلة خلال السنة:

	2021	2020
خطابات ضمان	**347**	403
التزامات	**2**	20
ذمم مدينة من شركات زميلة	**10**	15
ذمم دائنة إلى شركة زميلة	**-**	24

مكافآت موظفي الإدارة العليا

فيما يلي مزايا موظفي الإدارة العليا

	2021	2020
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**8**	9
مكافآت ما بعد التوظيف	**2**	2
	10	11

26 إدارة رأس المال

يمثل رأسمال المؤسسة استثمار المساهمين الذي يعتبر المورد الاستراتيجي الرئيسي الذي يدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو استخدام هذا المصدر بأسلوب كفء ومربح من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية.

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة. تماشيًا مع ما تتبعه المؤسسات المالية، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسومًا على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

	2021	2020
ودائع تحمل فائدة وتمويل لأجل وقروض أخرى تحمل فائدة	**488**	810
مطلوبات أخرى	**93**	108
ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك	**(342)**	(343)
صافي الدين	**239**	575
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي المؤسسة	**2,594**	2,353
معدل الإقراض (صافي الدين / حقوق الملكية)	**0.1**	0.2

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

27 الشركات التابعة الرئيسية والشركات الزميلة

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

الشركات التابعة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2021	2020		
شركة المنتجات البيتومينية ذ.م.م. (بيتومات)	السعودية	**100**	100	31 ديسمبر 2021	تصنيع مواد بناء

الشركات الزميلة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2021	2020		
شركة الخليج لإعادة التأمين القابضة المحدودة	جزر القنال	**50.0**	50.0	31 ديسمبر 2021	إعادة التأمين
شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ) (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	**50.0**	50.0	31 ديسمبر 2021	شركة قابضة
شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	**45.0**	45.0	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة تحالف المياه القابضة ذ.م.م	السعودية	**40.1**	40.1	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش. م. ع. م.	عمان	**40.0**	40.0	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة سولار في القابضة المحدودة	الإمارات	**40.0**	40.0	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة سدير للأدوية ذ.م.م	السعودية	**-**	35.0	31 ديسمبر 2021	الأدوية
شركة الأفق للإستثمار ذ.م.م.	جزر الكايمان	**35.0**	35.0	31 أغسطس 2021	التعليم
شركة الشقيق العالمية للمياه والكهرباء المحدودة	السعودية	**-**	33.3	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة اس جي ايه مرافق القابضة ذ.م.م	البحرين	**33.3**	33.3	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م	الإمارات	**30.7**	30.7	31 ديسمبر 2021	خدمات تبريد
شركة أصول للدواجن ش. م. ع. م.	عمان	**26.7**	26.7	31 ديسمبر 2021	دواجن ومنتجات ألبان
شركة الدور القابضة المحدودة	الإمارات	**25.0**	25.0	31 ديسمبر 2021	مشروع طاقة ومياه
شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م	السعودية	**25.0**	25.0	31 ديسمبر 2021	تصنيع كابلات
شركة القمر للحديد والصلب ش.م.ع.م.	عمان	**25.0**	25.0	31 ديسمبر 2021	الحديد والصلب
شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م	البحرين	**24.0**	24.0	31 ديسمبر 2021	النفط والغاز
شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م	الإمارات	**23.5**	23.5	31 ديسمبر 2021	بلاستيك
شركة روابي الإمارات ش.م.خ	الإمارات	**22.5**	22.5	31 ديسمبر 2021	منتجات ألبان
مركز دبي الصحي ذ.م.م	الإمارات	**21.6**	21.6	31 ديسمبر 2021	خدمات صحية
شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)	الجزائر	**20.0**	20.0	31 ديسمبر 2021	خدمات اتصالات
شركة محاجر الخليج ش.م.ع.ع.	عمان	**20.0**	20.0	31 ديسمبر 2021	مواد بناء
شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع.	عمان	**20.0**	20.0	31 ديسمبر 2021	دواجن ومنتجات ألبان
شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	**19.6**	19.6	31 ديسمبر 2021	اللوجستيات
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	**14.0**	14.0	30 سبتمبر 2021	تأجير الطائرات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

28 أثر كوفيد - 19

انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. تسبب كوفيد-19 في وجود حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية العالمية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك تدابير للدعم الاقتصادي وتخفيف الأعباء (بما في ذلك الإعفاء من المدفوعات) للحد من التأثير على الأفراد والشركات. في ضوء تصاعد الموقف بشكل سريع، تدرس المجموعة ما إذا كان ينبغي أخذ أي تعديلات وتغييرات في الأحكام والتقديرات وإدارة المخاطر في الاعتبار والإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة.

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات، أخذت الإدارة في الاعتبار تأثير أحداث وظروف السوق الحالية أثناء تحديد الأحكام والتقديرات المسجلة في البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. بسبب الاضطراب الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19 والذي أدى إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن التوقعات الاقتصادية على مستوى العالم، قامت الإدارة بمراجعة معدلات الخصم المستخدمة في تقدير المبلغ القابل للاسترداد لاستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة لتعكس تأثير ظروف السوق المتدهورة في هذه التقديرات. علاوة على ذلك، قامت الإدارة كذلك بمراجعة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للاستمرار في بيئة السوق الحالية.

لا تزال ظروف السوق السائدة متقلبة وتظل المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة تتسم بالحساسية لتقلبات السوق. إن تأثير هذه البيئة الاقتصادية غير المؤكدة هو أمر تقديري، وسوف تستمر المجموعة في إعادة تقييم وضعها والأثر المرتبط به على أساس منتظم.

29 أحداث لاحقة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 17 مارس 2022 توزيعات أرباح نقدية بواقع 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. تخضع الأرباح المقترح توزيعها لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. كما أوصى مجلس الإدارة بعدم تحويل نسبة 10% من الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إلى الاحتياطي الاختياري.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

بيـــان المركـــز المالـــي المستقـــل

كما في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

البيان التالي يمثل المركز المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار بعد استبعاد موجودات ومطلوبات الشركات التابعة لها، ولا يشكل جزءاً من القوائم المالية الموحدة للمؤسسة.

	2021	2020
الموجودات		
النقد والنقد المعادل	46	5
ودائع لدى البنوك	288	332
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,107	1,359
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	249	127
استثمارات في شركات زميلة	1,380	1,347
استثمار في شركات تابعة	31	34
موجودات أخرى	61	54
إجمالي الموجودات	**3,162**	3,258
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	314	418
تمويل لأجل	174	392
مطلوبات أخرى	80	95
إجمالي المطلوبات	**568**	905
حقوق الملكية		
رأس المال	2,100	2,100
احتياطيات إعادة تقييم	(176)	(287)
احتياطيات أخرى	574	561
أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)	96	(21)
إجمالي حقوق الملكية	**2,594**	2,353
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**3,162**	3,258

الاستثمـــــارات المباشـــــرة

المشاريع الرئيسية والمشاركة في رأس المال

في 31 ديسمبر 2021

	إسم الشركة	دولة المقر	نسبة الملكية	نوع الملكية
	الشركات التابعة والشركات الزميلة - مؤسسة الخليج للاستثمار			
1	شركة المنتجات البيتومينية ذ.م.م. (بيتومات)	السعودية	%100.00	مباشر
2	شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ) (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	%50.00	مباشر
3	شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	%45.00	مباشر
4	شركة جزله لتحلية المياه (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	%40.00	غير مباشر
5	شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش. م. ع. م.	عُمان	%40.00	مباشر
6	شركة الأفق للإستثمار ذ.م.م.	جزر كايمان	%35.00	مباشر
7	شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م	الإمارات	%30.67	مباشر
8	شركة أصول للدواجن ش. م. ع. م.	عُمان	%26.68	مباشر
9	شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م	السعودية	%25.00	مباشر
10	شركة الدور للطاقة والمياه (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	%25.00	غير مباشر
11	شركة القمر للحديد والصلب ش.م.ع.م	عُمان	%25.00	مباشر
12	شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م	البحرين	%24.00	مباشر
13	شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م.	الإمارات	%23.50	مباشر
14	شركة روابي الإمارات ش.م.خ	الإمارات	%22.54	مباشر
15	مركز دبي الصحي ذ.م.م	الإمارات	%21.63	مباشر
16	شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع	عُمان	%20.01	مباشر
17	شركة محاجر الخليج ش.م.ع.ع *	عُمان	%20.00	غير مباشر
18	شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)	الجزائر	%20.00	غير مباشر
19	شركة الجبيل للمياه والطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	%20.00	غير مباشر
20	شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	%19.61	مباشر
21	شعاع للطاقة 3 (شركة مساهمة خاصة)	الإمارات	%16.00	غير مباشر
22	شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع	الكويت	%14.00	مباشر

* هذه الشركة الزميلة مملوكة بشكل غير مباشر من قبل بيتومات التابعة لنا

	إسم الشركة	دولة المقر	نسبة الملكية	نوع الملكية
	مساهمات حقوق الملكية			
1	الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم ذ.م.م (كريستال)	السعودية	%20.00	مباشر
2	شركة الشقيق للمياه والكهرباء (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	%20.00	غير مباشر
3	موبيليتي للاتصالات الدولية القابضة ذ.م.م	جزيرة فيرجن البريطانية	%17.13	مباشر
4	مصنع الخليج الدولي للأنابيب ش.م.م	عُمان	%14.20	مباشر
5	شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة (شركة مساهمة قطرية)	قطر	%10.00	مباشر

الدليل الإداري للمؤسسة 2021

الإدارة العليا

السيد إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

السيد مشاري الجديمي
رئيس مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد طلال الطواري
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

السيد هاني الشخص
رئيس مجموعة الخدمات المساندة

مجموعة الأسواق العالمية

السيد أسامة المسلم
رئيس إدارة الخزينة

السيد رافائيل برتوني
رئيس إدارة أسواق الدين

السيد هاني العوضي
رئيس إدارة صناديق الاستثمارات المُدارة خارجياً
رئيس إدارة الأسهم الخليجية بالإنابة

مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد فيصل الرومي
رئيس إدارة الصناعات التحويلية

السيد محمد الفارس
رئيس إدارة المشاريع المتنوعة

السيد مشاري البدر
رئيس إدارة تحليل الاستثمارات المباشرة

السيد فهد النصف
رئيس إدارة الخدمات المالية والمرافق

السيد فادي توينى
رئيس إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة

مجموعة الخدمات المساندة

السيد طلال الزمامي
رئيس إدارة العمليات

السيد محمد الجلال
رئيس إدارة الموارد البشرية

السيد عامر الدخيل
رئيس إدارة تقنية المعلومات

السيد خالد السريّع
رئيس قسم العلاقات العامة

المكتب التنفيذي

د. محمد العمر
رئيس إدارة البحوث

د. فيصل الفهد
رئيس الإدارة القانونية والالتزام

د. يعقوب العبدالله
رئيس إدارة المخاطر

السيد محمد الراشد
رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالإنابة

السيد حازم الرافعي
رئيس الإدارة المالية

السيدة مريم الكوهجي
أمين سر مجلس الإدارة

العنوان

العنوان البريدي
ص. ب 3402، الصفاة 13035، الكويت

عنوان المراسلات
شرق. شارع جابر المبارك. الكويت

الموقع الإلكتروني
www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

سويفت
GCOR KWKW

هاتف
(+965) 2222 5000

تليفاكس
(+965) 2222 5010